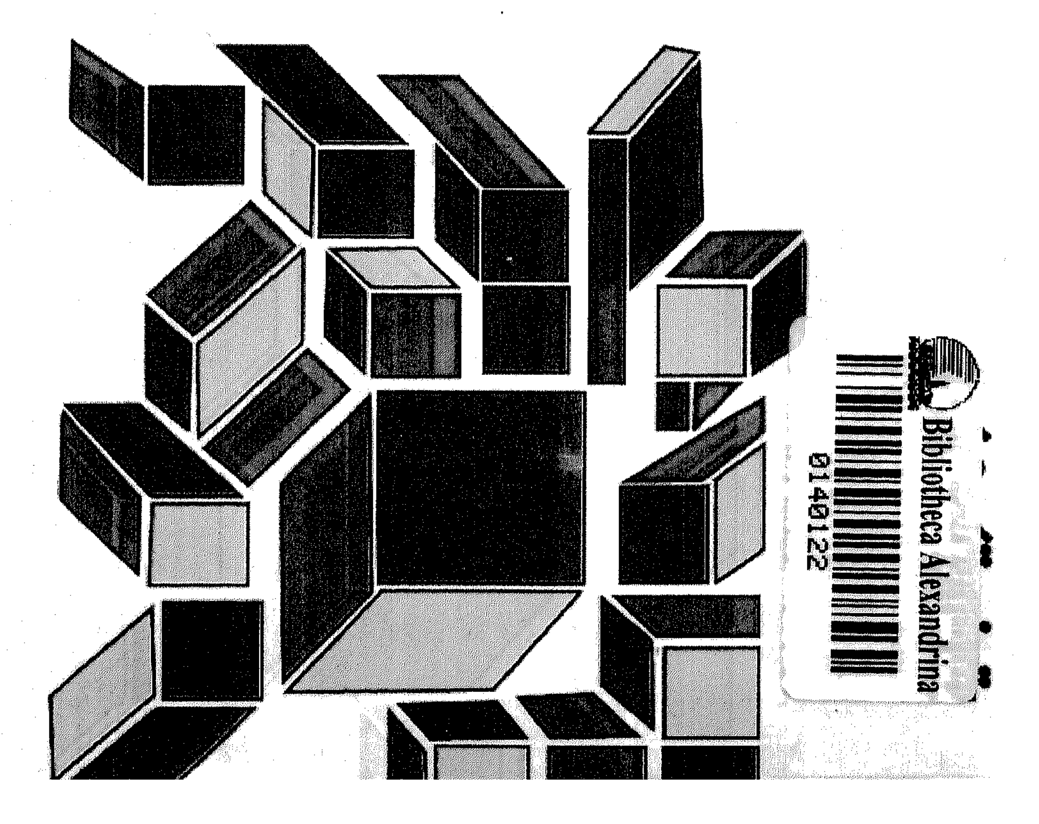
المعلومات التربوية

طبيعاتها ومصادرها وخدماتها ومجالات الإفادة منها

طبعة مزيدة ومنقحة

دكتور حسن عبد الشافى



المعلومَات التّربويَّة

الناشر : **الدار المصرية اللبنانية**
١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣
فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو
ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة
رقم الإيداع: ١٠٠٤٧ /١٩٩١
الترقيم الدولى: 7 - 73 - 5083 - 977
تجهيزات فنية: ار ـ تك
العنوان: ٤ ش بنى كعب ـ متفرع من السودان
تليفون: ٣١٤٣٦٣٢
طبع : آمون
العنوان: ٤ فيروز – متفرع من إسماعيل أباظة
تليفون: ٣٥٤٤٣٥٦ – ٣٥٤٤٥١٧

الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م
الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م
الطبعة الثالثة : ذو الحجة ١٤١٨ هـ ـ مارس ١٩٩٨م

المعلومات التربوية

طبيعتها ومصادرها وخدماتها ومجالات الإفادة منها.

تأليف
دكتور حسن محمد عبد الشافى

الناشر
الدار المصرية اللبنانية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل : الآية ١٩

إهداء

إلى روّاد التربية العرب ..

الذين أثروا الفكر التربوي العربي بإنتاجهم وبحوثهم المبتكرة ، والذين يعرفون قيمة المعلومات وضرورتها .

وإلى المكتبيّين العرب ..

الذين عملوا بصدق ، ومثابرة في سبيل تطوير نظم المعلومات وخدماتها ، والذين يعملون على إتاحة المعلومات للمستفيدين كافة .

عرفاناً بفضلهم ، وجهدهم ، وإبداعهم .

المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

أصبحت المعلومات من أهم الموارد التى تعتمد عليها الحياة المعاصرة فى مجالاتها كافة . وتتميز المعلومات التربوية بأنها تتصل ببناء البشر الذين ترتكز عليهم خطط التنمية الشاملة فى جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها ونموها . لذلك فإن توفير هذه المعلومات يعد ضمانة أساسية لفعالية السياسات والاستراتيجيات والخطط التعليمية والتربوية .

وعلى الرغم من أن فصول الكتاب لم تختلف فى هذه الطبعة عن الطبعة السابقة ، إلا أنها روجعت مراجعة شاملة ، وأضيف إليها بعض الموضوعات التى تبين أنها ضرورية ولازمة لتوسيع نطاق الاستفادة من الكتاب .

وقد أضيف للفصل الأول موضوع المستفيدين من المعلومات التربوية ، وكيفية التعرف على فئاتهم ، واحتياجاتهم من المعلومات ، وأنماط طلبهم لها ، مع التركيز على أهمية دراسات المستفيدين من الكتاب ومراكز المعلومات .

وأضيف إلى الفصل الثالث موضوع « المعلومات التربوية والممارسة التربوية » ، والتى تتم عن طريق المعلم الذى يتولى تنفيذ المواقف التعليمية ، وما يصاحب ذلك من التواصل الفعال مع التلاميذ والطلاب . ومما لا شك فيه أن الممارسة التربوية تتطلب من المعلم أن يكون ملماً إلماماً كافياً بما يحيط بالعملية التعليمية من مؤثرات خارجية وداخلية ، فضلاً عن حاجته إلى أحدث المعلومات فى مجال تخصصه الموضوعى والمهنى .

وأضيف إلى الفصل الرابع الخاص بخدمات المعلومات التربوية بعض الإضافات فيما يتعلق بخدمات الإعارة ، والخدمة المرجعية ، وخدمة التصوير والاستنساخ .

أرجو أن يكون هذا الكتاب فى طبعته الجديدة معيناً للعاملين فى مجال المعلومات بعامة ، والعاملين فى مجال المعلومات التربوية بخاصة .

والله ولى التوفيق ،،،

المؤلف

القاهرة : مايو ١٩٩٣

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد صلى الله عليه وسلم الذى جعل العلم فريضة ، وأوجب طلبه من المهد إلى اللحد ، وبعد :

فتعد المعلومات من أهم متطلبات البحث العلمى ، ووضع السياسات والاستراتيجيات ، وإتخاذ القرارات ، ورسم الخطط وتنفيذها فى مختلف مجالات الحياة . ولقد حظيت المعلومات التربوية ، التى يقصد بها المعلومات عن التعليم ، والتى تستعين بها السلطات التعليمية فى وضع خطط وبرامج تطوير التعليم وتحديثه ، باهتمام كبير على المستويات كافة . وكما تعد المعلومات ضرورة على مستوى التخطيط والتنفيذ ، فإنها ضرورية كذلك على مستوى البحث والدراسة .

ولأهمية المعلومات التربوية ، ودورها الفعال فى تطوير التعليم وتحديثه حتى يواكب التغيرات العالمية والمحلية ، فقد تقدمت برسالة عن «خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر : واقعها ومستقبلها» للحصول على درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد فتحى عبد الهادى أستاذ المكتبات والمعلومات . ولقد تم بحمد الله مناقشتها

وإجازتها فى مطلع شهر يوليو ١٩٩١ ، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطباعتها على نفقة الجامعة ، وتبادلها مع الجامعات الأخرى .

ورغبة فى نشرها على نطاق واسع ، قمت بإعدادها للنشر فى هذا الكتاب ، بعد استبعاد الدراسة الميدانية التى قد لا تهم عدد كبير من القراء ، بقدر اهتمامهم بالنتائج التى تم التوصل إليها . وعلى ذلك فإن الكتاب يتضمن الجوانب النظرية فى الرسالة ، بالإضافة إلى نتائجها ، فضلا عن التصور المقترح لتطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر .

ويشتمل الكتاب على ستة فصول ، بالإضافة إلى أربعة ملاحق تتصل بالدراسة الميدانية .

ويتناول الفصل الأول المعلومات التربوية وطبيعتها ، بما فى ذلك مظاهر الاهتمام بها وبيئتها ، والدراسات السابقة سواء أكانت عربية أم أجنبية . واشتمل الفصل الثانى على مصادر المعلومات التربوية المنشورة وغير المنشورة . وخصص الفصل الثالث لمجالات الإفادة من المعلومات التربوية ، بدءا من صنع السياسة التعليمية وحتى الإدارة التعليمية .

أما الفصل الرابع فتناول خدمات المعلومات التربوية ، مثل خدمة تداول الأوعية ، والخدمة المرجعية ، وخدمة المعلومات الرقمية ، والخدمات الببليوجرافية ، وغير ذلك من الخدمات .

ولقد خصص الفصل الخامس لواقع خدمات المعلومات التربوية فى مصر ، وتضمن أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى الدراسة الميدانية لمسح الخدمات المتوافرة بقطاع التعليم فى مصر ، فضلا عن نتائج دراسة المستفيدين منها .

واشتمل الفصل السادس والأخير على تصور مقترح لتطوير خدمات المعلومات التربوية بقطاع التعليم فى مصر .

ويطيب لى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذى الفاضل الدكتور محمد فتحى عبد الهادى لتفضله بالإشراف على الرسالة ، فقد كان لما قدمه من عون صادق ، وإرشاد فعال ، وتوجيه مثمر أكبر الأثر فى إخراجها وإكمالها بصورتها التى حازت تقدير لجنة المناقشة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور حشمت قاسم أستاذ المكتبات والمعلومات ، والأستاذ الفاضل الدكتور حسن شحاته أستاذ التربية لتفضلهما بقبول الاشتراك فى مناقشة الرسالة .

ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر والاعتراف بالجميل إلى الأخوة الأفاضل الذين قدموا يد المعاونة فى أية صورة من الصور .

أسأل الله العلى القدير التوفيق فيما قصدت إليه .. والله من وراء القصد .. ولله الحمد من قبل ، ومن بعد ..

القاهرة فى نوفمبر ١٩٩١ المؤلف

***

قائمة المحتويات



الفصل الأول

المعلومات التربوية وطبيعتها

- المعلومات التربوية .
- مظاهر الاهتمام بالمعلومات التربوية .
- بينة المعلومات التربوية .
- الدراسات السابقة في مجال المعلومات التربوية .
- المستفيدون من المعلومات التربوية .



تمهيد :

تضاعف الاهتمام بالمعلومات وضرورتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، وأصبحت من متطلبات البحث العلمى ، ووضع السياسات والاستراتيجيات ، واتخاذ القرارات ، ورسم الخطط وتنفيذها فى مختلف مجالات الحياة . ولعل عبارات «عصر المعلومات» ، و«انفجار المعلومات» ، و«ثورة المعلومات» تعطى مؤشرات لهذا الاهتمام المتنامى بأهمية المعلومات ، وضرورتها فى هذا العصر الملىء بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة فى مختلف نواحى الحياة . فالمعلومات لها «دورها الذى لا يمكن إنكاره فى كل نواحى النشاط ، فهى أساسية للبحث العلمى ، وهى التى تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة ، وهى عنصر لا غنى عنه فى الحياة اليومية لكل فرد»[1] .

ولما كان التعليم هو صناعة المستقبل لأية أمة من الأمم ، لارتباطه المباشر بخطط التنمية الشاملة ، فقد حظيت المعلومات التربوية باهتمام وتركيز شديدين من الهيئات والمؤسسات القطرية والقومية والدولية التى تعمل فى مجال التعليم ، أو التى تهتم به . وركزت على ضرورة توفير المعلومات بالقدر والكيف الملائمين كى تساعد الهيئات التربوية على اختلاف مستوياتها ، وتعدد مجالاتها فى وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق التطوير والتجديد والإصلاح التربوى فضلا عن إجراء البحوث النظرية ، والتجريب التربوى ، وتخطيط المناهج ، ووضع أسس التقويم .

المعلومات التربوية :

يقصد بالمعلومات التربوية «إنتاج ونقل الأفكار والآراء والنظريات والحقائق والأنظمة والإحصاءات والأنشطة الثقافية والفنية وغيرها من المعلومات / البيانات المتعلقة بالنظم التعليمية ، وبالعملية التعليمية ، والتى تسهم فى تحسين التربية» . وطبقاً لهذا المفهوم الواسع للمعلومات التربوية ، فإنها تهم قطاعات عريضة من فئات المجتمع ، حيث إن أى منها يهتم بالتعليم بدرجة ما . وهى فى هذا تختلف اختلافاً واضحاً عن بقية أنواع المعلومات الأخرى التى قد يقتصر الاهتمام بها على قطاع محدود من قطاعات المجتمع ، طبقاً لتخصصه ومجالات اهتماماته الموضوعية . وعلى ذلك فإن المعلومات التربوية لها طبيعة خاصة من حيث الاهتمام بها من ناحية ، وضرورة بثها على نطاق واسع من ناحية أخرى .

وإذا كانت المعلومات التربوية تهم المجتمع بكافة قطاعاته بصفة عامة ، فإن هناك فئات من المستفيدين منها بحكم اشتغالهم بالتعليم ، والمتخصصين فى المجالات التربوية والنفسية أو المسئولين عن تخطيط القوى العاملة يحتاجون إليها ، ويهتمون بها بصفة خاصة لإنجاز أعمالهم ، والوفاء بمتطلبات وظائفهم ، مثل : صانعى السياسة التعليمية والقرارات التربوية ، وواضعى الخطط التعليمية ، ومتخذى القرارات التربوية على المستوى الإجرائى التنفيذى ، والباحثين فى المجالات التربوية والنفسية والاجتماعية ، وقيادات التعليم فى الإدارة التعليمية ، والمعلمين .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإنتاج الفكرى التربوى يتميز فى مجالات العلوم الاجتماعية بغزارته ، وضخامة حجمه ، وتعدد لغاته ، وتنوع أشكاله ، فضلاً عن اتساع دائرة المستفيدين منه ، باعتبار أن التعليم يهم قطاعات عريضة ومتعددة من المجتمع . كما أن غزارة هذا الإنتاج ترجع إلى أن «مشكلات التربية قد شغلت بال المفكرين منذ العصور القديمة ، وأن لكل الحضارات أعلاماً فى الميدان التربوى ابتداء من سقراط وأفلاطون»(٢) . . وللتدليل على غزارة إنتاج المعلومات التربوية يمكن الإشارة إلى الحصر الشامل الذى تضمنته دراسة عن البحوث

التربوية فى مصر منذ الثلاثينات . فقد بلغ عدد الرسائل الجامعية التى أجيزت بكليات التربية وغيرها من الكليات الجامعية ٢٠٣٨ رسالة للماجستير والدكتوراه منذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٨٣[٣] . بالإضافة إلى البحوث التى أعدتها الهيئات والمؤسسات المهتمة بالبحث التربوى ، والتى قام بها الباحثون كأفراد أو كجماعات ، وكذا الكتب والتقارير والمقالات بالدوريات التربوية . مما يشكل فى مجموعه فكراً تربوياً مصرياً ضخماً .

وإذا كان الإنتاج الفكرى التربوى قد امتاز بغزارته وضخامته على بقية مجالات العلوم الاجتماعية ، فإنه أيضا قد سبقها فى مجال الحصر ، والتوثيق ، والضبط الببليوجرافى . وحظى بإنشاء العديد من مراكز التوثيق والمعلومات التربوية على المستويات القطرية والقومية والدولية ، فقد بلغ عدد هذه المراكز مائة وثمانية مراكز موزعة فى ست وثمانين دولة ، وذلك تبعاً للحصر الذى أجراه مكتب التربية الدولى (IBE) لمراكز التوثيق والمعلومات التربوية عام ١٩٨٢ ، منها ستة مراكز دولية ، وسبعة مراكز إقليمية ، وخمسة وتسعون مركزا وطنيا[٤] ، ويوضح هذا بجلاء أن «التربية بوجه عام من أوفر مجالات العلوم الاجتماعية حظا فى جهود التوثيق وتنظيم المعلومات»[٥] .

مظاهر الاهتمام بالمعلومات التربوية :

اهتمت منظمة اليونسكو العالمية ومكتب التربية الدولى ، ومكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، والهيئات التربوية المختلفة بالمعلومات التربوية وتيسير خدماتها لفئات المستفيدين على اختلاف مواقعهم ، وأغراضهم . وعقدت عدة ندوات ، وحلقات بحث ، ومؤتمرات لدراسة المعلومات التربوية والإعلام التربوى ، ومن أبرزها المؤتمرات والندوات التالية :

١ ـ الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو التى عقدت بنيروبى عام ١٩٧٦ ، وأقرت البرنامج العام لليونسكو فى مجالات الإعلام (PGI) الذى يستهدف تنمية جهاز المعلومات بالمنظمة لتوفير المعلومات عن أنشطة الإعلام فى منظمات الأمم المتحدة المختلفة ، بالإضافة إلى أنشطة الإعلام التابعة لمنظمة اليونسكو ذاتها . وتنفيذا لهذا البرنامج أنشأت المنظمة الشبكة الدولية

للإعلام التربوى بهدف تزويد الأعضاء بأحدث المعلومات فى المجال التربوى ، كما أنشأت مجموعة من الشبكات الإقليمية للتجديد التربوى من أجل التنمية فى كل من آسيا ، وأفريقيا ، ومنطقة الكاريبى ، وجنوب شرق آسيا ، والدول العربية .

٢ ـ المؤتمر الدولى السادس والثلاثون للتربية الذى عقد فى جنيف خلال الفترة من ٣٠ أغسطس إلى ٨ سبتمبر ١٩٧٧ ، وخصصت أعمال اللجنة الثانية المنبثقة عنه لدراسة موضوع «مشكلة الإعلام على الصعيدين الوطنى والدولى كما يطرحها النهوض بالنظم التعليمية» وقدم المؤتمر التوصية رقم ٧١ إلى وزارات التربية والتعليم لتطوير المعلومات التربوية ، ونصت إحدى فقراتها على أن «وضع سياسات وخطط وبرامج تربوية سديدة يتطلب دائرة واسعة من المعلومات كما أن إصلاح النظم التعليمية وتحسينها ، بل مجرد معرفتها ، يتوقف على تدفق المعلومات بصفة مستمرة من وإلى الجماعات المشتركة فى العملية التعليمية» . وتنفيذا لهذه التوصية ، اتخذ مكتب التربية الدولى الإجراءات اللازمة لتنمية الإعلام التربوى فى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، كما وضع المبادىء التى ينبغى أن يقوم عليها التعاون ضمن شبكة دولية للإعلام التربوى .

٣ ـ ندوة البرامج المستقبلية للمعلومات والاتصال فى التخطيط التربوى والسياسة التربوية التى عقدت بمقر منظمة اليونسكو بباريس فى الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٧ والتى ناقشت خلال انعقادها أهمية التدفق المتوازن للمعلومات فى عمليات صنع القرارات التربوية .

٤ ـ الحلقة الدراسية الإقليمية عن موضوع الإعلام والتوثيق التربوى من أجل التجديد التربوى التى عقدت بالرباط فى الفترة من ٨ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ ، وذكرت إحدى توصياتها أنه «مع تزايد المعلومات التربوية التى توفرها المؤسسات التربوية والتعليمية منها والبحثية ، ومع التطور المعاصر فى تقنيات التوثيق والإعلام ، أصبح من الأمور الملحة أن تراجع وزارات التربية فى الدول العربية نظم إعلامها وتوثيقها للمعلومات التربوية مستهدفة تطوير هذه

النظم وتجديدها حتى تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منها فى دفع عجلة التجديد التربوى من أجل التنمية» .

ويقرر مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية أن «تدفق المعلومات التربوية الموضوعية والدقيقة والمناسبة من مصادرها للمخطط ومتخذ القرار والمنفذ والباحث ، تعتبر أساسا هاما لعمل كل منهم ، بهدف تصحيح مسار التعليم ، وكل تجديد تربوى ، لكى يكون سليما وفعالا ، لابد وأن يستند إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة فى كل مرحلة من مراحله ، سواء أكانت هذه المرحلة هى التخطيط أو التجريب أو التعميم . ومن أجل هذا كان من الضرورى أن يكون فى قطاع التعليم فى كل دولة عربية نظام فعال للمعلومات التربوية كشرط أساسى لتحديث إدارته[٦] .

وعلى الصعيد الوطنى فى مصر ، تبلور الاهتمام بالمعلومات وضرورتها فى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٦٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية فى الدولة كافة ، و«ذلك لضمان توفير البيانات والمعلومات الصحيحة الكافية التى تساعد على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب»[٧] .

وبرز الاهتمام جليا فى قطاع التعليم بضرورة إنشاء نظام للمعلومات التربوية ضمن البنى الأساسية وهياكل الإنتاج اللازمة لتطوير التعليم . وتضمنت خطة وزارة التربية والتعليم «تنمية النظم الحديثة للمعلومات والبحوث التربوية . . . على أن يكون فى صلب وزارة التعليم نظام كفء على أحدث طراز للمعلومات والبحوث التربوية يسهل الإفادة منه فى ترشيد القرارات وتوجيه العمل التعليمى»[٨] .

وتأكيدا لدور المعلومات وأهميتها فى قطاع التعليم تبنى مؤتمر تنظيم وإدارة التعليم قبل الجامعى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٨٣ تحت رعاية وزارة التربية والتعليم ، والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عدة توصيات ، من أهمها التوصيتان التاليتان :

ـ «إنشاء جهاز مركزى للمعلومات التربوية لتوفير المعلومات للعاملين فى الحقل التربوى بوزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية بالمحافظات ، ومراكز البحوث التربوية ، وكليات التربية ، على أن يكون جهاز التوثيق والإعلام التربوى ، والإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى بالوزارة نواة لهذا الجهاز للاستفادة بالإمكانات المادية والبشرية الموجودة بها» .

ـ «تكوين قاعدة بيانات تربوية على المستوى القومى والمحلى والدولى» .

وفى مجال تحديث الإدارة التعليمية على اختلاف مستوياتها ـ المركزية واللامركزية ـ أكدت استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، التى أعلنها وزير التعليم فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم الذى عقد خلال الفترة من ٤ إلى ١٦ يوليو ١٩٨٧ ، على ضرورة :

ـ «توجيه عناية خاصة لنشر نتائج البحوث التربوية على النحو الملائم بين الجماعات المعنية كافة ، وفى الواقع ، فإنه ينبغى على الأجهزة القائمة على الإعلام والتوثيق التربوى أن تكون همزة الوصل بين البحث التربوى والممارسة التربوية .

ـ العمل على تيسير التدفق الأفقى والرأسى للمعلومات بين المستويات المختلفة ، وبين المؤسسات والهيئات ومجموعات الأفراد المشتغلين فى عملية التعليم ، أو المتأثرين بها ، إما باعتبارهم مصادر للمعلومات أو المنتفعين بها .
والسعى إلى الإنتاج المنظم للأدوات الببليوجرافية والنهوض بالدوريات التربوية وإصدار المواد المرجعية»(٩) .

ويمر التعليم فى مصر حاليا بمرحلة جديدة ، هى مرحلة التطوير والإصلاح والتجديد ، وهى مرحلة ستؤثر على مساره وفعاليته واتجاهاته لسنوات قادمة . وقد بدأت هذه المرحلة بصدور قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ ، الذى تم تعديله بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ . وأعدت استراتيجية جديدة لتطوير التعليم ، أعلنها وزير التعليم فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم عام ١٩٨٧ . واشتملت هذه الاستراتيجية على عدة دعائم تنبثق عنها منطلقات ومحاور متعددة

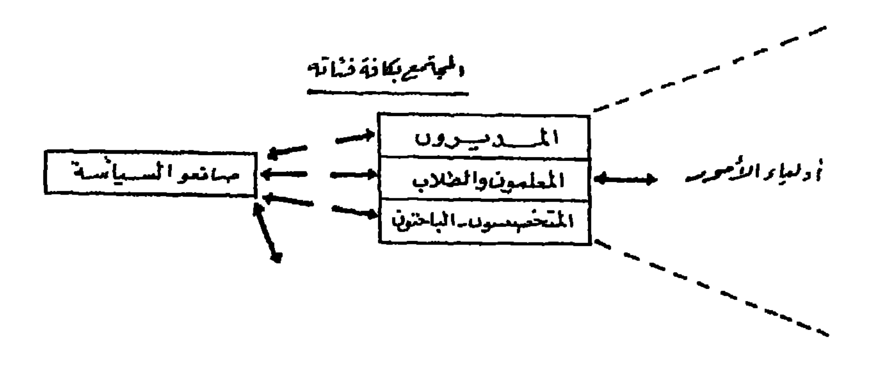
تحدد البرامج التى سيتم على أساسها تطوير التعليم . وتشكل المعلومات الأساس الذى تبنى عليه مجالات التطوير كافة ، بما فى ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات والتخطيط والبحث والتجديد التربوى ، فضلاً عن تصميم المناهج وتطويرها ، ووضع معايير التقويم التربوى . كما أن المعلومات تعد من أهم ضمانات نجاح عملية التطوير على المستوى التنفيذى والإجرائى بالمديريات والإدارات التعليمية .

بيئة المعلومات التربوية :

يرجع الاهتمام بالمعلومات التربوية إلى أن التعليم يؤثر فى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ، فهو الذى يشكل الحياة فى المستقبل عن طريق تكوين وتنشئة الأجيال القادمة التى ستتولى المسئولية فى المستقبل ، وعلى ذلك يمكن القول بأن التعليم تخطيط للمستقبل ، بل هو صناعة المستقبل «لتهيئة رجال الغد لكى ينهضوا بالمسئوليات فى مجتمعات لم تخلق بعد»[١٠] . ومن ثم فإن تأثيره لا يقتصر على فئة دون أخرى ، إذ أنه من العسير أن يوجد فرد فى المجتمع بمنأى عن التأثر بالاتجاهات والنظم التعليمية ، فضلاً عن مجالات التطوير والتحديث فى النظام التعليمى ، وما يتبع ذلك من قوانين وتشريعات ، وتعديل مساره ، ومناهجه ، وأساليب التقويم والامتحانات ، وما إلى ذلك من الأمور التى تهم الجمهور والآباء والطلاب بصفة عامة ، والمشتغلين بالتعليم على اختلاف مواقعهم بصفة خاصة .

وتتولى أجهزة الإعلام الجماهيرية ، عادة ، تتبع ما يجرى فى النظام التعليمى ، وما يحدث به من تغيرات وتطورات واتجاهات ، وإعلام الجمهور بها بوصفه المستفيد من المؤسسات التعليمية التى تقوم بتربية أبنائه وتعليمهم . ولا تقوم وسائل الإعلام بهذا الدور فقط ، وإنما تقوم فى نفس الوقت بنقل صدى السياسة والاستراتيجيات التعليمية ، والقرارات التى تتصل بالتغيرات فى النظام التعليمى لدى الجمهور ، كاتجاهات الرأى العام ، ومدى تأييده أو معارضته لها ، حتى يكون صانعو السياسة والقرارات على بينة من التيارات المختلفة لوضعها موضع الاعتبار عند صنع السياسة والقرارات ، أو توعية الجماهير وإعلامها

بالمبررات الكامنة وراءها . وعلى ذلك فإن تدفق المعلومات فى بيئة النظام التعليمى ، يسير وفق اتصال ذى انجاهين بين النظام التعليمى من ناحية ، وفئات المجتمع المختلفة من ناحية أخرى . ومن هنا يشبه البعض النظام التعليمى كشبكة للمعلومات لها خيوط متعددة ، تربط بين مختلف فئات المجتمع وتياراته واتجاهاته ويمكن توضيح كيفية تدفق المعلومات من وإلى النظام التعليمى بالرسم التخطيطى فى الشكل رقم (١) الذى يبين أن المجتمع بفئاته كافة يكون مجموعة متكاملة بؤرتها النظام التعليمى(١١) .



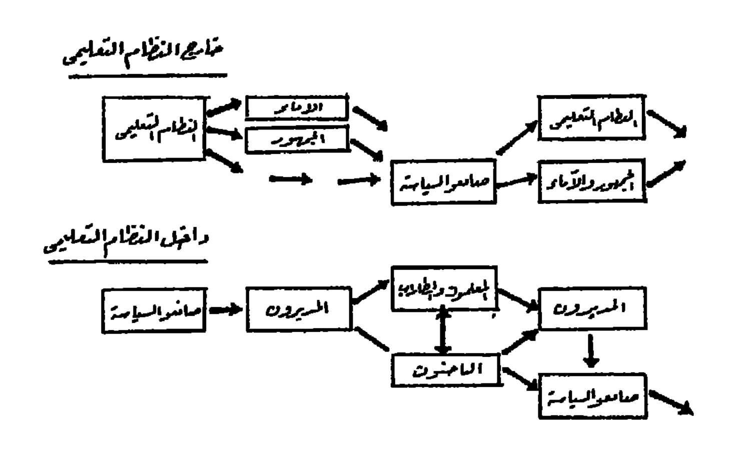
شكل رقم (١)

العلاقات بين الفئات المختلفة فى تدفق المعلومات

وتبين الأسهم اتجاه الاتصال بين النظام التعليمى وبيئته ، وكل سهم منها يشير إلى النموذج المثالى للاتصال ذى الاتجاهين ، والذى لا يقتصر على عملية نقل المعلومات والأفكار والآراء فى اتجاه واحد فقط بين المرسل والمستقبل ، وإنما يتضمن تبادلاً لها بينهما . ومن الطبيعى أن يكون الاتصال وتدفق المعلومات أكثر قوة وفعالية داخل النظام نفسه حيث تتوافر سبل الاتصالات التى «قد تتخذ شكل الاتصالات الرأسية سواء أكانت نازلة أو صاعدة ، وقد تتخذ شكل الاتصالات الأفقية»(١٢) التى تتم فى مستوى وظيفى واحد . وكلما كانت

الاتصالات محددة القنوات ، أمكن تدفق المعلومات داخل النظام التعليمى دون معوقات تحد من الاستفادة منها بمستوى فعال . وحيث أن أى نظام كفء للتعليم يجب أن يواكب احتياجات المجتمع ، ويتفاعل مع المتغيرات التى تطرأ عليه من المناحى كافة ، فإن الاتصالات الخارجية لا تقل أهميتها عن الاتصالات الداخلية . إذ عن طريقهما معاً يمكن الحصول على المعلومات التربوية وتبادلها فى سهولة ويسر ، ويتم تدفقها دون تعقيدات أو حواجز .

وعلى غرار الشكل السابق عن العلاقات بين الفئات المختلفة فى تدفق المعلومات ببيئة النظام التعليمى ، فإنه يمكن تمثيل حركة تدفق المعلومات خارج وداخل النظام التعليمى بالشكل رقم (٢) .



شكل رقم (٢)

تدفق المعلومات حول وداخل النظام التعليمى

ويلاحظ من هذا الشكل أن الاتصالات خارج النظام التعليمى وداخله ، تتم بشكل حلقى نتج من طبيعة الاتصال فى اتجاهين[١٣] . كما يتبين من هذا الشكل أيضاً أن عددا كبيراً من الأفراد قد تم تصنيفهم ضمن فئات محددة . أما عن الخطوط الفعلية للاتصال فإنها تتم بين هؤلاء الأفراد . وعلى ذلك فإن الأسهم فى

الشكل تمثل خيوطاً لا نهائية للاتصال ، تؤلف فى مجموعها نسيج المعلومات من خلال النظام التعليمى[١٤] .

وإذا كانت وسائل الاتصال الجماهيرية تقوم بإعلام الجمهور بالخطوط العريضة للسياسة التعليمية والاتجاهات الجديدة فى العملية التعليمية ، وشروط القبول فى المراحل التعليمية المختلفة ، والإجراءات التى تتبع ، وأساليب التقويم التربوى والامتحانات ، والشهادات الدراسية ، وما إلى ذلك من المعلومات التى تهم الجمهور بصفة عامة ، فإن هناك معلومات تربوية تتسم بدرجات أعلى من التخصص تهم فئات محددة تهتم بها بحكم وظائفها ، واهتماماتها الموضوعية والمهنية ، وتحتاج إليها ، وتسعى إلى طلبها ، وتستعين بها فى إنجاز أعمالها . وأظهرت البحوث التى تم إجراؤها على استخدام المعلومات التربوية أن المستفيدين منها ، من ناحية التخصص الموضوعى ، والمسئوليات المهنية المنوطة بكل منهم ، يمكن تصنيفهم فى ثلاث فئات كبيرة : المديرون (القيادات التعليمية) ، والباحثون (العاملون فى مجال البحث) ، والمعلمون[١٥] . ومن الطبيعى أن يكون من صميم مسئوليات واختصاصات القيادات التعليمية ، بحكم موقعها فى النظام التعليمى ، صنع السياسة التعليمية التى تعتبر الإطار الذى يحدد أهداف التعليم والتى يمكن تعريف صناعتها بأنها «العملية التى يتم بمقتضاها صياغة بعض الخطوط العريضة المرشدة والمبادىء العامة التى توجه ميدان التربية والتعليم وبرامجه وخططه»[١٦] .

وإذا كانت هذه الفئات الثلاث تستخدم المعلومات التربوية بحكم مواقعها الوظيفية ، ومسئولياتها واهتماماتها ، فإنها ليست مستهلكة للمعلومات فقط ، بل إنها فى أحيان كثيرة تقوم بإنتاجها أيضا وذلك بفضل إسهاماتها فى الفكر التربوى عن طريق البحوث ، والتقارير والمقالات والدراسات ، وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الورقية التى تحمل فى طياتها معلومات تربوية .

ويحدد دليل اليونيسست **(UNISIST)** لإعداد دراسات المستفيدين أنماط الحاجة إلى المعلومات وأشكال الوثائق التى يستخدمها الأفراد المنتمين لكل فئة

من الفئات الثلاث السابق تحديدها بالإضافة إلى الطلاب فى الشكل رقم (٣) التالى :

الفئة	الاحتياجات من المعلومات	أشكال الوثائق المستخدمة
صانعو السياسة } القيادات التعليمية	تقييمية	ملخص
المديرون } القيادات التعليمية	ارشادية	كتاب قانون (نظام)
الباحثون	تحديدية	تقرير بحث
المعلمون	مقارنة	استعراض (عرض)
الطلاب	تعليمية	كتاب مدرسى

شكل رقم (٣)

أنماط الاحتياجات من المعلومات وأشكال الوثائق المستخدمة لفئات المستفيدين المختلفة[١٧]

ويوفر هذا الشكل وصفاً عاماً لأنماط الاحتياجات من المعلومات وأشكال الوثائق التى تستخدمها فئات المستفيدين المختلفة ، والتى يمكن تبيانها فيما يلى :

صانع السياسة : يهتم بالموارد المتوافرة ، ويحتاج إلى ملخصات إحصائية عن القوى العاملة والإنتاج ، وأنواع الخدمات وما إلى ذلك من المعلومات التى تتصل بالسياسة العامة للدولة ، وبرامج التنمية الشاملة بها ، واتجاهاتها فى تعليم وإعداد أبنائها .

المدير : وهو مسئول عن تحويل السياسة التعليمية إلى استراتيجية ، ثم إلى خطط قابلة للتنفيذ ، أى أنه يقوم بتحويل قرارات صانع السياسة إلى إجراءات تنفيذية . وقد يكون مسئولاً أيضاً عن تجميع وتحليل البيانات ، وإعداد الملخصات الإحصائية ومؤشراتها لمعاونة صانع السياسة .

الباحث : وهو مسئول عن بحث واكتشاف الظواهر والمشكلات وتحليلها واقتراح التوصيات اللازمة ، ويستفيد المديرون ، والمعلمون ، فضلاً عن صانعى السياسة من تقارير البحوث .

المعلم : ويمتاز باحتياجاته الواسعة من المعلومات ، حيث يجب أن يكون ملماً بنتائج البحوث التربوية ، كما أن ممارسته للعملية التعليمية على المستوى الإجرائى بالمدرسة تتطلب مجالاً واسعاً من المعرفة ، ولا يتسير له تغطية هذه الاحتياجات إلا عن طريق استعراض مقالات الدوريات ، والكتب ، حتى يكون ملماً بالمستحدثات التى تطرأ على ميدان تخصصه ، وقد يكون بعض المعلمين منتجين للمعلومات ، إذ يركزون خبراتهم ومعلوماتهم فى إنتاج كتب دراسية يستفيد بها الطلاب .

الطالب : ويحظى بوجود مصدرين أساسيين للمعلومات ، مصدر بشرى يتمثل فى معلمه ، ومصدر مطبوع يتمثل فى الكتاب المدرسى المقرر(١٨) . هذا بالإضافة إلى المصادر الخارجية الأخرى التى توفرها المكتبات المدرسة أو الجامعية ، وغيرها من أنواع المكتبات الأخرى المتوافرة بالمجتمع .

وإذا كانت هذه هى أنماط الاحتياجات من المعلومات وأشكال الوثائق التى تستخدمها فئات المستفيدين من المعلومات فى حقل التعليم ، إلا أنه لا يجب إغفال الفروق التى تميز كل فرد عن الآخر ، حيث أن المستفيدين ، وإن كانوا ينتمون إلى فئات محددة ، إلا أنهم كأفراد يتباينون فى احتياجاتهم واستخدامهم للمعلومات تبعا لخلفياتهم التعليمية ، والنفسية والاجتماعية وما إلى ذلك من الفروق الفردية .

ومن هذا يتضح أن «للمعلومات أهمية للمشتغلين بالتعليم ، سواء على مستوى التخطيط ووضع السياسات التعليمية أوعلى المستوى الإجرائى»(١٩) .

الدراسات السابقة فى مجال المعلومات التربوية :

(أ) الدراسات العربية :

تم التوصل إلى ثلاثة بحوث ، منها بحثان عن المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، أما البحث الثالث فيتناول الاتصال التربوى على المستوى الإجرائى فى مجال الإدارة التعليمية . ولما كانت الاتصالات التربوية تزود العاملين فى التعليم بالمعلومات والبيانات اللازمة لمجالات العملية التعليمية والتربوية المختلفة ، فإنه

سيتم عرضه ضمن الدراسات التى تناولت المعلومات بقطاع التعليم .

البحث الأول : «**مشروع نظام معلومات التعليم**»[٢٠] وقام بإعداده فريق عمل بإشراف الباحث الأول الدكتور أحمد عامر ، وأصدره مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة عام ١٩٨١ .

وكان الهدف من هذا البحث إعداد مشروع لإنشاء شبكة من قنوات الاتصال ونقل البيانات والمعلومات التى لها صفة الاستمرار والانتظام سواء فى المجال الإحصائى ، أو التخطيطى ، أو تنسيق الوظائف بين مراكز الأداء والتنفيذ بالمديريات والإدارات التعليمية وبين وزارة التربية والتعليم ، واتبع فى إعداد المشروع الخطوات التالية :

١ ـ تحديد مدخلات النظام ، وذلك فى صورة تحديد لأهدافه والتغيرات التى تصف الخدمة التعليمية بجوانبها المختلفة .

٢ ـ التعرف على موقف أجهزة الإحصاء وإنتاج المعلومات بالوزارة وبالوحدات المحلية والمدارس التابعة لها .

٣ ـ بناء قاعدة بيانات ، وذلك بالحصر الفعلى للبيانات المتعلقة بالمتغيرات التعليمية .

٤ ـ وضع تصور مقترح لنظام جديد للمعلومات .

ويلاحظ أن هذا البحث قد ركز على المعلومات والبيانات التى لها صفة الاستمرار والتكرار من عام إلى آخر ، مثل البيانات الإحصائية التى تتصل بالطلبة والامتحانات وهيئات التدريس والعاملين ، والمبانى والتجهيزات ، والكتب المدرسية والوسائل التعليمية .

ومن الواضح أن هذه البيانات لا تشكل فى مجموعها تصورا شاملا ومتكاملا للمعلومات التربوية ، إذ لم تحط بمصادر المعلومات المتوافرة حاليا بوزارة التربية والتعليم والمتمثلة فى مكتبة ديوان الوزارة ، ومكتبة الوثائق بمتحف التعليم ، والإدارة العامة للتوثيق والإعلام التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

ويمكن الاستفادة من هذا البحث فى التعرف على الأجهزة الإداريه التى تقوم بتوفير البيانات ، وعلى مستخدميها والمنتفعين بها داخل الوزارة ، وغير دلك من مجالات إنتاج وتدفق البيانات الإحصائية والإدارية بقطاع التعليم . إلا أن البحث الحالى يختلف عن هذا البحث فى الجوانب التالية :

١ ـ أنه يتناول المعلومات بصورة شاملة فى كافة أشكال مصادرها ، دون الاقتصار على البيانات الإحصائية أو الإدارية فقط .

٢ ـ أنه يتناول بالوصف والتحليل والتقييم الوضع الراهن لخدمات المعلومات بقطاع التعليم ، توطئة لوضع نظام متكامل للمعلومات التربوية .

٣ ـ أنه يشتمل على دراسة للمستفيدين من خدمات المعلومات التربوية فى مصر ، للتعرف على فئاتهم واحتياجاتهم وأنماط استخدامهم للمعلومات .

البحث الثانى : «نحو تطوير / إنشاء جهاز قومى للمعلومات التربوية فى مصر»[٢١] إعداد محمد محمد الهادى . وقدم كورقة بحثية إلى لجنة تطوير وتحديث الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية عام ١٩٨٧ . وتضمن إثنى عشر بندا ، بما فيها المقدمة .

وتوصل هذا البحث إلى أن الخدمات التى يقدمها جهاز المعلومات التربويه بالمركز قاصرة عن الوفاء بمتطلبات نظام معلومات تربوى متطور ، حيث أن الصيغة المكتبية التقليدية المسيطرة على هذه الخدمات ، وتقادم مجموعات المواد ، وعدم حداثتها ، ونقص المراجع والدوريات الأساسية ، قد أدت إلى عدم فعالية الخدمات المقدمة ، وتدنى مستوى الإفادة منها .

وقد اقترح الباحث القيام بدراسة ميدانية تتضمن تحليل ومسح الوضعية الراهنة لأنشطة التوثيق والمعلومات التربوية المتوافرة فى إطار المركز القومى للبحوث التربوية ، ثم أورد عدة توصيات .

ويلاحظ أن هذا البحث لم يعتمد على دراسة ميدانية مسحية تحصر الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة ، وتقييم الخدمات من حيث قدرتها على

الوفاء باحتياجات المستفيدين ، فضلا عن اقتصاره على خدمات المعلومات التى يقدمها جهاز المعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية ، دون غيرها من مرافق المعلومات المتواجدة فعلا بديوان عام وزارة التربية والتعليم .

وعلى الرغم من أن البحث الحالى يأخذ فى اعتباره ما توصل إليه هذا البحث من نتائج ، وما ورد به من توصيات ؛ إلا أنه يختلف عنه فى أنه يعتمد على دراسة ميدانية لواقع خدمات المعلومات المتوافرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، ولا يقتصر على خدمات المعلومات بجهاز المعلومات التربوية فقط . كما أن البحث الحالى يتضمن دراسة للمستفيدين من المعلومات التربوية لم يتطرق إليها هذا البحث .

البحث الثالث : «الاتصال التربوى : دراسة ميدانية»[٢٢] إعداد إميل فهمى حنا شنودة .

وكان الهدف منه معرفة النظام السائد للاتصال التربوى فى المدارس الثانوية وما فى مستواها ، لتفهم طبيعته وديناميته ، فضلا عن التعرف على العقبات التى تعوقه وتحد من فعاليته . وذلك لوضع معالم اتصال تربوى فعال على أسس علمية ووظيفية .

وقد اشتمل البحث على دراسة نظرية تهدف إلى معرفة الأبعاد العلمية والوظيفية للاتصال كإحدى العمليات الهامة فى الإدارة التعليمية . كما تضمن دراسة ميدانية عن معلمى ونظار ومديرى المدارس الثانوية وما فى مستواها . ويعنى هذا أنها اقتصرت على الاتصال على المستوى الإجرائى بالمدرسة ، باعتبار أنها محور لكثير من العمليات التعليمية والتربوية . واقترح الباحث عدة توصيات لتحسين كفاءة الاتصال التربوى من أهمها التوصيتين التاليتين من وجهة نظر البحث الحالى :

١ - أن يتعاون المسئولون بالإدارات التعليمية على إيجاد نظام يسمح بتدفق المعلومات والبيانات بحرية بين الإدارات التعليمية ، حيث إن تدفق المعلومات والحقائق

والمعانى من الإدارة المدرسية إلى المعلمين وبالعكس يحقق هدف الاتصال ، ويؤدى بالتالى إلى تحقيق الأهداف الأساسية فى المدرسة .

٢ ـ إيجاد نظام فعال لتخزين المعلومات ، مما يؤدى إلى سهولة استرجاعها والانتفاع بها .

(ب) الدراسات الأجنبية :

تم التعرف على عدد من الدراسات الأجنبية التى تناولت المعلومات التربوية ، واستخدام المستفيدين لها ، واحتياجاتهم منها ، من خلال الببليوجرافيات المعنية التى قامت بحصرها ، بالإضافة إلى المستخلصات التى قامت بعرضها ، كما تم الاطلاع على عدد من الكتب التى تناولت المعلومات التربوية بالبحث والدراسة ، ويذكر فيرنج (Fering) أن ما تم التوصل إليه من براهين ودلائل عن استخدام المعلومات التربوية ، وتحديد احتياجات المستفيدين منها ، وأنماط الطلب عليها ، نتجت عن طريق نوعين من الدراسات :

النوع الأول : الدراسات التى أجرتها هيئات رسمية (وطنية ، وفى بعض الأحيان دولية) قبل إنشاء أو عند تنفيذ برنامج ضخم من برامج البحوث التربوية ، أو المعلومات التربوية .

النوع الثانى : الدراسات التى أجرتها هيئات متخصصة (محلية أو طنية) لتقديم خدمات المعلومات التربوية ، فضلا عن متابعتها لرفع كفاءتها[٢٣] .

ومن ذلك الدراسات التى عاصرت إنشاء «مركز مصادر المعلومات التربوية ERIC» فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ ، حيث أجريت عدة دراسات خلال مرحلة التخطيط ، واستمرت إلى ما بعد إنشائه وبدء تشغيله . أما فى أوروبا الغربية ، فقد بدأ المجلس الأوروبى (Council of Europe) فى إجراء سلسلة من دراسات الجدوى عام ١٩٦٧ لإنشاء «النظام الأوروبى للتوثيق والمعلومات التربوية EUDISED» الذى بدأ أعماله عام ١٩٧٥ ، وكان من آثاره تركيز الاهتمام على المعلومات التربوية بدول أوروبا الغربية .

ولم تتخلف دول أوروبا الشرقية عن هذا المجال ، بل بذلت جهودا موازية ومتزامنة مع الجهود التى بذلت فى نطاق دول أوروبا الغربية ، وقامت غالبيتها بإجراء سلسلة من الدراسات كمقدمة لإنشاء برامج وطنية جديدة للمعلومات التربوية ، روعى عند إنشائها تطبيق معايير ومواصفات قياسية موحدة ، حتى تتوافق وتتكامل مع بعضها البعض عند تصميم برنامج موحد للمعلومات التربوية لبلدان أوروبا الشرقية كلها .

ويعتبر فيرنج الدراسات الأربع التالية ، درسات مميزة فى مجال دراسات المستفيدين من المعلومات التربوية ، التى استخدمت فيها الاستبيانات والمقابلات كأدوات لجمع البيانات . ويرجع أهميتها إلى أنها تعطى صورة واضحة عن الاحتياجات من المعلومات التربوية وأنماط الطلب عليها ، طبقا لما توصلت إليه من نتائج[٢٤] ، وهذه الدراسات الأربع هى :

١ - "The educational research community: its communication and social structure: A proposal to improve social and communication mechanisms in educational research", edited by R.A Dershimer [٢٥].

«مجتمع البحث التربوى : اتصلاته وبناؤه الاجتماعى : مقترح لتحسين الآليات الاجتماعية والاتصالية للبحوث التربوية» أعده ر . أ . ديرشيمير للجمعية الأمريكية للبحوث عام ١٩٧٠ .

٢ - "User studies in education and the feasibility of an international survey of information needs in education" by J.M. Brittain [٢٦].

«دراسات المستفيدين فى التعليم وجدوى إجراء مسح دولى للاحتياجات من المعلومات فى التعليم» وأعد هذه الدراسة بريتاين للمجلس الأوروبى . وحدد الهدف منها فى اكتشاف ما إذا كان من الملائم إجراء مسح دولى للاحتياجات من المعلومات التربوية ، أم أنه من غير الملائم إجراء مثل هذا المسح ، وتبعا لذلك أجرى استطلاع مبدئى فى ست دول من دول غرب أوروبا .

٣ - «Besoins des utilisateure d'information pedagogique permiere approxima-

tion en divers pays membres de Communautès Europeennes» avec Francoise Huguet, et J.Viet [٢٧]

«احتياجات المستفيدين من المعلومات التربوية : تقرير مبدئى عن دول مختلفة أعضاء السوق الأوربية المشتركة» . واشترك فى إعداده فرانسوا هوجو ، وج . فييت للجنة المجتمعات الأوربية .

٤ - "On the difficulty of making inquiries on the needs of educational information: a survey of the studies of users needs in educational information" by C.Bonnefoi [٢٨]

«فى صعوبة إعداد استقصاءات عن الاحتياجات من المعلومات التربوية : مسح لدراسات احتياجات المستفيدين من المعلومات التربوية» إعداد بنفوا لمنظمة اليونسكو العالمية .

ويمكن تلخيص أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسات من نتائج فيما يلى :

١ - حددت غالبية هذه الدراسات المستفيدين من المعلومات التربوية فى ثلاث فئات كبرى ، هى : المديرون (رجال الإدارة التعليمية) ، والباحثون (العاملون فى مجال البحث التربوى) ، والمعلمون .

٢ - أشارت هذه الدراسات إلى أن التنوع فى استخدام الفئات المختلفة للمعلومات ، أو فى الطلب عليها داخل النظام التعليمى ، لا ينشأ عن اختلاف محتويات المعلومات المطلوبة ، بقدر ما ينشأ عن الاختلاف فى الاستفادة من المعلومات بين فئات المستفيدين المختلفة .

٣ - قررت هذه الدراسات أن الاحتياجات من المعلومات داخل المجتمع التعليمى كثيرة ومتنوعة ، بحيث تبرر إنشاء برامج ومؤسسات فى كل دولة لمقابلة هذه الاحتياجات ، وأفادت أنه من الممكن إنشاء نظام شامل للمعلومات التربوية تتبعه نظم فرعية تخصص لكل فئة من فئات المستفيدين .

٤ - أوضحت هذه الدراسات أن هناك فروقا فى درجة استجابات فئات المستفيدين

من المعلومات التربوية ، وإن قررت أن الباحثين هم أكثر فئات المستفيدين استخداما للمعلومات التربوية ، يليهم المديرون (رجال الإدارة التعليمية) ، أما المعلمون فهم أقل الفئات استخداما للمعلومات .

٥ ـ تشير هذه الدراسات إلى أن مستخدمى المعلومات التربوية ، هم أنفسهم منتجون لها بحكم أنشطتهم البحثية أو الوظيفية ، على الرغم من أن ذلك لا يسجل دائما على هيئة نظام اتصال مناسب .

٦ ـ تقرر هذه الدراسات أن خدمات المعلومات تشكل ضرورة لا غنى عنها لأية بيئة تعليمية ، ومن ثم فإن إنشاء هذه الخدمات ، وتيسير الاستفادة منها للعاملين فى الحقل التعليمى والتربوى ، يؤدى إلى تطوير التعليم ، ورفع كفاءته ، وتحسين مردوده .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات الأربع التى اعتبرها فيرنج متميزة فى مجال المعلومات التربوية ، فإن هناك دراسات أخرى من المناسب عرض بعض منها لإلقاء مزيد من الضوء على نماذج مختلفة من دراسات المستفيدين من المعلومات التربوية .

١ - «The educational information market study: study of information requirements in education» by Paul D.Hood, et al [٢٩].

«دراسة سوق المعلومات التربوية : دراسة الاحتياجات من المعلومات فى التعليم» إعداد بول د . هود ، وآخرون .

٢ - «Survey of education information service sits: study of information requirements in education» by Robert V.Katter, Cynthia Chan Hull [٣٠].

«مسح مواقع خدمات المعلومات التربوية : دراسة الاحتياجات من المعلومات فى التعليم» من إعداد روبرت ف . كاتر ، وسينثا شان هل .

وهاتان الدراستان تكونان معا دراسة شاملة ، حدد الهدف منها فى تقديم إرشادات وتوجيهات ووضع خطوط عريضة يهتدى بها مخططو خدمات المعلومات

التربوية ، ومتخذو القرار الخاص بها بالولايات المتحدة الأمريكية .

وتم جمع بيانات الدراسة الأولى من خلال مقابلات شخصية مع أفراد يقومون بأدوار مختلفة فى حقل التعليم ، روعى فى انتقائهم تمثيلهم لمناطق جغرافية متباينة . كما وزع استبيان بالبريد على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة ، للتعرف على سمات المستفيدين الحاليين والمتوقعين للمعلومات التربوية ، فضلا عن تحديد الاحتياجات الفعلية من المعلومات ، وطرق بثها وإتاحتها للمستفيدين . وتم وضع أسئلة الاستبيان بالاستعانة بنموذج سابق لاستخدام المعلومات التربوية ، يفترض وجود علاقات بين سمات المستفيدين ، واحتياجاتهم من المعلومات ، ومصادر المعلومات المستخدمة . وأوضحت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود فروق كبيرة بين المستجيبين لتحليل المتغيرات ، فقد توافرت نماذج واضحة تدل على أن استخدام المعلومات يرتبط بالأسلوب الذى يتبعه المستفيد ، والدور الذى يؤديه فى العمل التعليمى والتربوى .

أما الدراسة الثانية ، المكملة للدراسة الأولى ، فقد كان الهدف منها الحصول على معلومات عن خصائص خدمات المعلومات التربوية ، ووظائفها ، وإجراءاتها ، والخدمات التى تقدمها فى مواقع متعددة . وتم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق مقابلات ميدانية مع القائمين على هذه الخدمات فى ثلاثة وخمسين موقعا عبر الولايات المتحدة .

٣ - «Bibliographic services in education: a servey and analysis of recurrent sources in the U.K.» by E Dai Hounsell, Philip Payne an Irene Wallette.[٣١]

«الخدمات البيليوجرافية فى التعليم : مسح وتحليل للمصادر المتكررة فى المملكة المتحدة» . شارك فى إعدادها هونسيل ، وباين ، ووليت .

٤ - «Bibliographical and information services in education» by Dai Hounsell, Philip Payne and Irene Wallette [٣٢]

«الخدمات الببليوجرافية والمعلوماتية فى التعليم» شارك فى إعدادها الباحثون الثلاثة الذين أعدوا الدراسة السابقة (رقم ٣) .

٥ - «Information services in education: an inventory of organisations and associations in the U.K Providing information services relevant to education» by Philip Payne and Irene Wallett [٣٣]

«خدمات المعلومات فى التعليم : مسح للمنظمات والجمعيات فى المملكة المتحدة التى تقدم معلومات متصلة بالتعليم» وشارك فى إعدادها كل من باين ، ووليت .

وأجريت هذه الدراسات الثلاث فى لانكستر (Lancaster) بالمملكة المتحدة ، وكان الهدف منها التعرف على استخدام المشتغلين بالتعليم لخدمات المعلومات المتوافرة لهم . وكان من أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسات ، أنه على الرغم من توافر العديد من خدمات المعلومات التربوية ، إلا أنها لا تستخدم استخداما مناسبا يتكافأ مع تعددها . واقترحت عدة توصيات لتطوير وزيادة فعالية الخدمات القائمة ، تتضمن نشر الببليوجرافيات ، والمستخلصات ، وأدوات البحث والمعلومات الأخرى .

٦ - Educational information and the teacher» by Dai Hounsell, et al. [٣٤]

«المعلومات التربوية والمعلم» وشارك فى إعدادها هونسل ، وآخرون . وأجريت فى المملكة المتحدة أيضا . وكان الهدف منها التعرف على استخدام المعلمين للمعلومات وتحديد احتياجاتهم منها . ولقد اختيرت عينة البحث من المعلمين ، وأسفرت نتائجها عن أن أقل من ثلث العينة المختارة تستخدم المواد المطبوعة ، وخاصة الكتب والتقارير لتلبية احتياجاتهم من المعلومات . واقترحت عدة توصيات من أهمها : إدخال تناول المعلومات واستراتيجيات البحث فى برامج إعداد المعلمين وتدريبهم ، حيث إن خبراتهم محدودة فى هذا المجال .

٧ - «Educational Documentation for Ontario: a Feasibility study» [٣٥]

«التوثيق التربوى لمقاطعة أونتاريو : دراسة جدوى» وأعد هذه الدراسة مجموعة من الباحثين بإشراف ديانا إيرونسيد (Ironside) وعلى الرغم من أن عنوانها هو التوثيق التربوى إلا أن المطلع عليها يتبين أنها دراسة جدوى لإنشاء شبكة للمعلومات التربوية بمقاطعة أونتاريو بكندا ، وحدد الهدف منها على النحو التالى :

- حصر خدمات المعلومات التربوية باللغتين الإنجليزية والفرنسية المتوافرة بالمقاطعة .
- التعرف على فئات المستفيدين الرئيسية ، وتحديد احتياجاتهم من المعلومات ، وقياس مدى رضائهم عن الخدمات المتوافرة .
- وصف أنواع المعلومات ، والخدمات التى يمكن أن تقابل احتياجات المستفيدين التى تم التعرف عليها .
- إعداد مواصفات فهرس يدوى موحد للدراسات والبحوث التربوية بالمقاطعة ، بحيث يمكن تحويله إلى فهرس مقروء آليا .

وتبين نتائج الدراسة أن كل أفراد المجتمع التربوى يستخدم المعلومات بدرجة ما ، فضلا عن أن بعضهم ينتج هذه المعلومات ، أو يقدمها لمن يطلبها ، بل إن بعضا منهم يجمع بين إنتاج المعلومات وتقديمها ، ومن الغريب - كما تقول الدراسة - أن كثيرا ممن ينتجون المعلومات التربوية أو يوفرونها لمن يطلبها لا يعملون فى مجال البحث التربوى الذى يعد أهم مصدر للمعلومات التربوية .

ومن استعرض الدراسات السابقة ، وما توصلت إليه من نتائج ، وما اقترحته من توصيات يمكن استخلاص ما يلى :

- أن كل فرد يعمل فى ميدان التعليم ، أو من المهتمين به ، يستخدم قدرا من المعلومات ، بالإضافة إلى ما تختزنه ذاكرته الداخلية من خبرات ومعلومات .
- أن القدرة على التعبير عن الاحتياجات من المعلومات تختلف من فرد إلى آخر .
- أن المجال الأكبر للاحتياجات من المعلومات التربوية ، غالبا ما تم اكتشافه والتعرف عليه بواسطة العاملين فى مجال توفير المعلومات[٣٦] .

المستفيدون من المعلومات التربوية :

يتوقف نجاح المكتبات ومراكز المعلومات فى تقديم خدماتها للمستفيدين على مدى قدرتها على الوفاء بالأهداف التى أنشئت من أجلها ، وعلى مدى استجابتها لاحتياجات المستفيدين من المعلومات ، وتلبيتها بكفاءة وفعالية . لذلك يتفق الرأى بين علماء المكتبات والمعلومات على ضرورة التعرف على فئات المستفيدين ، وتحديد احتياجاتهم من المعلومات ، وأنماط الطلب عليها عند تصميم خدمات المعلومات ، أو تطوير خدمات قائمة ، ويرجع ذلك إلى أن أجهزة المعلومات ، سواء كانت مكتبات أم مراكز معلومات ، لا تعد هدفاً فى حد ذاتها ، وإنما الهدف من إنشائها وتكوينها هو تقديم خدمات المعلومات لفئات معينة من المستفيدين الفعليين والمتوقعين . حيث إنها إذا لم تراع هذه الاحتياجات والمتطلبات ستفشل حتماً فى تحقيق أهدافها .

وعلى ذلك فإن أى تطوير فى خدمات المعلومات يجب أن يتم فى ضوء احتياجات المستفيدين من المعلومات وأنماط طلبهم لها ، حتى تعكس الخدمات المقترح تطويرها سمات ، واتجاهات المستفيدين ، واحتياجاتهم من المعلومات . كما أن أى قرار يتم اتخاذه لاستمرار تقديم الخدمة ، أو تطويرها يجب أن يعتمد على الاستجابات الموضوعة للمستفيدين التى تظهر بوضوح من خلال استخدامهم للخدمات المتاحة من ناحية ، ومن خلال تأييدهم أو معارضتهم للتطورات المقترح إدخالها على جوانب الخدمة المختلفة من ناحية أخرى[٣٧] ، وعلى ذلك فإن الدراسات الشاملة لاحتياجات المستفيدين من المعلومات ليست عملية منتهية تنجز مرة واحدة ، بل إنها عملية ديناميكية منتظمة[٣٨] .

ويتم التعرف على فئات المستفيدين ، واحتياجاتهم من المعلومات ، وأنماط طلبهم لها ، عن طريق دراسات المستفيدين ، التى يطلق عليها أحياناً « دراسات الإفادة من المعلومات » والتى تستهدف الوصول إلى الأغراض التالية :

١ — تحديد فئات المستفيدين الحاليين والمتوقعين من خدمات المعلومات التى يوفرها جهاز معين أو أجهزة معينة من أجهزة المعلومات .

٢ – تحديد احتياجات المستفيدبن من المعلومات ، ورصد التعيرات التى تطرأ عليها .

٣ – قياس مدى كفاءة جهاز المعلومات وقدرته على تلبية احتياجات المستفيدين من خدماته .

٤ – التعرف على المبادىء التى يمكن عن طريقها التفرقة بين أنواع وأشكال مجموعة مصادر المعلومات التى تحتاج إليها مختلف فئات المستفيدين .

٥ – التعرف على مدى خبرة المستفيدين ومهاراتهم فى تناول المعلومات ، ومن ثم الكشف عن مدى حاجاتهم إلى تعلم كيفية استخدام مصادر المعلومات والإفادة منها .

٦ – تحديد الدوافع التى تجعل المستفيدين يستخدمون خدمات المعلومات .

وإذا كانت هذه هى أبرز الأهداف العامة من دراسات المستفيدين ، إلا أن الباحثين فى مجال هذه الدراسات ، يجب أن يضعوا ، الأهداف النظرية العامة التالية ، كأهداف يسعون إلى الوصول إليها :

١ – تفسير الظاهرة الملاحظة فى استخدام المكتبة وشرحها .

٢ – التنبؤ بسلوك المستفيدين .

٣ – التحكم فى سلوك المستفيد بتعديل ظروف الاستخدام[٣٩] .

وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف وقياسها ، فإنه يمكن القيام بأنشطة مترابطة معينة ، مثل :

– وصف سلوك المستفيد .

تحديد المفاهيم .

– التنظير بشأن السببية والعلاقات الكمية بين استخدام المعلومات والعوامل المتصلة به[٤٠] .

ويمكن اعتبار دراسات المستفيدين التى تجرى قبل تصميم وإنشاء أجهزة المعلومات ، بمثابة دراسات جدوى لمشروعات المعلومات لتحديد احتياجات المستفيدين منها ، وحجم الطلب عليها ، والتعرف بشكل واضح على ضرورتها والحاجة إليها ، أما الدراسات التى تتم على المستفيدين من أجهزة قائمة ، فإنها تعد دراسات تقييمية تهدف إلى تحديد مدى فعاليتها فى مقابلة احتياجات المستفيدين ، ومن ثم يمكن تشخيص نواحى القوة أو نواحى القصور فى الخدمات المقدمة . ويقول حشمت قاسم إن الاتجاه التقييمى يسيطر « على دراسات الإفادة من مكتبات أو مراكز معلومات معينة ، حيث يكون الهدف الأساسى هو قياس الأداء والتعرف على مدى الفاعلية فى تحقيق الأهداف وتحديد اتجاهات التطوير »[٤١] .

ويمكن القول إن البدايات الأولى لدراسات المستفيدين نشأت فى الولايات المتحدة منذ ثلاثينات هذا القرن ، وإن اقتصرت فى ذلك الوقت على طبيعة استخدام أو عدم استخدام المكتبة ، أو على استخدام المستفيدين لأداة من أدواتها ، أو على خدمه من خدماتها ، فضلاً عن بحوث القراءة وميولها واتجاهاتها ودوافعها ، وانقرائية المواد المكتبية ، وإن كانت بحوث القراءة والانقرائية تعد أقرب إلى علم النفس ، وعلمى التربية والاجتماع منها إلى علم المكتبات ، ولقد نمت دراسات المستفبدين من المكتبات والمعلومات بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطورت مناهجها وأساليب إجرائها ، وأفردت البيليوجرافيات لضبطها وحصرها ، فضلاً عن تكشيف بحوثها فى البيليوجرافيات الشاملة للإنتاج الفكرى فى المكتبات والمعلومات[٤٢]ولعل إنشاء مركز بحوث دراسات المستفيدين (CRUS) بجامعة شيفيلد (Sheffieled) بانجلترا يعد دليلاً على أهمية دراسات المستفيدين من المعلومات ، والاعتراف بها على نطاق واسع حتى أن اليونيسيست (UNISIST) حرصت على إصدار دليل إرشادى لطرق ومناهج البحث التى تتبع عند إجراءات دراسات المستفيدين[٤٣] .

أما بالنسبة لدراسات المستفيدين من المعلومات التربوية ، فقد حظيت

فى الخارج باهتمام كبير ، يتوافق مع الانتشار الواسع لمراكز التوثيق والمعلومات التربوية على المستويين الوطنى والعالمى ، حقيقة نشأ هذا الاهتمام متأخراً بعض الوقت عن الاهتمام الذى وجه إلى المستفيدين من المعلومات العلمية والتكنولوجية ، إلا أن التربية كانت أسبق ، فى هذا المجال ، عن غيرها من بقية العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولقد اشتملت الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات على العديد من الدراسات التى تم إجراؤها على المستفيدين من المعلومات التربوية ، ولقد تم عرض نماذج لها عند الحديث عن الدراسات الأجنبية السابقة فى هذا الفصل .

وإذا كانت دراسات المستفيدين من المعلومات التربوية قد تعددت فى الخارج إلا أنه ، فى حدود علم الباحث الحالى ، لم تجر أية دراسة ميدانية فى الدول العربية بعامة ، وفى مصر بخاصة عن المستفيدين من المعلومات التربوية . بل إن دراسات المستفيدين من المعلومات بصفة عامة لم تلق الاهتمام الكافى بها على مستوى الوطن العربى ، ويؤيد هذا الرأى ما ذكره حشمت قاسم عام ١٩٨٤ ، من أنه « يمكن القول باطمئنان أن الاهتمام بهذا الموضوع (دراسات المستفيدين من المعلومات) فى الإنتاج الفكرى العربى غاية فى التواضع ، وليس أدل على ذلك من خلو وراقيات حصر الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات من أى مدخل يدل عليه »[٤٤] .

وتحاول دراسة المستفيدين من المعلومات التربوية الإجابة عن الأسئلة التالية بصفة عامة :

١ - ما الفئات الرئيسية للمستفيدين من خدمات المعلومات بقطاع التعليم ؟ وما خصائصهم الوظيفية العلمية والعملية ؟

٢ - ما احتياجات المستفيدين من المعلومات ؟ وما أنماط طلبهم لها ؟

٣ - ما مدى تقييمهم لخدمات المعلومات المتوافرة ؟ وما المشكلات التى تقابلهم ؟ وما مقترحاتهم لحلها ؟

٤ – ما مدى استخدامهم للمكتبات بصفة عامة ؟ وما مدى تقييمهم لخبراتهم المكتبية ، ومهاراتهم فى تناول المعلومات ؟

٥ – ما أشكال ونوعيات مصادر المعلومات التى يقبلون عليها ؟ وما مدى كفايتها ومناسبتها لمقابلة احتياجاتهم ؟

ولقد تمكن الباحث عن طريق مسح الدراسات السابقة فى مجال دراسات المستفيدين من المعلومات التربوية – التى سبق عرضها فى هذا الفصل – وعن طريق ملاحظة استخدام خدمات المعلومات القائمة ، فضلاً عن خبرته فى مجال العمل بالمكتبات التابعة لقطاع التعليم ، من تحديد أربع فئات أساسية من المستفيدين من المعلومات التربوية ، وهى :

(أ) القيادات التعليمية .

(ب) الباحثون فى مجال البحوث التربوية .

(جـ) موجهو المواد الدراسية والأنشطة التربوية .

(د) المعلمـــــون .

ويكاد هذا التصنيف يتطابق مع ما توصلت إليه الدراسات الأجنبية السابق عرضها ، والتى ميزت بين ثلاث فئات من المستفيدين من المعلومات التربوية ، وهى : المديرون ، والباحثون ، والمعلمون ، وأضافت الدراسات التى تمت بالمملكة المتحدة فئة رابعة ، هى فئة معلمى المعلمين[٤٥] ، وإذا تمت المقابلة بين التصنيفين يتبين عدم وجود تناقض بينهما .

(أ) **القيادات التعليمية** : وتشتمل على المديرين ، وصانعى السياسة ، وصانعى القرار ومتخذيه ، وواضعى الخطط التعليمية ، والقائمين على تنفيذها ومتابعتها .

(ب) **الباحثون** : وهم العاملون فى مجال البحث التربوى ، وقد يكونون من معلمى المعلمين ، حيث إن هيئات التدريس بكليات التربية يشكلون نسبة كبيرة من مجتمع البحث التربوى .

(جـ) **الموجهون** : ويكونون فئة وسطى بين القيادات التعليمية والمعلمين حيث يتولون متابعة تنفيذ القرارات التى يتم اتخاذها على مستوى القيادات التعليمية ، ويقومون فى نفس الوقت بمتابعة العملية التعليمية على المستوى الإجرائى بالمدارس ، فضلاً عن الإشراف الفنى على المعلمين ، وتوجيههم وتقييم أدائهم ، وقد يشتركون فى البحث والتجريب التربوى ، أو فى تعليم المعلمين من خلال البرامج التدريبية والورش الدراسية المختلفة .

(د) **المعلمـون** : وهم الفئة التى تتولى التدريس داخل الفصول ويقع عليهم العبء الأكبر فى العملية التعليمية . وقد يكونون من منتجى المعلومات التربوية عندما يدونون ملاحظاتهم عن المناهج الدراسية ، أو من خلال التقارير ، أو من خلال المقالات التى تتضمن خبراتهم التعليمية التى تكونت لديهم أثناء الممارسة الفعلية لعملية التدريس .

هوامش ومراجع الفصل

١ ـ محمد فتحى عبدالهادى . مقدمة فى علم المعلومات . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .ـ ص ١٩

٢ ـ عبدالعزيز عبيد . الإعلام التربوى : اتجاهاته وتقنياته الحديثة وكيفية الإفادة منها فى البلدان العربية» .ـ التربية الجديدة .ـ س٩ ، ع٢٧ (سبتمبر ١٩٨٢) . ـ ص ٣٨ ـ ٤٩ .

٣ ـ فؤاد أبوحطب . دراسة مسحية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات : تقرير عن البحث من أول أكتوبر ١٩٨٤ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ . القاهرة ؛ فؤاد ، سبتمبر ١٩٨٩ . (تقرير بخط اليد غير منشور) .

٤ ـ أنظر: The International Bureau of Education. **Directory of eductional and documentational and information services.** - 4th ed. - Paris: UNESCO, 1982. - 106 P.-(Ibedata Series)

٥ ـ حشمت محمد على قاسم . «مراكز المعلومات التربوية» . ـ عالم الكتب . ـ مج٥ ، ع٢ (شوال ١٤٠٤هـ ، يوليو ١٩٨٤) . ـ ص ٣٣٦ ـ ٣٥٠ .

٦ ـ مكتب اليونسكو الإقليمى فى الدول العربية . شبكة التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية . ـ بيروت : المكتب : د . ت . ـ ص ١٨ .

٧ ـ مصر ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . كتاب دورى رقم (٤٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء وتنظيم مراكز المعلومات والتوثيق .

٨ ـ مصر . وزارة التربية والتعليم . مكتب الوزير . ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر . ـ القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ـ ص ٦٩ .

٩ ـ أحمد فتحى سرور . استراتيجية تطوير التعليم فى مصر . ـ القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧ . ـ ص ١٥١ .

١٠ - فور ، إيدجار ، و(أخ) . تعلم لتكون / ترجمة حنفى بن عيسى . - الجزائر : اليونسكو ؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ . - ص ٥٤ .

١١ - Fernig, Leo R. The place of information in educational development.- Paris Unesco, 1980 - p.24.

١٢ - إبراهيم عبد العزيز شيحا . أصول الإدارة العامة . - الاسكندرية : منشأة المعارف ، [١٩٨٥]- ص ٣٩٣ .

١٣ - Fernig leo R , op cit p 24

١٤ - Ibid . p 25

١٥ - Ibid , p 12.

١٦ - سيف الإسلام مطر.«البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية» . - دراسات تربوية . - ج ٢ (مارس ١٩٨٦) . - ص ١٨٧ - ٢٣١ .

١٧ - Ford, Geoffery (ed.) UNISIST guidelines for the conduct of user studies.- Sheffield: Centre for Rescarch on User Studies, 1978- p 10

١٨ - بتصرف عن : Ibid , p.11.

١٩ - مصطفى أحمد الزعترى . التجديد التربوى فى الدول العربية : مسح للاتجاهات والممارسات القائمة . - بيروت : مكتب اليونسكو الإقليمى فى الدول العربية ، ١٩٨٠ . - (أبحاث ودراسات ؛ ١٢) . - ص ٧٢ .

٢٠ - جامعة القاهرة . مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى . مشروع نظام معلومات التعليم / الباحث الأول أحمد عامر . - القاهرة : المركز، ١٩٨١ .

٢١ - محمد محمد الهادى . «نحو تطوير / إنشاء جهاز قومى للمعلومات التربوية فى مصر» . - صحيفة المكتبة ، مج ١١ ، ع ١ (يناير ١٩٩٠) . - ص ٥ - ٢٤ ، ع ٢ (ابريل ١٩٩١) . - ص ٢٥ - ٣٥ .

٢٢ - إميل فهمى حنا شنودة . الاتصال التربوى : دراسة ميدانية . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ . - ٢٧٩ ص .

٢٣ - Fernig, Leo R., op cit, p 11

٢٤ - Loc , cit

٢٥ - Dershmer, R A , ed. **The education research community: its communication an social structure: A proposal to improve the social and communication mechanisms in educational research.** - Washington, D C the American Research Association, 1970. 172 p

٢٦ - Brittain, J M **User studies in education and the feasability of an international survery of information needs in education.** - Strasbourg: Council of Europe, 1971. - 49p.

٢٧ - Huguet, Francoise Viet, J. **Besoins des utilisateure d'information pedagogique: premiere approximation en divers pays membres de Communautes Europeennes.** Luxembourg· Commission des Communautes Europeennes, Direction generale information scientifique technique et gestion de einformation, 1975 - 52p.

٢٨ - Bonnefoi, C **On the difficulty of making inquiries on the needs of educational information: a survey of the studies of users needs in educational informatio** -Paris is UNESCO, 1977 - 11p., bibl.

٢٩ - Hood, Paul D., et al. **The educational information market study : study of information requirements in education.** Santa Monica, Calif: System Development Corp , Washington D.C: National Institute of Education, 1976. - 419p.

٣٠ - Katter, Robert V. Hull, Cynthia Chan. **Survey of education information service sites : Study of information requirments in education.** — Santa Monica, Calif: System Development Corp, Washington D.C. : National Institute of Education, 1976. - 274p.

٣١ - Hounsell, Dai, Payne, Philip, Wallette, Irene **Bibliographic services in education: a servey and analysis of recurrent sources in the U.K.** - London: British Library Research and Development Department, 1978

٣٢ - Hounsell, Dai, Payne, Philip, Wallette, Irene. **Bibliographical and information services in education.** - London· British Library Research and Development Department, 1981 .

٣٣ - Payne, Philip and Willett, Irene. **Information services in education: an inventory of organisations and associations in the U.K. providing information services relevant to education.** - London·British Library Rescarch and Development Department, 1978

٣٤ - Hounsell, Dai, et. al. **Educational information and the teacher.** - London· British Library Research and Development Department, 1980.

٣٥ - Ironside, Diana j. (ed.) **Educational Documentation for Ontario: a feasibility study.** - Toronto: Research and Planning Branch, Ontario Ministry of Education, 1974.- 95p.

٣٦ - Fernig, op. cit, p.12.

٣٧ - Rowley, J.E., and Turner, C.M. **The dissemenation of information.** — London: Andre Deutsch, 1978. — p. 290.

٣٨ - فينو جرادوف ، ف،أ. ، و[أخ] . « نحو نظام معلومات عالمي » / ترجمة ابراهيم البرلسي . - **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** . - س١٢ ، ع٤٦ (يناير/ مارس١٩٨٢) . - ص٦-٥٣ .

٣٩ - Lubans, John. Jr, «Library user studies». - in: **Encyclopedia of library and information Science.** - New York: Marcel Dekker, 1975, - Vol. 16, p. 147-160.

٤٠ - Loc., cit.

٤١ - حشمت قاسم . « دراسات الإفادة من المعلومات : طبيعتها ومناهجها » . - **مكتبة الإدارة** . - مج ١١ ، ع ٣ (١٩٨٤) . - ص ٥٣ - ٨٨ .

٤٢ - انظر : Lubans, John, Jr. «Library user studies». — op. cit.

٤٣ - Ford, op. cit.

٤٤ - حشمت قاسم . « دراسات الإفادة من المعلومات » ، مصدر سابق .

٤٥ - Fernig, op. cit, p. 11.

***



الفصل الثانى

مصادر المعلومات التربوية

ـ المواد المنشورة:

الكتب ـ الكتيبات (النشرات) ـ المجلات ـ الإحصاءات ـ الجرائد اليومية ـ التشريعات واللوائح

ـ المواد غير المنشورة:

دراسات الحالة ـ النتائج المبدئية للبحوث الجارية ـ آراء الطلاب وأولياء الأمور وأرباب العمل



تتعدد مصادر المعلومات التربوية مثل غيرها من مصادر المعلومات فى المجالات الاجتماعية الأخرى ، وتظهر فى أكثر من شكل أو نوعية من أشكال المواد . وهناك اتفاق بين علماء المكتبات والمعلومات ، وغيرهم من المهتمين بوسائل الاتصال ، على أنه يمكن اتباع أكثر من طريقة لتقسيم أنواع مصادر المعلومات المختلفة ، منها ما يعتمد على الطريقة التى أعدت أو نشرت أو أنتجت بها : مطبوعة أو غير مطبوعة . ومنها ما يعتمد على كونها وثائقية أم غير وثائقية ، مع تقسم المصادر الوثائقية إلى ثلاثة أنواع متدرجة حسب أهميتها : أولية ، وثانوية ، ودرجة ثالثة[1] . كما يفضل بعضهم استخدام مصطلح «أوعية المعلومات» عن مصطلح «مصادر المعلومات» باعتبار أن المصطلح الأول أكثر دقة فى الدلالة على المصادر الوثائقية التى يتوافر لها شكلا ماديا يمكن حصره وضبطه ببليوجرافيا[2] .

وتحقيقا لأهداف هذا البحث يمكن تقسيم مصادر المعلومات التربوية إلى نوعين أساسيين هما :

(أ)المصادر المنشورة : (بما فيها المعلومات المخزنة فى الحاسب الآلى) .
(ب) المصادر غير المنشورة .

ويوضح (سكاروبولوس . Psacharopoulos) المواد التى تندرج تحت كل قسم من هذين القسمين فى المصفوفة التالية :[3]

(أ) مواد منشورة (جاهزة ومتاحة)

١ ـ دراسات منفردة (منفردات)

٢ ـ مجلات :

(أ) مجلات الصفوة ، وهى ذات قيمة أكاديمية عالية .

(ب) مجلات تطبيقية ، وهى تفى باحتياجات القارىء العادى .

٣ ـ الإحصاءات الرسمية ، أو غيرها من المطبوعات الإحصائية :

(أ) حكومية

(ب) جامعية ، باحثون أفراد .

٤ ـ الجرائد اليومية

(ب) مواد غير منشورة :

١ ـ دراسات الحالة المنسوخة بالآلة الكاتبة .

٢ ـ نتائج مبدئية لبحوث جارية (البحوث التى لم تكتمل ولم يعد لها تقارير)

٣ ـ آراء الطلاب ، وأولياء الأمور ، والمدرسين ، وأرباب العمل .

ويلاحظ أن هذه المصفوفة قد أهملت التشريعات واللوائح على الرغم من أهميتها كمصادر للمعلومات ، مما يستدعى إضافتها إلى المواد المنشورة .

ويمكن تناول كل نوع من هذه الأنواع بتفصيل أكثر فيما يلى :

(أ) المواد المنشورة :

١ ـ دراسات منفردة :

وتضم الكتب والكتيبات التى تعالج موضوعات منفردة ، أى أنها أحادية الموضوع . ويعرف حشمت قاسم الكتاب الأحادى الموضوع بأنه «العمل الذى يكرس لدراسة قضية معينة أو موضوع ما ، دراسة منهجية وافية»[٤] .

(أ) الكتب : وهى من أكثر مصادر المعلومات استخداما ، ولها أهمية خاصة فى

مجالات الثقافة والتعليم والبحث . وعلى الرغم من التطور التكنولوجى الهائل فى ميدان تسجيل المعرفة ، وتخزين المعلومات وبثها لفئات المستفيدين كافة ، إلا أن الكتاب مازال وسيظل فى موقع الريادة والهيمنة على مصادر المعلومات كافة وأكثرها انتشارا ، بل إن الكثيرين قد لا يعرفون غير الكتاب مصدرا للمعلومات . وفضلا عن ذلك فإن المكتبيين يربطون بين حجم المكتبة وقدرتها على الوفاء باحتياجات المستفيدين وما يشتمل عليه رصيدها من الكتب ، حيث إن هذا الحجم يخضع لعاملين ، أولهما : عدد عناوين الكتب التى تقتنيها المكتبة ، وثانيهما : طول الوقت الذى تحتفظ به المكتبة بالعناوين نفسها ضمن رصيدها[٥] .

وإذا كانت الكتب ، بصفة عامة ، تأتى فى مقدمة مصادر المعلومات المتوافرة للعاملين فى المجال التربوى ، فإن هناك ثلاثة أنواع من الكتب يكثر استخدام التربويين لها ، حددها فوسكت (Foskett) فى الأنواع التالية :

- تقارير البحوث .
- تفسير الأحداث والتطورات الجارية .
- التعبير عن الرأى[٦] .

وعلى الرغم من هذه المقولة ، فإنه لا يمكن القطع بأن العاملين فى الحقل التربوى يقتصرون عليها فقط دون غيرها من الموضوعات الأخرى ، وإنما هناك الكثير من الموضوعات التى تتصل بشكل أو بآخر بالمناحى التربوية التى اتسعت مجالاتها فى عالمنا المعاصر باتساع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة .

(ب) الكتيبات (النشرات) :

تطلق تسمية «الكتيبات» أو «النشرات» على مجموعة من المطبوعات عرفها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بأنها «مطبوعات غير مجلدة وبدون غلاف أو بغلاف ورقى ، قليلة الصفحات (أقل من خمسين صفحة) ، وتتناول مسألة معينة أو موضوعا محدود الجوانب . ويوضع أكثرها فى المجموعات المؤقتة بالمكتبات

والمراكز»[٧] . ولقد حدد عدد صفحاتها لتمييزها عن الكتب ، خاصة فى نواحى الإعداد الفنى والإحصاءات المكتبية . كما أنها من ناحية المحتوى تتناول قضايا معاصرة ، أو موضوعات معينة ، بالدراسة والبحث أو بالعرض والتحليل ، وعلى الرغم من قلة عدد صفحاتها فإنها تشتمل على معلومات وحقائق قد لا يمكن الحصول عليها من أية مصادر أخرى . وهناك الكثير من الكتيبات التى تنشرها الهيئات التربوية المختلفة ، مثل السلطات التعليمية ، ومراكز البحوث ، وكليات التربية ، والمنظمات الدولية . . وما إلى ذلك من الهيئات التى تعنى بالمجالات التعليمية ، والقضايا التربوية سواء أكانت على المستوى المحلى أم العالمى .

وعلى الرغم من مميزات الكتيبات فى توفير مواد حديثة ، وإتاحتها للمستفيدين فى عدد قليل من الصفحات ، إلا أن معلوماتها عرضة للتقادم بمرور الزمن . فتفقد حداثتها وتنتفى الفائدة المرجوة منها . وقد يعاد نشر ما تتضمنه من معلومات ضمن كتب شاملة تضم ما أصدرته الهيئة من كتيبات يجمع بينها وحدة الموضوع . وعلى ذلك فإنها «عرضة لأن تكون قصيرة العمر ، مهما كانت قيمتها ، وقيمة ما تتضمنه من حقائق ومعلومات»[٨] ولهذا فإن من الأساليب المتبعة فى تنظيم مجموعة الكتيبات فى المكتبات ومراكز المعلومات ، وضعها فى مجموعة مؤقتة ، وتقوم بتنقيتها بصفة مستمرة عن طريق الاستبعاد ، فضلا عن تنميتها المستمرة أيضا عن طريق إضافة الكتيبات الجديدة إليها .

٢ - المجلات :

يفضل الباحث استخدام مصطلح «مجلة : Journal» عن استخدام مصطلح «دورية : Periodical» . حيث إن المصطلح الأول بدأ فى الانتشار فى الآونة الأخيرة ، خاصة بين المكتبيين والعاملين فى مجال المعلومات . كما يستخدم الآن على نطاق واسع للتعبير عن الدوريات المتخصصة[٩] . ويؤيد هذا الرأى ما اتفق عليه عشرون محررا لمجلات متخصصة فى التربية خلال المؤتمر العالمى السادس للتربية المقارنة الذى عقد فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى المدة من ٦ إلى ١٠ يوليو ١٩٨٧ . وقدمت خلاله عدة دراسات تم نشرها فى مجلة

التربية الهندية «Journal of Indian Education» وقام بعرض هذه الدراسات ، وحصيلة المناقشات والآراء التى تمت بشأنها فيليب ألتباخ «Philip G.Altbach»(١٠) عرضا توليفيا فى مقالة «البعد الدولى للمجلات المتخصصة»(١١) ومن أهم الآراء التى أوردها فى المقال أن «المجلة المتخصصة هى الأداة الأولى لتوصيل المعارف فى معظم الحقول والميادين» ، وأنه «على الرغم من ظهور قواعد البيانات والبطاقات المصغرة ، تبقى المجلة المتخصصة التقليدية فى قلب نظام الاتصال العلمى» .

ويمكن تصنيف المجلات المتخصصة إلى مجموعتين ، أولاهما : مجلات الصفوة ويقصد بها المجلات الموجهة إلى الصفوة ، أو النخبة المتخصصة تخصصا أكاديميا عاليا ، وهى مجلات الدرجة الأولى من التخصص بمعناه العلمى الدقيق . وثانيهما : المجلات المهنية التطبيقية الموجهة إلى المهنيين بصفة عامة ، وتفى باحتياجاتهم فى نطاق المهنة التى ينتمون إليها . و«تركز على جوانب وشروح وتطوير وتنمية أعمالهم بصفتهم أصحاب مهنة من المهن ، كما تتناول الجديد المتصل بهذه المهنة من حيث اللوائح والإصدارات والتعليمات والمستحدثات وجوانب التدريب والإنتاج والسلامة المختلفة ، فضلا عن المؤتمرات والدورات واللقاءات التى تنعقد متصلة بأصحاب هذه المهنة ، أو بالمهنة ذاتها»(١٢) وأبرز مثال على هذا النوع مجلة (الرائد) التى تصدرها نقابة المهن التعليمية بالقاهرة .

ويمكن القول دون تجاوز أو مبالغة ، أن المجلات المتخصصة أصبحت «هى العمود الفقرى لمجموعات البحث فى المكتبات ومراكز المعلومات ، وتتميز عن غيرها من مصادر المعلومات الأوليةفى أنه من السهل ضبطها ببليوجرافيا والوصول إلى ما بها من خلال الأدلة الببليوجرافية والكشافات ونشرات المستخلصات»(١٣) .

(أ) المجلات التربوية فى مصر :

المجلات التربوية لها أهمية بالغة للعاملين فى الحقل التربوى على اختلاف مستوياتهم ومواقعهم بدءا بالمعلم الذى يقع عليه عبء الممارسة الفعلية للعملية

التعليمية فى أصغر خلايا النظام التعليمى ، وهى المدرسة ، وانتهاء بواضعى السياسات والاستراتيجيات ، وصانعى ومتخذى القرارات الذين يمثلون قمة النظام التعليمى . ويحدد إميل فهمى أهداف المجلات التربوية فى مصر كما يلى :

ـ تشجيع الأهداف القومية المصرية العليا بين أفراد المهنة .
ـ تساعد المعلمين على إقامة فلسفة جديدة لمهنة التعليم فى ضوء هذه الأهداف القومية .
ـ توضح الطرق والوسائل التى يمكن بها تحقيق هذه الفلسفة .
ـ تعين المعلم على تأدية رسالته القومية(١٤) .

ومن الملاحظ أن هذه الأهداف ينقصها الكثير من التحديد ، حيث إنها أهداف تتصف بالعمومية . كما أنها تركزت على الجانب القومى دون غيره من الجوانب . وعلى ذلك يمكن للباحث أن يضيف إليها ما يجعلها أكثر تحديدا وشمولا لجوانب الإعلام التربوى والمعلومات التربوية بمعناها الواسع ، والتى لا غنى عنها للعاملين فى الحقل التربوى ، خاصة فى هذا العصر الملىء بالمتغيرات الكثيرة والمتلاحقة ، والذى يحتم الانفتاح على العالم الخارجى ، والحصول على معلومات تربوية من خارج التنظيم الاجتماعى . وتطبيقا لذلك يمكن إضافة الأهداف التالية :

ـ الإعلام بالمتغيرات المحلية والدولية فى ميدان التربية والتعليم وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على العملية التعليمية .
ـ عرض وتبادل ومناقشة القضايا والآراء ووجهات النظر المختلفة فيما يختص بالسياسة والاستراتيجية وبالعملية التعليمية ذاتها .
ـ عرض نتائج البحوث والدراسات التربوية .
ـ الإعلام بالمستحدثات والتجارب التربوية التى تمت على المستويين المحلى والعالمى .
ـ تكوين رأى عام بين العاملين فى الحقل التربوى لمؤازرة ودعم الاتجاهات التربوية والتعليمية الحديثة .
ـ زيادة التفاعل بين العاملين فى الحقل التربوى وبين فئات المجتمع .

وعلى الرغم من أن النظام التعليمى المصرى قد نشأ وتكون وتطور منذ قرنين من الزمان (بدأ عام ١٨٠٥) إلا أن المجلات التربوية المصرية لم تواكب النظام إلا منذ فترة قصيرة نسبيا من الزمن . حقيقة أصدرت نظارة المعارف مجلة (روضة المدارس) فى إبريل عام ١٨٧٠ تحت إشراف رفاعة الطهطاوى رئيس قلم الترجمة بالنظارة عندما كان على باشا مبارك ناظرا للمعارف . إلا أن هذه المجلة تعد مجلة طلابية على نمط المجلات المدرسية فى الوقت الحاضر .

ويعتبر عام ١٩٢٨ البداية الحقيقية لنشأة المجلات التربوية فى مصر ، حيث صدرت مجلة التربية الحديثة . . وبعد ما يقرب من عشرين عاما توالى صدور المجلات التى يمكن حصرها فيما يلى :

١ - مجلة التربية الحديثة : وبدأت فى الصدور فى يناير عام ١٩٢٨ عن قسم التربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وتوالى صدورها بواقع أربعة أعداد سنوية ، حتى توقفت فى أغسطس ١٩٧٣ . ولقد قام المركز القومى للبحوث التربوية بتوثيق المقالات التى نشرت بها منذ بدء صدورها وحتى تاريخ توقفها فى «الفهرس الموضوعى لمجلة التربية الحديثة» الذى أصدره المركز .

٢ - صحيفة التربية : وهى مجلة تربوية متخصصة بدأت فى الصدور فى أغسطس عام ١٩٤٨ عن رابطة خريجى معاهد وكليات التربية ، بواقع أربعة أعداد فى السنة ، ومازالت توالى الصدور وتهتم بنشر المقالات والبحوث وملخصات الرسائل التربوية الجامعية . وقام المركز القومى للبحوث التربوية بتوثيق المقالات المنشورة بها حتى عام ١٩٨٠ فى «الكشاف الموضوعى لصحيفة التربية» .

٣ - مجلة الرائد : وهى مجلة تربوية ثقافية تصدرها نقابة المهن التعليمية منذ فبراير عام ١٩٥٦ على أنها «مجلة المعلمين تعبر عن آرائهم وتخفق بقلوبهم» وكانت تصدر شهريا منذ صدورها حتى عام ١٩٧٢ ، حيث تقلص عدد مرات صدورها إلى أربع مرات فى السنة فقط . ولقد أظهرت الدراسات أنها يشوبها القصور من حيث عدم انتظام صدورها ، والصلة بينها وبين المعلمين تكاد

تكون منقطعة ، ولا تنشر غالبا ما يهم المعلمين ، ولا تمنح المعلمين الفرص للكتابة فيها[١٥] .

٤ ـ دراسات تربوية : وهى كتاب غير دورى للدراسات والبحوث التربوية والنفسية تصدر فى مجلدات مكونة من عدة أجزاء ، وليس لها تاريخ ثابت فى الصدور وصدر الجزء الأول منها فى نوفمبر عام ١٩٨٥ ، وتقوم بإصدارها رابطة التربية الحديثة بالقاهرة ، ويخضع النشر فيها لقواعد صارمة للارتفاع بالمستوى العلمى لما ينشر بها ، وهى لهذا لا تنشر البحوث والدراسات إلا بعد تحكيمها علميا بواسطة لجنة من أساتذة التربية وعلم النفس فى مصر وخارجها . وتعد مثالا واضحا لمجلات النخبة كما سبق تحديدها .

٥ ـ مجلة التربية والتعليم : وتصدرها وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية . وهى بهذا مجلة حكومية تهدف إلى زيادة فعالية العملية التعليمية ، وذلك من خلال :

ـ توثيق كافة أنشطة العمل بالقطاعات المختلفة بالوزارة فى ضوء مسيرة التطوير .
ـ إيجاد قنوات اتصال جديدة بين فكر العاملين بالأجهزة المختلفة بالوزارة على المستويين المركزى والمحلى ، وكذلك الرأسى والأفقى .
ـ تنوير الرأى العام بسياسة واستراتيجية وإنجازات وتطوير التعليم[١٦] .

وهى مجلة شهرية توثيقية إعلامية تصدر فى إطار الإعلام التربوى الذى تتطلبه سياسة واستراتيجية تطوير التعليم ، وتصدر الآن كل ثلاثة شهور بصفة مؤقتة . وصدر منها حتى الآن خمسة أعداد ، فى نوفمبر ١٩٨٩ ، ومارس ، ويونية ، ونوفمبر عام ١٩٩٠ ، ومارس ١٩٩١ على التوالى .

٦ ـ مجلة العلوم الحديثة : وتصدر عن جمعية مدرسى العلوم بالاشتراك مع مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس بواقع أربع مرات فى السنة .

٧ ـ مجلة الرياضيات : وتصدر عن رابطة مدرسى الرياضيات وتصدر بواقع أربع مرات فى السنة .

٨ ـ مجلة البحث التربوى : ويصدرها المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بصفة غير دورية لنشر البحوث والدراسات التربوية التى تهدف إلى تحسين العملية التعليمية ، وتكون عونا للعاملين فى مجال التربية فى تحقيق الأهداف المنشودة . وتخضع البحوث والدراسات التى تنشر بها للتحكيم بواسطة لجنة من أساتذة التربية . وصدر العدد الأول منها فى سبتمبر عام ١٩٨٨ .

وبالإضافة إلى هذه المجلات التربوية الخالصة ، هناك عدد من المجلات تتناول موضوعات وثيقة الصلة بالتربية وعلومها ويمكن ذكر المجلتين التاليتين كنموذج لها :

١ ـ صحيفة المكتبة : وتصدرها جمعية المكتبات المدرسية بالقاهرة منذ عام ١٩٦٩ ، وتعنى بشئون الخدمة المكتبية والتربية ، ومازالت توالى الصدور بواقع ثلاثة أعداد فى السنة ، وقد قام محمد فتحى عبدالهادى بتوثيق مقالاتها على فترات دورية (كل خمس سنوات) . كما كشف مقالاتها ضمن الأدلة الببليوجرافية التى أعدها لحصر الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ، الذى بدأه بالدليل الببليوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات والتوثيق الذى حصر هذا الإنتاج منذ أوائل القرن العشرين وحتى أوائل عام ١٩٧٦ . ثم الدليل الببليوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، وأخيرا الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات فى عشر سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) .

كما قام المركز القومى للبحوث التربوية بإعداد كشاف موضوعى لمقالات المجلة منذ بدء صدورها عام١٩٦٩ وحتى عام ١٩٨٣ .

٢ ـ مجلة علم النفس : وهى مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للكتاب منذ يناير ١٩٨٧ ، وتخضع المادة المنشورة بها للتحكيم بواسطة محكمين متخصصين لتقرير الصلاحة للنشر .

(ب) المجلات التربوية العالمية :

في الوقت الذى تحرص فيه كل دولة من دول العالم على إصدار مجلات متخصصة فى المجالات كافة ، فإن التربية تحظى بنصيب كبير منها ، حيث إنها من أكثر المجالات تأثيرا وتأثرا بالمجتمعات التى تنتمى إليها ، ولكن المجلات التى تصدر فى دول العالم الثالث تعد مجلات محلية محدودة التوزيع والانتشار وليس لها تأثير ، فى الغالب الأعم خارج حدودها ، ولذلك فإنها تخرج عن صفة العالمية بحكم اللغات التى تنشر بها ، والشهرة المحدودة للمشاركين فى إعداد بحوثها ومقالاتها ، وكثيرا ما تعتمد هذه المجلات على ترجمات لما ينشر فى المجلات العالمية من بحوث ودراسات .

وهناك نوع من المجلات يقف فى مرحلة وسطى بين المحلية والعالمية ، ويقصد بها المجلات الإقليمية التى تصدر عن منظمات تربوية إقليمية تضم عددا من الدول على أساس جغرافى أو قومى . وعلى مستوى الوطن العربى تصدر المنظمات الإقليمية للتربية عددا من المجلات التربوية يمكن حصرها فيما يلى :

- مجلة التربية الجديدة : ويصدرها مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية منذ عام ١٩٧٦ بواقع ثلاث مرات فى السنة ، وتعالج شئون التخطيط والتجديد التربوى .
- المجلة العربية للبحوث التربوية : وهى مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ عام ١٩٨٠ .
- رسالة الخليج العربى : وهى مجلة فصلية تعنى بالدراسات التربوية والثقافية العامة ويصدرها مكتب التربية العربى لدول الخليج منذ عام ١٩٨٢ .

أما المجلات العالمية فهى المجلات التى تتوافر لها شهرة عالمية ، ويحرص على الاطلاع عليها صفوة المفكرين التربويين فى بلاد العالم المختلفة . ويحدد ألتباخ المقصود بالمجلة العالمية المتخصصة بأنها «المجلات التى تنشر فى البلدان الصناعية الكبرى ، وفى أهم لغات العالم (الإنجليزية ، والفرنسية ، وبخاصة الأسبانية)» ، ويضيف بأن «المجلات الصادرة باللغة الإنجليزية ، وهى

اللغة الدولية الأساسية فى مجال الاتصال العلمى ، تمثل نصف المجلات المتخصصة الصادرة فى العالم . كما أنه يلاحظ أن جميع المجلات ذات الانتشار العالمى فى مجال التربية المقارنة والتربية الدولية تصدر بالإنجليزية»[١٧] .

وبفضل ما تتصف به المجلات العالمية المتخصصة فى التربية من شهرة علمية ، فإن لها أهميتها الفائقة للمشتغلين بالتربية والتعليم فى جميع بلاد العالم على اختلاف تصنيفها .

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بنشر عدد من المجلات التربوية بعدة لغات من بينها اللغة العربية . مثل مجلة (مستقبليات) التى كانت تصدر من قبل بعنوان (مستقبل التربية) ويتولى إصدارها مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة .

٣ ـ الإحصاءات :

البيانات الإحصائية من أكثر مصادر المعلومات استخداما فى مجال التخطيط التعليمى ، فضلا عن البحوث التربوية التى قد تعتمد فى بعض جوانبها على الإحصاءات ، أو تشكل الإحصاءات ركنا أساسيا فيها . ويتوافر مصدران أساسيان للإحصاءات التربوية :

أولهما : الإحصاءات التى تتوفر على تجميعها السلطات التعليمية على المستويين المركزى والمحلى .

ثانيهما : الإحصاءات التى يتوفر على تجميعها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وبالإضافة إلى هذين المصدرين الأساسيين هناك إحصاءات يمكن الحصول عليها من مصادر فرعية كالجامعات ومراكز البحوث والباحثين الأفراد .

(أ) إحصاءات السلطات التعليمية :

تتولى الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى بديوان عام وزارة التربية والتعليم تجميع البيانات الإحصائية المطلوبة من أقسام الإحصاء بالمديريات

والإدارات التعليمية ، وفق نماذج إحصائية مصممة لتدوين بيانات كل نوعية من الإحصاءات المطلوبة . كما تقوم الإدارات العامة للتنسيق بتجميع بيانات العاملين بالحقل التعليمى على مستوى الجمهورية طبقا للمراحل التعليمية التى يعملون بها وتصنيفهم بحسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم . كما تفرد إحصاءات خاصة بالقيادات التعليمية تحت مسمى «الوظائف الإشرافية» . وتصدر الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى عدة نشرات إحصائية ، فترية أو سنوية ، كما تعد الدراسات والبحوث الإحصائية ، وغير ذلك من المؤشرات الإحصائية التعليمية التى ترصد مسيرة التعليم من الناحية الكمية مثل النشرابت التالية :

- مجموعة نشرات بيانات الإحصاء الاستقرارى (حسب الوضع فى ١٥ نوفمبر من كل عام) وتشتمل على : نشرة مدارس وأقسام وفصول وتلاميذ ـ مدرسين وموظفين ـ الجنسيات والديانات ـ عدد التلاميذ فى الريف والحضر ـ الفترات الدراسية ـ الطلاب حسب فئات السن .
- إحصاء أول مارس (عاملون وهيئات تدريس) .
- موقف القبول بجميع المراحل .
- نتائج امتحانات الشهادات العامة .
- نشرة الإحصاء المبدئى .
- العاملون بديوان عام الوزارة ، ودواوين المديريات بالمحافظات .
- مؤشرات نسبة النجاح فى الشهادات العامة .
- إحصاء الأبنية التعليمية (وهى تصدر كل ثلاث سنوات) .

(ب) إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :

لمصر تراث إحصائى قديم ، حيث وعت أهمية تعداد السكان منذ العقد التاسع من القرن الماضى ، وجرى أول إحصاء للسكان فى مصر عام ١٨٨٢ . وخصصت مصلحة خاصة للإحصاء والتعداد ، ظلت تمارس مسئولياتها حتى إنشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٦٤ . الذى بدأ فى إصدار سلسلة من المطبوعات والنشرات الإحصائية التى تتضمن التعداد الفعلى للسكان ، وعدد المواليد والوفيات ، والتوزيع الجغرافى والخصائص الديمجرافية وغير الديمجرافية

للسكان ، وما إلى ذلك من الإحصاءات الضرورية مثل : الإنتاج والصناعة ، والتجارة ، والاقتصاد ، وكل هذه الإحصاءات لا غنى عنها فى إعداد خطط التنمية الشاملة ، بما فيها الخطط التعليمية ، حيث إن التخطيط السليم يجب أن يبنى على أساس مجموعة من البيانات والإحصاءات .

٤ - الجرائد اليومية :

الجرائد أو الصحف اليومية من مصادر المعلومات التى تتصف بالحداثة ، لمواكبتها للأحداث والقضايا الجارية التى تهم الرأى العام بمفهومه الواسع . وهى لهذا تشتمل على كثير من المعلومات الهامة لصانعى السياسة التعليمية ، كالتعرف على نبض الجماهير ، ومدى مؤازرتهم أو معارضتهم للتطورات والمستحدثات التعليمية ، وتطلعاتهم ومقترحاتهم ، فضلا عن التقارير الصحفية التى تقيس الرأى العام ، وتعطى مؤشرات لها قيمتها على اتجاهاته . ويذكر(سكارابولوس) أنه يمكن القول بأن الوزراء على الرغم من أنهم سياسيون بالدرجة الأولى ، ويتبعون الخط السياسى للحزب الذى ينتمون إليه إلا أن معرفة درجة شعبية سياستهم تمثل أهمية خاصة لهم ، وتتحقق هذه المعرفة من مراقبة اتجاهات المجتمع نحو سياسات معينة[١٨] ولهذا فإن الصحف اليومية توفر تغذية مرتدة للقرارات والسياسات التعليمية ، يستفيد منها صانعو السياسة التعليمية والقائمون على تطوير التعليم ووضع خططه المستقبلية .

كذلك فإن وسائل الإعلام العامة ، وفى مقدمتها الصحف اليومية ، عليها مسئوليات وواجبات تربوية تجاه المجتمع الذى تقدم إليه خدماتها . ولقد أوضحت دراسة ميدانية عن الواجبات التربوية لوسائل الإعلام العامة ، أن (٦٦٪) من المستجيبين وافقوا على أن التبصير بأهم مشكلات نظمنا التعليمية الحالية قد تحقق فيما تنشره الصحف والمجلات من مشكلات التعليم الملحة ، أما بالنسبة للاسهام فى علاج المشكلات التعليمية فلم يتحقق[١٩] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الصحف اليومية وغيرها من وسائل الإعلام العامة ، هى مرآة الرأى العام ، وهى مصدر متجدد للمعلومات التى تستعين بها

القيادات التعليمية ، خاصة فى مجال صنع السياسة التعليمية ، واتخاذ القرارات المتصلة بها .

٥ ـ التشريعات واللوائح :

التشريعات واللوائح من مصادر المعلومات الهامة التى يحتاج إليها العاملون والمهتمون بالتربية والتعليم بعامة ، والقيادات التعليمية بخاصة ، بل إنها تعد من أدوات العمل الرئيسية التى يعتمدون عليها . ومن الطبيعى أن يأتى الدستور فى مقدمة هذه التشريعات ، حيث أنه يحدد المقومات الأساسية للمجتمع ، التى تشتق منها المبادىء الدستورية لسياسة الدولة فى مجال التعليم ، وما يتبع ذلك من وضع السياسة التعليمية ذاتها ، التى تحدد بدورها إطار استراتيجية تطوير التعليم .

ويمكن تقسيم التشريعات واللوائح التى تحكم أنشطة العمل بقطاع التعليم إلى ستة أقسام ترتب على النحو التالى من ناحية قوتها الإلزامية :

- القوانين .
- قرارات رئيس الجمهورية .
- قرارات رئيس مجلس الوزراء .
- قرارات وزير التعليم .
- النشرات العامة .
- الكتب الدورية .

ويتم نشر الأقسام الأربعة الأولى بالجريدة الرسمية للدولة وتجمع بعد ذلك فى النشرة التشريعية . أما بالنسبة للوائح فهى من سلطة الوزير المختص ، وعادة ما تصدر كلوائح تنفيذية للقوانين ، أو كقرارات وزارية قائمة بذاتها . أما إصدار النشرات العامة والكتب الدورية فهى من اختصاصات رؤساء القطاعات (وكلاء أول الوزارة) ، ورؤساء الإدارات المركزية (وكلاء الوزارة) . والفرق بين النشرة العامة والكتاب الدورى أن النشرة تتضمن تعليمات وتوجيهات واجبة التنفيذ ، بينما الكتاب الدورى يختص بطلب بيانات وإعداد إحصائيات أو ما إلى ذلك .

ونظرا لأهمية التشريعات واللوائح ، فى مجال العمل التعليمى فقد صدر قرار وزير التعليم رقم (٢١٥) لسنة ١٩٨٨ بتشكيل لجنة تجميع التشريعات واللوائح ، أصدرت فى أغسطس عام ١٩٩٠ كتاب (التشريعات واللوائح التى تحكم العمل بوزارة التربية والتعليم)[٢٠] واشتمل على القوانين ، وقرارات رئيس الجمهورية ، وقرارات رئيس مجلس الوزراء فى مجال التعليم أو المتصلة به فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٠ ، والتى بلغ عددها ثلاثة وثلاثون قانونا ، وأحد عشر قرارا لرئيس الجمهورية ، وست قرارات لرئيس مجلس الوزراء .

(ب) المواد غير المنشورة :

وهى المواد غير المطبوعة بهدف النشر والتوزيع على نطاق واسع ، وعادة ما تتوافر منسوخة بالآلة الكاتبة . وعلى الرغم من وجودها واحتوائها على معلومات هامة ، تفيد فى صنع السياسة التعليمية ، ووضع الخطط ومتابعة تنفيذها ، إلا أنه من الصعب الوصول إليها والاطلاع على ما تحتويه من معلومات لا يتيسر الحصول عليها فى أية مصادر أخرى .[٢١] ومن أمثلتها مايلى :

١ ـ دراسات الحالة : التى أعدت فى المناسبات المختلفة ، كتقارير فترية أو سنوية ، أو تقارير متابعة تعليمية قدمت إلى السلطات التعليمية ، أو عرضت فى مؤتمرات وندوات تعليمية ، أو قدمت كرسائل جامعية للحصول على درجات علمية . وهى عادة ما تكون محدودة التوزيع ولا يتم نشرها على نطاق واسع . إلا أن بعض الرسائل الجامعية قد تنشر جزئيا كمقالات فى المجلات المتخصصة ، ولا تسمح المساحة المحدودة للنشر فى المجلات بعرض كل ما تناولته بالدراسة ، لذلك من الصعب الاستفادة الكاملة منها دون الاطلاع على النص الأصلى الذى قدمت به[٢٢] .

٢ ـ النتائج المبدئية للبحوث الجارية : وهى التقارير الأولية للبحوث التى يقدمها الباحثون قبل وضع التقارير النهائية لها ، ويمكن إطلاق تعبير «البث المبكر لنتائج البحوث» عليها ، ويقصد بها «عملية البث بدءا باللحظة التى يشرع فيها الباحث فى بحثه إلى أن تتخذ نتائجه مكانها ضمن رصيد المعرفة العلمية»[٢٣]

وهى من الأهمية بمكان فى حفز وتوجيه الباحث وتشجيعه على التقدم فى بحثه عن طريق التغذية المرتدة له من أقرانه الباحثين . كما أنها تعلم الباحثين الآخرين بالبحوث الجارية . حتى لا يتكرر إجراء نفس البحوث ، وإنما توجه الجهود إلى اختيار موضوعات أخرى . وعادة ما تكون النتائج المبدئية للبحوث الجارية محدودة التوزيع جدا .

٣ - آراء الطلاب ، وأولياء الأمور ، وأرباب العمل : وتشكل أراء هذه الفئات أهمية خاصة لصانعى السياسة ، وواضعى الخطط التعليمية ، والقائمين على تصميم المناهج ومتابعة تنفيذها . حيث أن الطلاب هم الفئة التى تتأثر تأثيرا مباشرا بأية تغيرات أو تطورات تتم فى النظام التعليمى . وأولياء الأمور هم الذين يولون الاهتمام بمسيرة تعليم أبنائهم ويعانون من المشكلات أو العقبات التى قد تحد من تقدمهم التعليمى ، أو قد تنحرف بهم خارج تطلعاتهم التعليمية . أما أرباب العمل الذين يستوعبون المخرجات التعليمية ممثلة فى المتخرجين من التعليم ، فلهم آراؤهم التى تعطى مؤشرات لها قيمتها عن نوعية الخريجين ، ومدى كفاءتهم للعمل فى المهن التى قامت المؤسسات التعليمية بإعدادهم لمزاولتها . فضلا عن مدى تقبل سوق العمل لهم . ومن هنا فإن «التلاميذ والطلاب وأسرهم يساهمون فى اختيار مستوى ونوع التعليم الذى يرغبون فيه ، والذى يطلبون توفيره من الدولة ، بالإضافة إلى مؤسسات قطاع الأعمال والقطاع العام باعتبارها ممثلة لقطاعات النشاط الاقتصادى . ومن ثم فهى المصدر الرئيسى لتحديد الطلب على المستويات المهارية المختلفة التى يتعين توفيرها من خلال النظام التعليمى»[٢٤] .

وبالنسبة للمعلمين فإنهم يكونون فئة الممارسين المباشرين للعملية التعليمية يؤدون واجباتهم ومسئولياتهم التعليمية ميدانيا فى المدارس ، ويضطلعون بدور أساسى فى تحسين نوعية التعليم . لذلك فإن آراءهم وتصوراتهم لها أهمية خاصة بشأن مضمون التعليم وطرائقه ، فضلا عن برامج تطوير التعليم وتحسين نوعيته .

ويتم التعرف على آراء هذه الفئات من خلال الاجتماعات واللقاءات والندوات والمؤتمرات ، أو من خلال وسائل الإعلام العامة عن طريق التقارير

والتحقيقات الصحفية ، أو من خلال الاستطلاعات والاستبيانات التى تجريها مختلف الهيئات التربوية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . وتسجل هذه الآراء فى تقارير محدودة التوزيع على القائمين بمهمة وضع السياسات والاستراتيجيات ، والخطط التعليمية بصفتهم الوظيفية ، أو بحكم عضويتهم ، فى المجالس النوعية للتعليم ، أو اللجان التعليمية المختلفة .

***

هوامش ومراجع الفصل

١ ـ انظر : محمد فتحى عبدالهادى . مقدمة فى علم المعلومات . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ . ـ ص ٧٩ ـ ١٠٢ .

٢ ـ حشمت قاسم . مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات . ـ ط٢ مزيدة ومنقحة . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٨ . ـ ص ١٨ .

٣ ـ Psacharopoulos, George (ed) **Information: an essential factor in educational** planning **and policy.**- Paris: Uncsco, 1980.-p.41.

٤ ـ حشمت قاسم ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

٥ ـ **Buckland, Michael K. Book availability and the library user.- London: Pergmon Press.- 1975.- p.11.**

٦ ـ كما جاء فى : عبدالغنى عبود . البحث فى التربية . ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ . ـ ص ١٠٠ .

٧ ـ سعد محمد الهجرسى : المكتبات وبنوك المعلومات : فى مجمع الخالدين وحديث السهرة . ـ القاهرة : البيت العربى للمعلومات ، ١٩٨٦ . ـ ص ٤٨ .

٨ ـ عبدالغنى عبود ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

٩ ـ حشمت قاسم ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

١٠ ـ مدير مركز التربيه المقارنة بجامعه الدوله بنيويورك ، ويعمل كأستاذ وكرئيس تحرير مجلة التربية المقارنة . Comparative Education Review

١١ – ألتباخ ، فيليب غ . « البعد الدولى للمجلات المتخصصة » . – مستقبليات : مجلة التربية الفصلية . – مج ١٨ ، ع ٢ (١٩٨٨) . – ص ٢٨١ – ٢٩١ .

١٢ ـ محمود أدهم . فى عالم المجلة . ـ القاهرة : محمود ، ١٩٨٦ . – ص ١٦٠ .

١٣ ـ محمد فتحى عبدالهادى ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

١٤ ـ إميل فهمى . الاتصال التربوى : دراسة ميدانية . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ . ـ ص ٣٩ ، ٤٠ .

١٥ ـ مصطفى رجب : «مجلة الرائد كما يراها معلمو محافظة سوهاج : دراسة ميدانية» .ـ فى : الإعلام التربوى فى مصر : واقعه ومشكلاته . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ . ـ ص ١٤٩ ـ ١٧٨ .

١٦ ـ خطاب وزير التعليم إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٩ بشأن التصريح بإصدار مجلة التربية والتعليم .

١٧ ـ ألتباخ ، فيليب غ ، مصدر سابق .

١٨ ـ Pascharopoulos, op. cit., p. 14.

١٩ ـ مصطفى رجب . «الواجبات التربوية لوسائل الإعلام العامة كما يراها بعض رجال التعليم فى بعض محافظات الصعيد : دراسة ميدانية» فى : الإعلام التربوى فى مصر : واقعه ومشكلاته ، مصدر سابق . ـ ص ٩٧ ـ ١٢٣ .

٢٠ ـ مصر ـ وزارة التربية والتعليم ـ المكتب الفنى للوزير . التشريعات واللوائح التى تحكم أنشطة العمل بوزارة التربية والتعليم . ـ القاهرة : الوزارة ، ١٩٩٠ . – ٤٠٩ ص .

٢١ ـ Psacharopoulos. op. cit., p. 41.

٢٢ ـ حشمت قاسم ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ .

٢٣ - جارفى ، وليم د . **الاتصال أساس النشاط العلمى : تيسير سبل تبادل المعلومات بين المكتبيين والباحثين والمهندسين والدارسين/** ترجمة حشمت قاسم . - بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٣ . - ص ٢٢٣ .

٢٤ - صليب روفائيل . «منظومة المعلومات التربوية ودورها فى تحسين النظام التعليمى وترشيد قرارات تطويره» . - **التربية الجديدة** . - س٩ ، ع٢٧ (ديسمبر ١٩٨٢) . - ص ٢٦ - ٣٧ .

***



الفصل الثالث

مجالات الافادة من المعلومات التربوية

- صنع السياسة التعليمية .
- وضع الخطط التعليمية .
- صنع القرارات .
- البحث التربوى .
- الإدارة التعليمية .
- الممارسة التربوية .



يتم الاستفادة من المعلومات التربوية فى كثير من المجالات التى تتصل بالتعليم ، أو التى تدور حوله . وتعد المجالات الخمسة التالية من أكثرها استخداما للمعلومات التربوية ، واعتمادا عليها :

١ - السياسة التعليمية .
٢ - التخطيط التعليمى .
٣ - صنع القرارات التربوية .
٤ - البحث التربوى .
٥ - الإدارة التعليمية .

ويتناول هذا الفصل الإفادة من المعلومات التربوية ، ودورها فى كل مجال من هذه المجالات .

المعلومات التربوية وصنع السياسة التعليمية :

السياسة التعليمية هى «مجموعة المبادىء التى توجه مسار التعليم فى دولة ما وتشمل أهداف التعليم ونظامه»[١] . ولما كان التعليم قضية اجتماعية لها عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند صنع السياسة التعليمية ، فإن اشتراك مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى صنعها ، وتداول الرأى بشأنها ، وإقرارها ، يعد ضرورة لا غنى عنها حتى تعبر تعبيرا صادقا عن اتجاهات المجتمع وتطلعاته ، وما يهدف إليه من تعليم أبنائه .

وتتسع دائرة المشاركين فى صنع السياسة التعليمية بحيث تشمل مجموعة كبيرة من المواطنين ، مثل القيادات السياسية الحكومية ، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى (لجنة التربية والتعليم) ، وممثلى أحزاب المعارضة ، وقيادات الاتحادات والنقابات المهنية ، والمجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا) وغيرهم من قادة الرأى فى المجتمع . وكل هؤلاء مشاركون فى تحديد العلاقات بين التعليم والمجتمع فيما يتصل بالعمالة والإنتاج ، وتحقيق ديمقراطية التعليم بما يوفر الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع . والسياسة التعليمية وفق هذا المنظور وطبقا لتعريفها الذى سبق تحديده ، يتم صنعها وإقرارها «لتقود التعليم وتوجهه وتكون المرجع الذى تبنى على أساسه الخطط والبرامج»(٢) . وهى بهذا تمثل الحلقة الأولى من حلقات التطوير والتغيير التعليمى ، وتليها الاستراتيجية كحلقة ثانية توفر للقائمين على وضع الخطط التعليمية «العناصر التى يمكن الاعتماد عليها لإنجاز الأهداف السياسية . والاستراتيجية بهذا الاعتبار إنما هى الحلقة الوسطى التى يتم عند حدها شرح السياسة من جهة ، وتحديد منهج التخطيط من جهة ثانية»(٣) ثم تتكامل الحلقات بوضع الخطط وبرامج التنفيذ التى تمثل الحلقة الثالثة من حلقات التغيير والتطوير التعليمى والتجديد التربوى .

ومما لا شك فيه أن احتياج صانعى السياسة التعليمية للمعلومات لا يقل عن احتياج الفئات الأخرى المشاركة فى العملية التعليمية . . حيث إنهم يحتاجون إلى المعلومات الصحيحة والكاملة التى تمكنهم من تفهم أبعاد قضية التعليم ، والإحاطة بالمشكلات التى تواجهه . ومن ثم تكتسب مشاركتهم أهمية وفعالية . ولكنهم بحكم تخصصاتهم المتباينة ، وطبيعة دورهم السياسى ، يحتم عليهم البعد عن التفاصيل التى يهتم بها المسئولون عن التعليم مسئولية مباشرة . ويقرر «فيرنج» أن صانعى السياسة التعليمية يميلون إلى استخدام المعلومات التى تتسم بالعمومية ، مثل المسوح التى توضح وتفسر العلاقات بين النظام التعليمى والبيئة الخارجية ، فضلا عن البيانات والمؤشرات الإحصائية التى تعطى دلالات رقمية على إنجازات النظام التعليمى فى سبيل تحقيق الأهداف السياسية الموضوعة(٤)

وتؤدى البحوث التربوية دوراً أساسياً فى توفير المعلومات التربوية ، ويتجه صانعو السياسة إلى الاطلاع على نتائجها ، واستخلاص المعلومات منها للتعرف على المشكلات التعليمية ، والتوصيات التى اقترحت لحلها والتغلب عليها . وقد تثير بعض البحوث عددا من الأسئلة التى تتصل بالسياسة التعليمية ، وتساعد الإجابة عليها فى تطوير أداء النظام التعليمى . ولعل أهم ما تحققه الاستفادة من المعلومات التى توفرها البحوث التربوية فى صنع السياسة التعليمية يتمثل فى إضفاء الجانب العلمى على السياسة من ناحية ، وتوفير المبررات للاختيار بين البدائل المختلفة عند إقرارها من ناحية ثانية[٥] .

وعلى الرغم من أهمية المعلومات التى توفرها البحوث التربوية إلا أن الاستفادة بها فى صنع السياسة التعليمية ليست مطلقة ، ولا تتسم بالايجابية على الدوام . وإنما يحد من الاستفادة المرجوة منها بعض السلبيات . أولها عدم وجود إعلام كاف بالبحوث التربوية والاجتماعية يمكن صانعى السياسة من الاتصال بها ، ومن الاطلاع عليها . وتتعلق ثانى السلبيات باللغة التى يتم بها عرض نتائج البحوث ، حيث إن صانعى السياسة بحكم تخصصاتهم المتباينة ، واهتماماتهم السياسية ، لم يألفوا ، بصفة عامة ، لغة البحث العلمى التى يستخدمها الباحثون فى الاتصال بعضهم ببعض ، وهى اللغة التى تصاغ بها النظريات والطرق . أما بالنسبة للفرد العادى ، فإن هناك فجوة تعوق استيعابه وتفهمه للغة البحث . وعلى ذلك فإن حل هذه المشكلة يكمن فى بث نتائج البحوث التربوية بلغة وطريقة تمكن الجمهور العادى من استيعابها وتفهمها[٦] .

وتتمثل ثالثة السلبيات فى افتقار البحوث التربوية إلى التوصيات العملية التى تفيد فى صنع السياسة ، إذ على الرغم من أن البحوث التربوية توفر «الكثير من المعلومات عن الظواهر التعليمية (سواء عن طريق التفسير أو النقد) فإن على السلطات التعليمية ، وما يتبعها من أجهزة سواء أكانت للمعلومات ، أو البحث ، أن توفر المعلومات التربوية ، وتقدمها بالصورة والكيفية التى يفضلها صانعو السياسة التعليمية ، والتى يستطيعون تمثلها واستيعابها ، وتكوين رأى أو آراء

محددة بشأنها . وعلى هذا النسق يمكن الاستفادة من المعلومات التربوية بطريقة أكثر فعالية فى صنع السياسة التعليمية» .[٧]

وتلجأ بعض السلطات التعليمية إلى بث المعلومات على هيئة حزم (Packges) تشتمل على المعلومات والبيانات اللازمة لصنع السياسة ، مثل مستخلصات البحوث التربوية ، والملخصات والمؤشرات الإحصائية ، وتقارير المجالس واللجان التربوية وتوصياتها .

المعلومات التربوية والتخطيط التعليمى :

تستخدم عدة تعريفات لمصطلح (التخطيط) ، منها أنه «أسلوب فى التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة»[٨] . كما يعرف بأنه «التدبير لمواجهة المستقبل لتحقيق أهداف مرسومة ، ويقوم على عنصرين أساسيين أولهما التنبؤ بالمستقبل ، والآخر الاستعداد لمواجهته»[٩] .

يرتبط التخطيط التعليمى بالتخطيط القومى الشامل الذى لا يقتصر على قطاع دون آخر ، أو إقليم دون آخر ، وإنما يتم على مستوى الدولة ككل بمختلف قطاعاتها وأقاليمها ، ويهدف إلى إحداث تغيرات جذرية فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية فى الدولة .

ويجب فى البداية التفرقة بين التخطيط التعليمى ، والتخطيط التربوى ، ولا ترجع هذه التفرقة إلى اختلاف أسلوب التخطيط فى كل منهما ، وإنما ترجع إلى الاختلاف بين مفهوم التربية ، ومفهوم التعليم . حيث إن التربية ذات مفهوم واسع يضم جميع الجوانب التى تتصل بشخصية المواطن وتكوينه ، ويشارك فيها مؤسسات كثيرة ومتنوعة ، من ضمنها المؤسسات التعليمية . أما التعليم فيقتصر على المؤسسات التعليمية التى تقدم التعليم الرسمى ، بالإضافة إلى المؤسسات غير التعليمية التى تقدم التعليم غير الرسمى أو الشعبى ، لذلك فإن التخطيط التربوى أوسع من التخطيط التعليمى ، ويمكن النظر إلى أن كلا منهما «يهدفان إلى رسم السياسة التعليمية فى كل صورتها رسما ينبغى أن يستند إلى إحاطة شاملة

بالأوضاع السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والتربية الاجتماعية»[١٠] .

وإذا كانت السياسة التعليمية تنبثق عن السياسة العامة للدولة ، واستراتيجية التعليم ترتبط باستراتيجيات التنمية الشاملة ، فلابد من إدماج التخطيط التعليمى فى التخطيط القومى الشامل للتنمية . ومادامت السياسة التعليمية تحدد الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من التعليم ، واستراتيجية التعليم تحدد منهج التخطيط الواجب اتباعه ، فإن التخطيط التعليمى يعنى بترجمة الاستراتيجية وتحويلها إلى خطط وبرامج تعليمية قابلة للتنفيذ . ومن المهم الالتزام بهذا التسلسل المنطقى الذى يحتم الانتقال من مرحلة السياسة ، إلى مرحلة الاستراتيجية ، ثم إلى مرحلة التخطيط ، لضمان فاعلية القرارات المتخذة فى كل مرحلة .

وفى ضوء هذا العرض يمكن تعريف التخطيط التعليمى بأنه «العملية المتصلة المنظمة التى تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادىء وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية ، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذى أهداف واضحة ، وعلى مراحل محددة تحديدا تاما ، وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع فى تقدم البلاد فى النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية»[١١] . ويحدد وزير التعليم المقصود من تخطيط التعليم بأنه «توفير الشروط اللازمة لقبول الأعداد المتزايدة من تلاميذ وطلاب وما تحتاجه العملية التعليمية من مناهج تربوية ، وتجهيزات وأبنية وضرورات أخرى لتشغيل مؤسسات التعليم ، ومعلمين» ، و«يساعد على ربط توسعات التعليم بحاجة المجتمع من القوى العاملة المدربة والتخصصات الممكنة»[١٢] .

وتقسم الخطط التعليمية ، مثلها فى ذلك مثل خطط التنمية الشاملة ، إلى ثلاثة أنواع من حيث المدى الزمنى ، خطط طويلة المدى ، وخطط متوسطة المدى ، وخطط قصيرة المدى ، وتضع الخطط طويلة المدى الاتجاهات العامة والأهداف الرئيسية لنمو وتطوير التعليم وفقاً للاحتياجات التعليمية المستقبلية ، وتنبثق الخطط متوسطة المدى عن الخطط طويلة المدى وتنفيذاً لأهدافها ، ولكنها

تكون أكثر تفصيلاً وتحديداً . أما الخطط قصيرة المدى فهى تغطى سنة أو سنتين ، وعادة ما تنشأ من تقسيم الخطط القومية والخطط التعليمية ، وتحدد بنفس سنواتها ، مثل الخطط الخمسية للتعليم فى مصر التى تتبع خطط التنمية القومية ، وآخرها الخطة الخمسية للسنوات (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) .

ويتبع فى إعداد الخطط التعليمية عدة خطوات ، هى :

(أ) تحديد الأهداف العامة للخطة .
(ب) دراسة الموقف التعليمى القائم .
(جـ) تحديد الأهداف التفصيلية بنمو التعليم خلال فترة الخطة .
(د) تحديد التغيرات الهيكلية والمنهجية فى نظام التعليم .
(هـ) تقدير تكلفة الخطة .
(و) تحديد وسائل الخطة .[١٣]

وكل خطوة من هذه الخطوات ، وأى إجراءات أو خطوات تتلوها ، تتطلب الحصول على نوعية معينة من المعلومات ، وحتى تكون الخطط التعليمية مرتبطة بخطة التنمية القومية من خلال إعداد القوى العاملة المؤهلة ، يجب أن تضع فى قمة اعتباراتها الطلب الاجتماعى على التعليم ، والاحتياجات من القوى البشرية اللازمة لمقابلة متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك عن طريق :

(أ) تقدير حجم وتركيب السكّان ، وتحديد مجموعات الأعمال للطلاب على اختلاف المراحل التعليمية ومستوياتها .
(ب) تقدير الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة المطلوبة للاقتصاد القومى ككل ، وكل قطاع على حدة .
(جـ) تقدير الخدمات التعليمية المتاحة بالمؤسسات التعليمية ، ومعدلات الالتحاق بالتعليم .
(د) تقدير التكاليف التعليمية فى ضوء الموارد المتاحة مستقبلا .
(هـ) تقدير حجم التغييرات الكمية المطلوبة على مختلف مستويات ومراحل التعليم للوفاء بالاحتياجات اللازمة .

ويمكن تقسيم البيانات والمعلومات الضرورية للتخطيط التعليمى فى أربع مجموعات أساسية تبعا للأجهزة والمصادر التى توفرها ، على النحو التالى :

المجموعة الأولى : التعداد القومى للسكان :

ويعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ويشتمل على :

ـ إجمالى عدد السكان حسب النوع والسن .
ـ معدلات المواليد والوفيات .
ـ التقديرات المستقبلية للنمو السكانى .
ـ الاختلاف الإقليمى فى نمو السكان .
ـ معدلات الهجرة الداخلية إلى المدن .

المجموعة الثانية : بيانات النظام التعليمى :

وتعدها الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى بوزارة التربية والتعليم وتشتمل على :

ـ عدد المؤسسات التعليمية وفقا للمرحلة التعليمية ونوعها .
ـ عدد التلاميذ والطلاب المقيدين وفقا لنوع الدراسة والصف الدراسى ، والمرحلة التعليمية .
ـ عدد الأبنية التعليمية وفقا لنوع التعليم ومرحلته .
ـ عدد المدرسين وفقا للمرحلة التعليمية ونوعها وطبقا للتخصص .
ـ الإنفاق العام على التعليم وفقا لمراحله وأنواعه .
ـ عدد الخريجين طبقا للمرحلة التعليمية ونوع الخريجين وتخصصاتهم .

وتشتمل إحصاءات التعليم قبل الجامعى التى تصدرها وزارة التربية والتعليم سنويا على هذه البيانات سواء أكانت بالمدارس الرسمية ، أم بالمدارس الخاصة التى يسهم بها القطاع الخاص فى العملية التعليمية .

المجموعة الثالثة : الاحتياجات من القوى العاملة :

وتستقى بيانات الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة من خطة التنمية القومية الشاملة ، ومن بيانات ودراسات وزارة القوى العاملة ، ووزارة الصناعة ،

ووزارة التخطيط ، ومؤسسات القطاع الاقتصادى والزراعى ، ومن استقصاءات الاحتياجات من القوى العاملة . وتشتمل على البيانات والمعلومات التالية ، أو ما يماثلها :

- المجالات المتاحة للتنمية من حيث توفير العمالة المتخصصة اللازمة .
- أسلوب تحديد أولويات الاستثمار كما هو محدد فى خطة التنمية القومية الشاملة .
- مجالات التنمية المطلوبة لاستيعاب الخريجين الذين بدون عمل والذين سيلتحقون بسوق العمل مستقبلا .
- الأعداد المطلوبة من القوى العاملة المؤهلة وتخصصاتهم ، ومحتوى التعليم الرسمى لها ، موزعة على سنوات الخطة .
- إمكانات التعليم غير الرسمى ، بالمصانع والمؤسسات والشركات ، لإعداد القوى العاملة المدربة .

المجموعة الرابعة : المخصصات المالية للإنفاق على التعليم :
وتشتمل على المعلومات والبيانات التالية :

- حجم الاستثمارات المخصصة للتعليم .
- الإنفاق العام على التعليم وفقا لمراحله وأنواعه .
- نسبة الإنفاق العام على التعليم من جملة الدخل القومى .
- جملة إنفاق القطاع الخاص على التعليم بالمدارس الخاصة بمصروفات ، ونسبتها من جملة الإنفاق على التعليم .

وبالإضافة إلى هذه البيانات والمؤشرات الإحصائية التى توفرها المجموعات الأربع السابقة ، يمكن الاستفادة من أية بيانات أو معلومات أخرى قد تضيف بعدا واقعيا إلى التخطيط التعليمى ، ومن ذلك الدراسات التنبؤية بنمو القطاع الاقتصادى واحتياجاته المستقبلية من القوى العاملة . أو الدراسات البحثية التى تتصل بالتغيرات الاجتماعية والتعليمية ، ومؤشرات الإهدار التعليمى والتربوى بنوعيه الكمى والكيفى ، أو الدراسات التربوية المقارنة ، وما إلى ذلك من

الدراسات والبحوث التى تعطى دلالات لها أهميتها فى عملية التخطيط التعليمى .

وإذا كان التركيز حتى الآن قد انصب على البيانات الإحصائية باعتبارها أساس التخطيط التعليمى ، وتقاس مدى كفاءته ودقته بوفائه باحتياجات برامج التنمية الشاملة من القوى العاملة ، إذ كلما استطاع النظام التعليمى أن يقدم مخرجات تعليمية مؤهلة بالأعداد المطلوبة للتخصصات اللازمة ، نجح التخطيط التعليمى فى الإسهام الفعلى فى تحقيق مجالات التنمية الشاملة كافة ، فإن الإحصاءات لا تمثل سوى جزء واحد من المعلومات ، حيث يعتمد واضعو الخطط التعليمية على كل أنواع المعلومات الكمية والنوعية المتوافرة . لذلك كان من المناسب توسيع مفهوم (الإحصاءات للتخطيط التعليمى) بحيث تستوعب جميع المعلومات الكمية والوصفية التى يمكن أن تفيد فى تطوير التعليم وتقدمه .[١٤] حيث إن المشكلات المعاصرة من العسير تعريفها أو شرحها على أساس البيانات الكمية فقط فالعديد من هذه المشكلات يجب أن يفهم فى إطار المعلومات الوصفية والنوعية .[١٥]

وتؤدى المتابعة المستمرة دوراً هاماً فى ضمان التنفيذ السليم للخطة التعليمية وتحقيق أهدافها ، حيث تعمل على اكتشاف مواطن القصور أو الانحراف بها ، لتقويم هذا الانحراف ، وعلاج مواطن الضعف ، أو إدخال التعديلات اللازمة على الخطة . ومن الطبيعى أن يتم ذلك عن طريق تقارير المتابعة وغيرها من المعلومات التى يتم جمعها عند التنفيذ .

المعلومات التربوية وصنع القرارات:

يعرف مصطلح (قرار) فى علم الإدارة العامة بأنه «الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة فى موقف معين» ، أو هو «عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها»[١٦] . ولا يختلف تعريف القرار التربوى عن هذا التعريف إلا أنه ينصب على كل ما يتصل بالتربية أو بالتعليم ، أو بكليهما معا .

وصنع القرارات واتخاذها عملية دينامية مستمرة تمثل المضمون العام لنشاط الإدارة التعليمة فى جميع مستوياتها التعليمية ، سواء على المستوى المركزى ، أم المستوى اللامركزى ، أم المستوى الإجرائى ، وهى ذات طبيعة دائرية حلقية بمعنى أن «أى قرار يستند عادة إلى قرارات سابقة ، كما يؤثر فى قرارات لاحقة»[١٧] . وتتفق المصادر على تقسم القرارات إلى نوعين حسب درجة أهميتها ، ووفقا للمستويات الوظيفية التى تتخذها ، وعلى مدى تأثيرها وفعاليتها ، وهذان النوعان ، هما :[١٨]

١ ـ القرارات الأساسية أو الإنشائية أو الاستراتيجية :

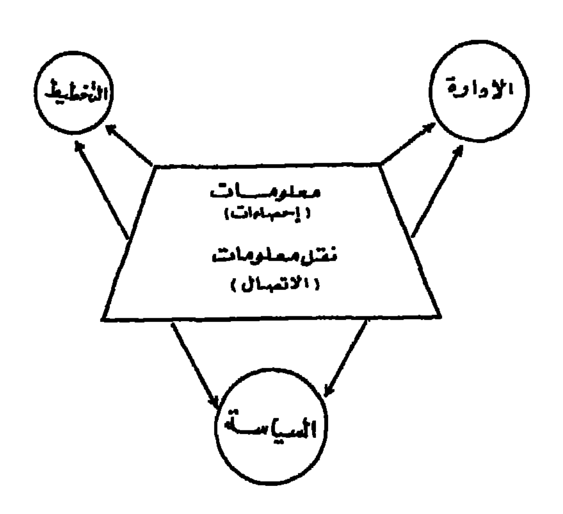
وهى القرارات التى يتم اتخاذها على المستويات العليا من التنظيم ، وتتصل بالنظام الأساسى له ، وتهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية سواء بالإنشاء أو بالتعديل أو بالإلغاء . ومن أمثلتها فى الميدان التعليمى ، القرارات الخاصة بالسياسة التعليمية والتخطيط التعليمى ، والسلم التعليمى ، والمناهج الدراسية ، والتقويم التربوى والامتحانات ، وغيرها من القرارات التى تؤثر تأثيرا جوهريا فى النظام التعليمى . وقد يطلق عليها «القرارات الحيوية» ، أو «القرارات غير المتكررة» بمعنى أنها ذات أجل طويل ، ولا تتكرر إلا على فترات متباعدة . وتزداد هذه القرارات فى قمة التنظيم .

٢ ـ القرارات الروتينية ، أو التقليدية ، أو المتكررة :

وهى القرارات التى تتناول الأعمال الجارية ، ولا تؤثر فى التنظيم تأثيراً مباشراً ، ويمكن اتخاذها والبت فيها فى ضوء التجارب والخبرات السابقة ، وهى محدودة الأجل ، وتتعلق بالإجراءات ، وغير ذلك من المسائل التكتيكية ، ويقسم إميل فهمى هذه القرارات إلى قسمين :

(أ) قرارات روتينية عادية .
(ب) قرارات روتينية فنية ، وهى أعلى مستوى من سابقتها ، وأكثر فنية وتفصيلا .[١٩]

ومما لاشك فيه أن المعلومات تؤدى دوراً هاماً وأساسياً فى صنع القرار ، بل إنها عنصر لا يمكن إغفاله ، ومكون من مكونات صنع القرار ، باعتبار أنها تحدد أبعاد المشكلة ، وتسهم فى اقتراح الحلول البديلة التى يمكن اختيار أحدها لحل المشكلة ، ومن ثم اتخاذ القرار . وتعتمد عملية الاختيار بين البدائل على تقدير كل بديل من حيث المزايا والعيوب . ولا يتأتى هذا التقدير على الوجه الصحيح والرشيد ، إلا على أساس معلومات وبيانات صحيحة وحديثة ومتنوعة . وذلك لأن «القرار عملية مركبة ومتشابكة تستند إلى معلومات من مصادر مختلفة» ، و«يقوم على أساسيين : أولا الحقائق والمعلومات ، وهذه يجب أن تكون خاضعة للاختبار لبيان مدى صدقها أو زيفها . ثانيا ـ مجموعة القيم وهى لا تخضع لمثل هذه الاختبار لأنها تتعلق بعملية الاختيار الأحسن والأفضل»[٢٠] . ويعتمد نجاح الإدارة التعليمية فى اتخاذ القرار التربوى الرشيد ، وفى الوقت المناسب ، على قدرتها على الحصول على البيانات والمعلومات وتقييمها وتحليلها ، فضلا عن تدفقها المستمر من خلال نظام اتصال فعال . ويبين الشكل رقم (٤) العلاقات الداخلية بين المعلومات وصنع القرارات التربوية .



شكل رقم (٤)
العلاقات الداخلية بين المعلومات وصنع القرار فى التعليم (٢١)

ومن هذا الشكل يتبين أن عملية صنع القرارات التربوية تتركز فى ثلاث مجالات ، أو وظائف رئيسية ، هى السياسة التعليمية ، والتخطيط التعليمى ، والإدارة التعليمية على المستوى الإجرائى ، وأن المعلومات ذات أهمية قصوى لتأدية هذه الوظائف على نحو مؤثر وفعال . ويلاحظ أن الإحصاءات ذات أهمية قصوى أيضا ، حيث اعتبرت مرادفة للمعلومات . إذ لا يمكن أن يوجد تخطيط تعليمى شامل ، إو إدارة ناجحة ، لهما قرارات فعالة ومؤثرة ، دون توافر البيانات الإحصائية الدقيقة ، والحديثة التى تصف قطاع التعليم وصفا رقميا متكاملا ، إما بواسطة الجداول الإحصائية ، أو المؤشرات الإحصائية ، أو التحليل الإحصائى[٢٢] . ويجب الاستدراك هنا ، حيث إن الإحصاءات على الرغم من أهميتها وضرورتها ، إلا أنها لا تشكل سوى نوعية واحدة من أنواع المعلومات التى تسهم فى صنع القرار التربوى .

ويلاحظ من الشكل السابق أن صنع القرار التربوى واتخاذه يتم داخل مثلث متساوى الأضلاع والزوايا ، وذلك لصعوبة الفصل بين التخطيط التعليمى والسياسة ، أو بين الإدارة التعليمية والتخطيط التعليمى ، حيث إن مستقبل السياسة التعليمية مرتبط بالقرارات التى تتخذ فى عمليات التخطيط التعليمى ، كما أن مستقبل التخطيط التعليمى وقدرته على تحقيق الأهداف الموضوعة مرتبط بالقرارات التربوية التى تتخذ على مستوى الإدارة التعليمية . وإذا كانت القرارات الأساسية أو الحيوية كما سبق تناولها ، تتخذ فى قمة النظام التعليمى الذى يتركز فى المستوى المركزى ، فإن كل قرار من هذه القرارات تتبعه قرارات أخرى على المستوى الأدنى ، سواء فى الإدارات المركزية ، أم اللامركزية ، حيث إن كل القرارات التى تصنع على هذه المستويات يجب أن تبنى على قرارات أساسية ، وتسترشد بها .

ويتبع التخطيط التعليمى ، مرحلة هامة أخرى ، هى المراقبة والمتابعة لمراحل التنفيذ ، و«عملية المتابعة عبارة عن التعرف الزمنى المحدد لخطوات التنفيذ وفقا للأهداف والأسس التى وضعت عند إعداد الخطة ، وهذا يعنى تسجيل كل خطوة من خطوات التنفيذ ومعرفة مدى مطابقتها ماليا وزمنيا لما سبق الاتفاق

عليه فى الخطة»[٢٣] وتستهدف المتابعة اكتشاف مواطن القصور والضعف فى الخطة التعليمية ، كما تستهدف التعرف على المدى الذى حققته فى تنفيذ الأهداف الموضوعة . ويتم ذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات فى صورة تقارير متابعة دورية تمثل تغذية مرتدة إلى القائمين على وضع الخطة أو وضع القرارات التربوية المتصلة بها .

ويتساوى فى أهمية المعلومات فى تدعيم وصنع القرار التربوى ، أهمية تدفقها عبر قنوات اتصال محددة بين منتجى المعلومات والمستفيدين منها . وهذا ما يجب أن يوضع فى بؤرة اهتمام خدمات المعلومات التربوية ، وتقوم على توفيره وتيسيره من خلال نظام اتصال تربوى مرن ، يحقق الاستفادة الكاملة من المعلومات المتوافرة ، بل تعمل على سد الثغرات أو الفجوات التى تعوق تدفق المعلومات بالقدر والمستوى المناسبين . فقد تكون المعلومات المطلوبة لصانع القرار متوافرة ، وتلبى احتياجاته إلا أن الاستفادة منها قاصرة أو معدومة لوجود معوقات أو خلل فى عملية الاتصال ، يمنع أو يحد من فعالية الاستفادة بها . كما يوفر الاتصال التربوى الفعال تغذية مرتدة للقرارات التربوية سواء على مستوى السياسة ، أم على مستوى التخطيط ، أم على مستوى الإدارة ، قد تفيد فى تعديل القرارات ، أو إدخال التعديلات اللازمة لتصحيح مسار الخطة . حيث إن التغذية المرتدة عن نتائج تنفيذ القرار تعتبر ضرورية لتقييم واتخاذ إجراءات تصحيحه إذا استدعى الأمر .

ويحدد (اسكارو بولوس) الثغرات التى تحد من الاستفادة من المعلومات التربوية فى صنع القرارات ، أو كما يطلق عليها الفجوات التى تعوق دائرة الاتصال بين منتجى المعلومات وبين المستفيدين منها ، فيما يلى :

الفجوة الأولى : عدم اهتمام صانع القرار بالمعلومات المتوافرة التى يمكن أن تساعده فى صنع قراره .

وتنتج هذه الفجوة ، عادة ، من البث غير الكافى للبيانات والمعلومات .

وقد يرجع عدم الإعلام المستمر لصانعى القرار بالمعلومات المتوافرة إلى فجوة أخرى فى تدفق المعلومات ،

الفجوة الثانية : قد يكون التكنوقراطى الذى يقدم النصح والمشورة لصانع القرار لا يعلم هو نفسه شيئا عن نتائج البحوث التى يمكن أن تؤثر فى التوصيات التى يقدمها .

ويرجع هذا إلى الفجوة التالية :

الفجوة الثالثة : وجود مسافة كبيرة بين منتجى المعلومات التربوية والمستفيدين منها تعوق سهولة الاتصال بعضهم ببعض .

الفجوة الرابعة : وتتمثل فى صياغة نتائج البحوث التربوية بلغة خاصة بالباحثين ، ونشرها فى مجلات الصفوة . وعدم صياغتها بأسلوب يمكن لصانع القرار فهمه ، فضلا عن عدم إذاعتها وبثها عبر أوعية المعلومات التى يرجع إليها صانعو القرار عادة .

الفجوة الخامسة : قصور الدافع لدى المستفيد ، فى بعض الأحيان ، لجمع المعلومات الحديثة .

ويؤدى هذا إلى فجوات تقليدية أخرى تعوق تدفق المعلومات ، مثل :

الفجوة السادسة : قصور التسهيلات التى توفرها شبكات المعلومات عن تلبية مختلف الاحتياجات من المعلومات لصنع القرارات .

الفجوة السابعة : المعوقات التى تحد من تدفق المعلومات الرأسى والأفقى ، أو بين المستوى المركزى والمستوى اللامركزى .

الفجوة الثامنة : المعلومات المتوافرة لصانع القرار غير متوازنة .

الفجوة التاسعة : وتتصل بصعوبة التبادل الدولى للمعلومات التربوية التى تفيد فى صنع القرارات[٢٤] .

وخلاصة القول أن المعلومات التربوية ، وسهولة تدفقها عبر قنوات اتصال محددة ، توفرها خدمات المعلومات التى تنشأ وتنمى وتطور لتحقيق هذا الغرض ، تفيد صانع القرار ، وترشد قراره . ولا يمكن الفصل بين صنع القرار وتوافر المعلومات اللازمة لصنعه ، إذ كلما توافرت المعلومات الحديثة والمناسبة ، أمكن صنع القرار الصحيح والرشيد . وأن «أكثر الذين يمكن أن يتخذوا قراراتهم بنجاح هم الذين سوف يستطيعون الحصول على المعلومات وتفسيرها واستخلاص الحقائق منها »(٢٥).

المعلومات التربوية والبحث التربوى :

البحث التربوى عبارة عن بحث علمى ميدانه الأساسى التربية والتعليم ، وما يتصل بهما من موضوعات وقضايا ومشكلات . ويقصد بالبحث العلمى علاقات جديدة ، والتحقق من المعلومات والمعارف والعلاقات الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق فى مصداقيتها»(٢٦) . أما بالنسبة للبحث التربوى ، فليس هناك تعريف شامل له ، يقبله جميع المشتغلين به ، وترجع الصعوبة فى ذلك إلى المعانى المتعددة للفظ (تربية) . وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن عرض التعريفات التالية التى أوردها عدد من علماء التربية فى مجال تناولهم للبحث التربوى . وأول هذه التعريفات ما ذكره (هاريس : Harris) بدائرة معارف البحث التربوى ، من أنه «سعى منظم نحو الفهم ، مدفوع بحاجة أو صعوبة محسوبة ، وموجه نحو مشكلة تربوية ، معقدة يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصى المباشر ، ومعبر عنه فى صيغة مشكلة»(٢٧) . وثانى هذه التعريفات ما ذكره (ماك آشان : Mc Ashan) فى كتابه عن عناصر البحث التربوى ، من أنه «ينبغى أن يدل على استقصاء دقيق ناقد شامل يهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة تساعد على وضع فرض جديد محل الاختبار ، أو تساعد فى مراجعة نتائج مسلم بصحتها ، أو يسهم بقيم موجبة لصالح المجتمع»(٢٨) . وثالث هذه التعريفات ما ذكره (مطر) فى أن البحث التربوى عبارة عن «عملية فكرية منظمة من أجل تقصى الحقائق فى ميدان التربيةوالتعليم ،وتناول قضاياه ومشكلاته بمنهجية علمية بهدف إضافة معلومات جديدة أو إثراء المعرفة والوصول إلى حلول للمشكلات التعليمية

أو نتائج صالحة للتعميم فى القضايا التعليمية»[٢٩] .

ومن هذه التعريفات ومثيلاتها يمكن القول بأن البحث التربوى تطبيق دقيق للطريقة العلمية فى دراسة مشكلة أو قضية أو ظاهرة تعليمية أو تربوية ، ويلقى الضوء عليها ، أو يكتشف معرفة جديدة تعمق من الفهم لميدان التربية بأبعاده المختلفة .

وللبحث التربوى أهمية قصوى فى النظم التعليمية ، حيث يعد مصدرا من المصادر التى يتم الاعتماد عليها فى صنع السياسة التعليمية وصياغتها ، وصنع القرارات التربوية واتخاذها ، ووضع الخطط التعليمية ومراحل تنفيذها ، وتطوير المناهج وتحديثها ، وما إلى ذلك من المجالات التربوية التى يجب إنجازها على أسس تعتمد على البحث والمنهجية العلمية الدقيقة والموضوعية .

ويعد البحث التربوى حديث العهد نسبيا بالمقارنة بالبحوث فى المجالات الطبيعية ، حيث ترجع بداياته الأولى إلى نيف ومائة عام ، عندما بدأ كاستقصاء دراسى على أسس تطبيقية ، عرف بمصطلح «التجريب التربوى» تشبيها بمصطلح «علم النفس التجريبى» الذى ابتكره «ڤونت : Wundt) بمدينة ليبزج بألمانيا عام ١٨٧٩ . وأسهم عدد من العلماء فى ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وسويسرا والأرجنتين وانجلترا وبلجيكا وروسيا فى تأسيس التجريب التربوى حوالى عام ١٩٠٠ . وترصد المراجع التربوية ثلاثة مطبوعات أصدرت فى آخر القرن الماضى ، كعلامة بارزة لبداية حركات الدراسات الخاصة بالطفل ، وهذه الأعمال هى : «عقل الطفل» لبريير (Preyer)عالم النفس الألمانى عام ١٨٨٢ ، و«دراسة الأطفال» لستانلى هول (Hall) بالولايات المتحدة عام ١٨٨٣ ، عدد من المقالات كتبها عالم النفس الانجليزى سالى (Sully)عام ١٨٨٤ ، عن لغة الأطفال وخيالهم[٣٠] . وعلى الرغم من أن التقدم كان بطيئا فى الثمانينات من القرن الماضى ، إلا أن أساس البحث والتجريب التربوى قد وضع أثناء هذه الفترة . ومنذ بداية القرن العشرين تطورت الدراسات والبحوث التربوية من خلال إسهام عدد كبير من العلماء التربويين والنفسيين والاجتماعيين الذين رسخوا قواعد وأسس

البحث التربوى ، واكبت بحوثهم ودراساتهم الاهتمام المتنامى بالتربية والتعليم فى دول العالم المتقدم منذ مطلع القرن العشرين نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية .

ولما كانت عملية البحوث التربية ، مثلها فى ذلك مثل البحوث الاجتماعية ، تعد فى جوهرها عملية اجتماعية لأنها «تحدث برمتها فى نطاق وبيئة اجتماعية . . لا يمكن أن تنفصل عن الظروف الاجتماعية وتخضع وتتأثر بالأزمات والاضطرابات الاجتماعية»[٣١] ، فمن الضرورى أن يكون لكل دولة بحوثها التربوية الخاصة ، الناشئة عن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، وقيمها وثقافتها . إذ أن البحوث التى تمت فى بيئة معينة لا يمكن نقلها ، واستخدام ما أسفرت عنه من نتائج فى بيئة مغايرة . حقيقة يمكن الاستفادة منها فى تبادل المعلومات التربوية ، والتعرف على مجالات المفاهيم والاتجاهات والمستحدثات التربوية ، وما إلى ذلك من المجالات التى تعمق الانفتاح على الطرق والأساليب التربوية كافة . ومن هنا فقد اهتمت الدول النامية بالبحث التربوى وأنشأت مراكز وهيئات للبحوث التربوية تواكب التوسع والانتشار التعليمى بها .

وأسهمت مصر فى مسيرة البحث التربوى العربى ، حيث بدأ الاهتمام بالبحوث التربوية منذ بداية الثلاثينات من هذا القرن ، كنتيجة منطقية للاهتمام بالتربية والتعليم ، وتطور النظام التعليمى ، وإنشاء معاهد ومدارس لإعداد المعلمين . ولعل إنشاء معهد التربية العالى للمعلمين عام ١٩٢٩ يمثل بداية لها أثرها فى تطور مهنة التعليم فى مصر ، ويمثل بالتالى ركنا من أركان اتباع الطريقة العلمية فى بحث ودراسة المشكلات التعليمية والتربوية ، فضلا عن تطوير التعليم وفقا للنتائج العلمية المستخلصة من البحوث التربوية . ولقد بدأ البحث التربوى فى مصر من خلال التجريب التربوى الذى كان له السبق فى الوجود عندما أنشأ إسماعيل القبانى قسما للتجريب التربوى عام ١٩٣٢ بمعهد التربية العالى للمعلمين[٣٢] . وكان لتحول هذا المعهد إلى كلية للتربية عام ١٩٤٦ أثره الواضح فى تنمية البحوث التربوية فى مصر ، حيث توالت الرسائل الجامعية التى تتناول الموضوعات التربوية والنفسية ، التى يتقدم بها الباحثون الأفراد للحصول على

الدرجات العلمية الأكاديمية . ونتيجة لزيادة أعداد كليات التربية وانتشارها فى محافظات مصر ، إزداد عدد الرسائل التربوية والنفسية ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ ، حيث بلغ ٥٣٨ رسالة فى كليات التربية الجديدة فقط فى غضون عشر سنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٣) ، حصرها فؤاد أبو حطب كما فى الجدول التالى :

عدد الرسائل التربوية والنفسية بكليات التربية الجديدة (١٩٧٣ - ١٩٨٣)

مسلسل	الجامعة	تاريخ إجازة أول رسالة	عدد الرسائل حتى أوائل عام ١٩٨٣
١	أسيوط	١٩٧٣	٦٢
٢	المنيا	١٩٧٦	٥٠
٣	الأزهر	١٩٧٣	٨٠
٤	الاسكندرية	١٩٧٨	٣٤
٥	المنصورة	١٩٧٣	١١١
٦	طنطا	١٩٧٤	٨٥
٧	سوهاج (فرع أسيوط)	١٩٧٦	٢٦
٨	المنوفية	١٩٧٩	١٥
٩	الزقازيق	١٩٧٨	٤٦
١٠	بنها (فرع الزقازيق)	١٩٨٣	١
١١	حلوان		٢٨
		المجموع	٥٣٨

(٣٣)

ولم يقتصر البحث فى مجال التربية وقضاياها المتشابكة على كليات التربية فقط ، وإنما أسهمت عدة كليات جامعية فى منح الدرجات العلمية الأكاديمية لرسائل تتصل بشكل أو بآخر بالتربية والتعليم ، أو بالعلوم والموضوعات المتصلة بها . ومن هذه الكليات ، على سبيل المثال ، كليات الآداب ، وكليات الخدمة الاجتماعية .

ولقد اهتمت وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم) بالبحوث التربوية ، فأنشأت عام ١٩٣٩ مكتب البحوث الفنية ، الذى تحول إلى هيئة فنية عليا عام ١٩٤٠ ، ثم خطت الوزارة خطوة أخرى عندما أنشأت مراقبة عامة للبحوث الفنية والمشروعات تتولى إعداد المشروعات التعليمية على أسس من البحث الفنى والإحصاء . وتعد هذه المراقبة نواة الإدارة العامة للبحوث الفنية والمشروعات التى أنشئت عام ١٩٥٥ تحت إشراف المستشار الفنى للوزارة . وعندما أنشىء المجلس الأعلى للعلوم ، صدر القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجان الدائمة للبحوث والدراسات بالوزارات والهيئات ، بادرت الوزارة بتكوين اللجنة الدائمة للبحوث والدراسات بموجب القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ ، برئاسة الوزير وعضوية المستشار الفنى ووكلاء الوزارة ، ومدير البحوث الفنية بالوزارة ، ومندوبين عن كليات التربية . واشتركت إدارة البحوث الفنية والمشروعات ، وإدارة الإحصاء بالوزارة ومركز التوثيق التربوى ، وكليات التربية فى وضع برنامج شامل للبحوث التربوية .

ثم حدث تطور هام فى مجال البحث التربوى فى مصر ، بإنشاء المركز القومى للبحوث التربوية بالقرار الجمهورى رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ . والذى اعتبر المركز بمقتضاه هيئة عامة تتبع وزير التعليم ولها شخصية اعتبارية ، وكان من نتيجة التوصية رقم (٤٨) للجنة تطوير التعليم العام المنبثقة عن المؤتمر القومى لتطوير التعليم الذى عقد فى شهر يوليو ١٩٨٧ ، والتى تنص على «الاهتمام بالبحوث التربوية ومؤسساتها ، والأخذ بنتائج البحوث فى عمليات التطوير وتوفير الاعتمادات والقوى البشرية اللازمة» أن أسندت الوزارة مشروع القيام بدراسة تقويمية للمركز القومى للبحوث التربوية إلى منظمة اليونسكو العالمية ، التى قدمت

تقريرا شاملا عن المركز بصفته مؤسسة قومية للبحث التربوى . وأعد وزير التعليم بناء على اقتراح مجلس إدارة المركز مشروعا للائحة تنفيذية تحدد أهدافه واختصاصاته ، صدر بها القرار الجمهورى رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ الذى أضاف كلمة تنمية إلى اسم المركز فأصبح (المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية) ويضم ثلاث شعب رئيسية تختص بالميادين التالية :

- شعبة بحوث السياسات التربوية .
- شعبة بحوث تطوير المناهج .
- شعبة بحوث التخطيط التربوى .

ويتولى جهاز التوثيق والمعلومات التربوية تقديم خدمات المعلومات للباحثين فى مجال العلوم التربوية ، سواء أكانوا من العاملين بالمركز ، أو من خارجه . كما تقوم كل من مكتبة ديوان عام الوزارة ، ومكتبة الوثائق بمتحف التعليم بتوسيع نطاق خدماتها لتشمل الباحثين التربويين على اختلاف مواقعهم .

ويسهم فى البحث التربوى فى مصر مركزان من المراكز النوعية ، هما :

(أ) مركز تطوير تدريس العلوم والرياضيات : وأنشىء بجامعة عين شمس عام ١٩٧٤ ويختص بتطوير مناهج العلوم والرياضيات بالمراحل التعليمية المختلفة على أسس تربوية سليمة مع الاعتماد على التجريب التربوى لضمان واقعية التطوير ، وإجراء البحوث والدراسات التى تتصل بتعليم العلوم والرياضيات . ويشارك المركز مع بعض الهيئات العلمية والأجنبية فى إجراء البحوث التى تتصل بمجالى اهتمامه .

(ب) مركز دراسات الطفولة : وأنشىء بجامعة عين شمس أيضا عام ١٩٧٧ ويعتبر وحدة علمية تجمع بين البحث العلمى والتطبيق التربوى العملى فى مجال الطفولة . ويهدف إلى إجراء بحوث مصرية صميمة لدراسة واقع الطفل المصرى واحتياجاته ، وتكوين وحدة معلومات وتوثيق تعين الباحثين على معرفة الحقائق فى علوم الطفل .

ولا يقتصر الاهتمام بالبحث التربوى على الهيئات السابقة فقط ، وإنما تشارك فيه هيئات أخرى باعتباره يتصل بشكل أو بآخر بمحاور اهتماماتها ومسئولياتها ، ومن هذه الهيئات :

(أ) **المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى** : وهو أحد المجالس القومية المتخصصة التى أنشئت بموجب المادة (١٦٤) من دستور ١٩٧١ التى تنص على إنشاء «مجالس قومية متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى . وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية .ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية» . ولقد صدر القرار الجمهورى رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤ بتشكيل المجلس ويتكون من ست شعب ، ويختص بدراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانات القومية فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .

(ب) **المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية** : وأنشىء بموجب القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء «المعهد القومى للبحوث الجنائية» . ثم صدر القانون رقم (٢٢١) لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد وجعله «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية» . وعن طريق بحوثه العديدة فى مجالات الدراسات الريفية ، والدراسات السكانية ، والدراسات الخاصة بالأسرة والطفولة ، والدراسات الخاصة بالمرأة ، والدراسات الخاصة بالشباب ، والدراسات فى مجالات الإعلام ، أضاف إضافات لاشك من قيمتها إلى البحث التربوى .

(جـ) **هيئات أخرى** : وتسهم هيئات أخرى فى البحث التربوى من واقع مسئولياتها فى جانب معين من جوانب التربية ، وهذه الهيئات هى : وزارة الشئون الاجتماعية ، وزارة الصحة ، وزارة التخطيط ، وزارة الثقافة ، واللجنة الوزارية للخدمات ، ولجنة التعليم والبحث العلمى بمجلسى الشعب والشورى ، ومركز تنمية المجتمع بسرس الليان ، ونقابة المهن التعليمية ، ومعهد التخطيط القومى .

ومما لاشك فيه أن البحوث فى أى مجال من المجالات ، لا يمكن أن تتم إلا إذا توافرت ويسرت للقائمين بها ، المعلومات والبيانات الصحيحة والمناسبة والحديثة . كما أن الباحثين أنفسهم ، سواء أكانوا أفرادا أم فرقا للبحث ، هم منتجو معلومات ، حيث أن كل بحث ينشأ وينتج عنه معلومات ، يتم تسجيلها عن طريق عمليات التوثيق . وهناك العديد من الأفراد والفئات التى تستفيد من المعلومات الناتجة عن البحوث التربوية ، وفى هذا يقول (لاتابى) «إن المستفيدين من نتائج البحوث والمستخدمين للمعلومات الذين تم التوصل إليهم تختلف أوضاعهم ومواقعهم وتخصصاتهم ، فمنهم العاملون فى حقل التعليم ، ومنهم الصحفيون الذين يكتبون مقالات عن أعمال البحوث ، ومنهم أعضاء البرلمانات ، ومنهم السياسيون ، والمسئولون عن اتخاذ القرارات وكذلك الباحثون أنفسهم ، وغيرهم كثيرون»[٣٤] .

وعلى الرغم من تعدد المستفيدين من المعلومات التى تنتجها البحوث التربوية ، إلا أن (لا تابى) يعدد ثلاثة أسباب أو اتجاهات يتوقف عليها الاستفادة من البحوث التربوية .

١ ـ أسباب سياسية : والعامل الحاسم فيها مدى انسجام القرارات الصادرة من المسئولين عن اتخاذ القرارات مع النتائج التى توصل إليها الباحثون .

٢ ـ أسباب تتعلق بالمنهج العلمى الذى اتبع فى البحث ومدى اعتماده على معلومات صحيحة ودقيقة ووافية عن المشكلة .

٣ ـ أسباب اجتماعية تتعلق بوسيلة نشر المعارف . وهذه تكون مسئولية القائمين بوضع واتخاذ القرارات ورجال التعليم أو المعلمين أنفسهم الذين يتخذون الإجراءات المناسبة لإدخال التجديدات التعليمية[٣٥] .

ويذكر أحمد فتحى سرور أن هناك العديد من أوجه النقص التى تعوق الاستفادة من المعلومات التى توفرها البحوث التربوية بما يعود بالفائدة على النظام التعليمى ، ومن أبرز أوجه النقص هذه ، العوامل التالية :

ـ الفقر الشديد فى الإمكانات المادية المتاحة للبحث .

ـ الوقوف بالبحوث عند حد كتابتها وطباعتها . دون محاولة تطبيقها وتنفيذها .
ـ الجسور المتكسرة أو الهشة بين مراكز البحث التربوى فى الجامعات والأجهزة التعليمية والتنفيذية (٣٦) .

وتكاد غالبية الآراء تجمع على أن الاستفادة من المعلومات التى تنتجها البحوث التربوية لا يستفاد بها على الوجه الأمثل فى وضع السياسات ، أو التخطيط ، أو اتخاذ القرارات ، أو إدخال التغيرات التعليمية التى تحقق مخرجات جيدة للنظام التعليمى . ويتطابق فى ذلك الآراء الواردة بالمصادر الأجنبية مع الآراء الواردة بالمصادر الوطنية .

أما المعلومات اللازمة لإجراء البحوث التربوية ذاتها ، وتلبية احتياجات الباحثين منها ، فإنها من المتطلبات الضرورية للبحث فى أى مجال من المجالات ، وليست قاصرة على البحث التربوى . إلا أن البحث التربوى ، الذى يتسم بمجالات موضوعية متعددة ، يتطلب توفير مصادر معلومات متنوعة ، سواء اتصلت بشكل مباشر ، أو غير مباشر بالعلوم التربوية . كما أن المعلومات التى يحتاج إليها الباحثون العاملون فى الحقل التربوى لا تقتصر على البيانات والمعلومات المتوافرة عن الدولة التى يجرى بها البحث ، وإنما تتسع لتشمل البيانات والمعلومات المتوافرة عن الدول الأخرى كذلك . وفى هذا أشار كل من هوجو (Huguet) ، وڤييت (Viet) إلى أن الباحثين تدفعهم الحاجة إلى البيانات والمعلومات إلى تخطى الحدود بسرعة ، سواء أكانت حدودا ذات طابع موضوعى (البيانات من علم الاجتماع ، والاقتصاديات ، وغيرها من العلوم الاجتماعية التى تتصل بشكل ما بالتعليم) أم حدودا دولية .(٣٧) .

وليس من السهل حصر مجالات البحوث التربوية ، التى تتصف بالتعدد والتداخل ، ذلك أنها «تتناول العملية التعليمية من جميع جوانبها وبجميع عواملها وعلى جميع مستوياتها»(٣٨) . كما أنها تتناول المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية ، فضلا عن أية مؤسسات أخرى ذات طبيعة تربوية . ويحدد عبدالغنى النورى أهم مجالات البحث التربوى كمايلى :

١ - الأهداف التربوية .
٢ - المقررات الدراسية .
٣ - النشاط التربوى .
٤ - طرق وأساليب التدريس .
٥ - الكتب الدراسية .
٦ - وسائل التكنولوجيا التعليمية .
٧ - الإدارة التربوية .
٨ - الإشراف الفنى .
٩ - أساليب ووسائل الامتحانات والتقويم .
١٠ - إعداد القوى العاملة وتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية والقومية .
١١ - رفع كفاية المعلمين وتدريبهم .
١٢ - تمويل التعليم وتكلفته .
١٣ - الأوليات التعليمية .
١٤ - الفاقد التعليمى وأسبابه وعلاجه .
١٥ - دراسة المتعلمين وخصائص نموهم ، والفروق الفردية بينهم .
١٦ - عملية التعلم وكيفية توفير ظروف أفضل لأهداف تعليم أكثر فاعلية وأبقى أثرا .
١٧ - التصميم الهندسى للبناء المدرسى[٣٩].

ولقد تم توصيف استخدام واحتياجات العاملين فى مجال البحوث التربوية من المعلومات فى بحوث عديدة ، تم استعراض بعضها فى الفصل الأول . ولقد اتفقت غالبيتها على أنهم ، فضلا عن استخدامهم لوسائل الاتصال غير الرسمية ، كالاجتماعات ، والمراسلات ، فإنهم يعتمدون بصفة أساسية على الأدلة الببليوجرافية ، كالببليوجرافيات الموضوعية والمستخلصات للتعرف على المواد التى تتصل بموضوعات بحوثهم ، أو بالمفاهيم ، والطرق والنتائج[٤٠] .

ويمكن القول بأن الهدف الأساسى من إنشاء وتطوير مراكز مصادر المعلومات التربوية وشبكاتها هو توفير المعلومات اللازمة للبحوث التربوية .

ويرجع فندلى (Findlay) فى مقال له عن «المعلومات للبحث التربوى» بدائرة المعارف الدولية للتربية ،(٤١) وجود شبكات المعلومات التربوية على المستويين الدولى والوطنى ، إلى الاهتمام بتوفير احتياجات البحث التربوى من المعلومات فى المقام الأول ، ويعدد فى مقالته هذه الشبكات والخدمات التى تقدمها .

المعلومات التربوية والإدارة التعليمية :

لا يختلف مفهوم الإدارة التعليمية عن مفهوم الإدارة بمعناها العام . وإذا كانت جوانب العملية الإدارية واحدة فى جميع المنظمات والمؤسسات ،إلا أنها تتشكل طبقا للمجال الذى تطبق فيه . ولذلك فإن الإدارة التعليمية التى تعمل على توفير الفرص التعليمية لأبناء الوطن ، وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، وتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية ، تتأثر بعدة عوامل ، هى : العوامل التاريخية والعوامل الجغرافية ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية ، والعوامل الدينية ، ودرجة التقدم الحضارى . حيث أن النظام التعليمى لا يعمل من فراغ ، وإنما يعمل فى بيئة خارجية تمثل المجتمع ككل ، يتأثر بها ويؤثر فيها ، ومن خلال بيئته الداخلية التى لها خصائصها وتؤثرفى نظام الإدارة المتبع . وعلى ذلك فإن الإدارة التعليمية ، هى «مجموعة العمليات المتشابكة التى تتكامل فيما بينها سواء داخل المنظمات التعليمية ، أو بينها وبين نفسها لتحقيق الأغراض المنشودة فى التربية»(٤٢) ، أو هى «عبارة عن مجموعة من العمليات والمقترحات والوسائل والإجراءات المصممة وفق تنظيم معين ، وتنسيق وانسجام بين عناصر العملية التعليمية ، لأجل أن تتجه بالطاقات والإمكانات البشرية والمادية نحو أهداف موضوعة وتعمل على تحقيقها»(٤٣) .

وتتضمن العملية الإدارية عدة عناصر ، اتفق عليها معظم علماء الإدارة وهى : التخطيط ، والتنظيم ، والقيادة ، والتنسيق ، والرقابة . وتشمل الإدارة التعليمية على كل هذه العناصر . وكما تبين فى الفقرات السابقة من هذا الفصل أن المعلومات التربوية ذات دور فعال فى وضع الأهداف ، ورسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات . وكل هذه المجالات تدخل فى صميم عمل الإدارة

التعليمية ، التى تعد عنصرا هاما فى أداء المهام التربوية ، وعليها يتوقف نمط أداء المؤسسات التعليمية وكفاءتها . وكلما كان هناك نظام للاتصال الفعال بين المستويات المختلفة فى الإدارة التعليمية ، يسمح «بتدفق حر طليق للمعلومات والأفكار فى كل الاتجاهات الضرورية» ،(٤٤) تمكنت القيادات التعليمية على اختلاف مستوياتها من أداء عملها على نحو فعال حيث أن «مادة الإدارى التربوى فى العمل هى البيانات والمعلومات التى تتوافر لديه ، وعلى مدى سلامة هذه المادة وتنظيمها يتوقف النجاح فى الإدارة التعليمية ، كما يتوقف مستوى القرارات التى تتخذ»(٤٥) .

ولأهمية المعلومات التربوية فى الإدارة التعليمية ذكر تقرير للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن «الحاجة أصبحت ماسة إلى الإفادة من النظم الحديثة لجمع المعلومات والبيانات والإحصاءات وتوثيقها وتوزيعها وتبادلها واسترجاعها ، وإلى الوعى بما يمكن أن تقدمه من إمكانات لتسهيل العمليات الإدارية المختلفة»(٤٦) .

كما أن استراتيجية تطوير التعليم فى مصر تضمنت فى مجال تحديث الإدارة التعليمية ، على اختلاف مستوياتها ، المركزية واللامركزية ، إشارة خاصة لدور المعلومات التربوية فى مجال هذا التحديث ، بحيث تؤدى الإدارة التعليمية الأعمال المنوطة بها وفقا لمعلومات صحيحة وكافية ، وأوردت عدة مقترحات بناءة لنشر وتوسيع نطاق خدمات المعلومات التربوية .(٤٧)

المعلومات التربوية والممارسة التربوية :

تتضمن الممارسة التربوية (Educational Practice) « كل ما يقوم به المعلم من مهام وأدوار وما يتخذ من قرارات وما ينمط من سلوك ، سواء تعلق ذلك بتخطيط العملية التعليمية من وضع الأهداف وصياغتها ، أو إعداد الوسائل التعليمية والأنشطة والأساليب والتقويم ، وغيرها من عناصر مدخلات العملية التعليمية ، أو تعلق ذلك بتنفيذ المواقف التعليمية ، وما يصاحب ذلك من التواصل الفعال كالشرح والإلقاء والإصغاء والمناقشة والتقويم والتوجيه والإرشاد وغيرها من أنماط سلوك

المعلم »[٤٨] . ومما لا شك فيه أن الممارسة التربوية طبقاً لهذا المضمون تتطلب من المعلم أن يكون ملماً إلماماً كافياً بما يحيط بالعملية التعليمية من مؤثرات خارجية وداخلية .

والمعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية وتتحدد درجة كفاءتها بمستواه المهنى والثقافى . إذ كلما ارتفع مستواه المهنى واتسعت اهتماماته الفكرية والثقافية ، ارتفع مستوى أدائه فى عمله بما ينعكس بالضرورة على مستوى العملية التعليمية ككل . حيث إن « نجاح عملية التعليم يرجع ٦٠٪ منها للمعلم وحده »[٤٩] بينما تشكل العوامل الأخرى الـ ٤٠٪ الباقية . وتأتى مهنة التعليم فى مقدمة المهن التخصصية التى تتطلب إعداداً مهنياً وثقافياً خاصةً لأن ميدان تخصصها هو بناء البشر . كما تتطلب أيضاً الاطلاع على كل جديد سواء أكان فى مجال التخصص الموضوعى للمعلم أو فى المجالات التربوية والنفسية والاجتماعية والسياسية . وما إلى ذلك من الموضوعات التى تؤثر فى العملية التعليمية بوجه عام . وإذا لم يواصل المعلم هذا الأطلاع المستمر طوال حياته الوظيفية فإنه سيقف عند حدود ما حصل عليه من معلومات أثناء فترة دراسته ، وهذا يؤثر على كفاءته المهنية من ناحية ، ويؤثر سلبياً على العملية التعليمية التربوية من ناحية أخرى .

ويتم إعداد المعلمين بكليات ومعاهد التربية ودور المعلمين والمعلمات ، وذلك قبل عملهم بمهنة التعليم ، أما من لا يحملون مؤهلاً تربوياً من خريجى الجامعات فتعد لهم برامج تدريبية لتأهيلهم تربوياً . وتدور برامج إعداد المعلمين حول خمسة محاور ، هى :

١ - الإعداد العلمى وفق التخصص الموضوعى .

٢ - الإعداد المهنى .

٣ - الإعداد الثقافى .

٤ - الإعداد الوطنى القومى .

٥ – الإعداد العلمى الفنى .

وكل محور من هذه المحاور يتضمن عدة أسس ومتطلبات جوهرية يجب التركيز عليها ، والوفاء بها حتى يتم الإعداد وفق الخطط الدراسية الموضوعة ، وبشكل يضمن تخريج المعلم الكفء القادر على البذل والعطاء ، المعد إعداداً مناسباً لممارسة مهنة التعليم بكل ما تتطلبه من مهارات وقدرات واستعدادات .

ولكن هذا الإعداد لا يعد كافياً لممارسة المهنة طوال الحياة ، بل يجب تدريب المعلم تدريباً مستمراً طوال اشتغاله بمهنة التعليم ، حيث إنها تتطور تطوراً مستمراً ، شأنها شأن المهن الفنية الأخرى ، التى تشهد استحداثات وتجديدات دائمة . بل يمكن القول أن مهنة التعليم تتطلب النمو الذاتى للمعلم أكثر من المهن الأخرى ، حيث إنه يتعامل مع البشر ، ولا شك أنه وهو ينقل المعرفة والعلم والقيم والسلوك والمهارات للتلاميذ والطلاب ، لهو أحوج ما يكون إلى ملاحقة كل جديد فى مجال تخصصه الموضوعى من ناحية ، وفى مجال الفكر التربوى وطرق التدريس والمناهج من ناحية أخرى ، وذلك لأن « ميادين التخصص ومواد الإعداد المهنى تتطور باستمرار من خلال ما تبرز فيها من حقائق جديدة سواء فى أساسيات المناهج التدريسية الأساسية أو الأفكار والاتجاهات التربوية والنفسية »[٥٠] .

ونظراً لأهمية تدريب المعلمين أثناء الخدمة ركز كثير من علماء التربية والقيادات التعليمية على ضرورة تخطيط وتنفيذ برامج مستمرة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة ، لما لها من تأثير وفعالية على تحسين الأداء ، وتحقيق الأهداف الشاملة للتربية والتعليم ، وسد الفجوة بين إعدادهم قبل الخدمة والمتطلبات والاحتياجات والمهارات الحقيقية للمهنة ، كما تظهر من خلال ممارستها ممارسة ميدانية ، إذ تعتبر « تنمية كفاءات المعلم أثناء الخدمة أخطر بكثير من إعداده للعمل قبل الخدمة ، إذ أن إعداده قبل الخدمة ما هو إلا مقدمة لسلسلة متلاحقة من أنشطة النمو التى لا بد وأن تستمر مع المعلم باستمراره فى ممارسة المهنة ، مادام هناك تطور مستمر »[٥١]

يمكن القول ، دون مبالغة أو تجاوز الحقيقة ، أن مهارات تناول المعلومات لدى المعلمين بمصر لا ترقى إلى المستوى الفعال للاستفادة من المعلومات للتنمية الذاتية والمهنية ، أو القدرة على تدريسها وإكسابها للتلاميذ والطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة . ويمكن التدليل على صحة هذا الاستنتاج من نتائج بحثين من البحوث التي أجريت على المعلمين ، وبالرغم من أن هذين البحثين لم يكن الهدف منهما دراسة الإفادة من المعلومات لدى المعلمين ، إلا أنه يمكن الوصول إلى الاستنتاج السابق من استقراء بعض النتائج .

فقد تبين من البحث الأول[٥٢] أن ٧٥٪ فقط من المعلمين يخصصون وقتاً للقراءة الخارجية[٥٣] وأن الكتب التي يفضلون قراءتها هي :

– المواد التي يقومون بتدريسها	٣٩,٧٨٪
– المواد التربوية وطرق التدريس	٢٢,٦٧٪
– الكتب الأدبية أو الموسيقية أو كتب الفنون	٢٨,٤٤٪
– الموضوعات المختلفة	٤,٨٩ ٪
– ولم يجب عن السؤال	١٤,٣٣٪[٥٤]

ويتضح من هذه النسب أن هناك قصوراً في قراءات المعلمين في الموضوعات التربوية والمواد التي يقومون بتدريسها ، إذ أن نسبتهم قليلة جداً .

كما اتضح من هذا البحث أيضاً أن المعلمين لا يوجهون طلابهم إلى الاطلاع الخارجي إذا سألوهم النصيحة ، وإنما يوجهونهم إلى الكتاب المقرر بنسبة ٣٣٪ ، وإلى الملخصات بنسبة ٤٪ وامتنع عن الإجابة ٣٩٪ ، بينما لم يحظ الاطلاع الخارجي إلا بـ ٢٤٪ فقط[٥٥] .

أما البحث الثاني فقد أجرى على المعلمين الدارسين بإحدى الدورات التدريبية التأهيلية التي انعقدت في كلية التربية بجامعة المنصورة عام ١٩٨٣ . وتظهر نتائجه أن القراءة والاطلاع لم تكن الطريقة الشائعة في حل المشكلات التي يواجهها

المدرس ، حيث إن ٣٥٪ فقط من أفراد العينة هى التى لجأت إلى هذه الوسيلة للتغلب على المشكلات التى تواجهها[٥٦] ، ويرجع البحثان السبب فى ذلك إلى أن نظامنا التعليمى الحالى لا يشجع على إكساب طلاب المدارس والجامعات مهارة القراءة والاطلاع واكتساب المعلومات بأنفسهم (التعليم الذاتى أو الفردى) عن طريق القراءة الذاتية ، رغم أهمية ذلك للمدرس الذى يواجه تجديدات مستمرة فى مجال تخصصه يفرض عليه دائماً أن يقرأ باستمرار حتى يواكب تطورات العصر فى مجال تخصصه[٥٧] .

وبالنسبة للموجهين الذين يقع عليهم مهمة التوجيه والاشراف الفنى بالمدارس لتنمية وتحسين أداء المعلم داخل الفصل ، وتوضيح جوانب النظام المدرسى ، فقد تبين أن غالبيتهم لا يقرءون أيضاً . حيث توصل بحث ميدانى عن الاشراف المدرسى أن ٣٣٪ فقط من أفراد العينة لديهم فرص للاطلاع والبحث[٥٨] . كما بلغ متوسط عدد الأبحاث والمقالات التى قرأها أفراد العينة فى مجال الاشراف الفنى (مجال عملهم) لم تتعد ثلاثة مقالات سنوية ، ويستنتج الباحث « أن الموجهين فقراء فى هذا الجانب المهم » ، ولذلك يجب اتاحة الفرصة لهم وامدادهم بما هو جديد فى مجال الاشراف الفنى[٥٩] .

وإذا كانت المعلومات ضرورية ولازمة لأى مجال من مجالات الحياة المعاصرة ، والمشتغلين بأى مهنة من المهن ، فإنها ألزم ما تكون ضرورة للمشتغلين بمهنة التعليم ، حيث إنها عصب المهنة ومحورها ، فالمعلم يحتاج إليها فى مختلف العمليات التعليمية والتربوية ، وفى تحقيق النمو الذاتى والمهنى ، وفى التخطيط واتخاذ القرارات فى نطاق المدرسة التى يعمل بها ، وفى مختلف مجالات الأنشطة التربوية . ومن هنا فإن غالبية المسوح العامة التى أجريت على مستخدمى المعلومات صنفتهم إلى ثلاث فئات كبيرة ، هى : المديرون ، والباحثون ، والمعلمون[٦٠] .

ولأهمية المعلومات التربوية (المعلومات عن التعليم) للمعلمين ، والدور

الذى يمكن أن تؤديه فى رفع كفاءة التعليم وتحقيق التجديد التربوى ، شاركت أربع منظمات دولية للمعلمين عام ١٩٧٧ فى وضع ورقة عن « احتياجات المعلمين من المعلومات التربوية »[٦١] ولا تعد هذه الورقة تقريراً عن بحث من البحوث ، ولكنها عبارة عن بيان للسياسة التى يجب اتباعها لتزويد المعلمين بالمعلومات التربوية وإتاحتها لهم ، وتحدد وسائل الاتصال اللازمة ، والموضوعات التى يجب أن تتضمنها هذه المعلومات . فتقرر أن نجاح المعلمين وفعاليتهم فى تأدية الدور المناط بهم فى التطوير التعليمى والتربوى يعتمد على تدفق المعلومات داخل النظام التعليمى . كما تقرر حق المعلم فى الحصول على المعلومات والانتفاع بها ، فضلاً عن إنتاجها أيضاً .

وتنص الفقرة (ب) من البند السادس من التوصية رقم (٧١) التى أصدرها المؤتمر الدولى السادس والثلاثون للتربية عام ١٩٧٧ على أن « المعلمين ومنظماتهم يشكلون جانباً كبيراً وهاماً من الوسط التربوى ومن ثم ينبغى تيسير مشاركتهم فى عمليات الإعلام التربوى بجميع مراحلها » . كما تنص الفقرة (و) من نفس البند على أنه « ينبغى أن يكون المربون على علم تام بما ينتج بانتظام فى مجال مهنتهم وبالأدوات البيليوجرافية مثل : المستخلصات والكشافات وقوائم الإعلام الجارية ، وغير ذلك مما ينتجه أمناء المكتبات وأخصائيو المحفوظات والتوثيق والمعلومات ويكون ذا قيمة وفائدة بالنسبة للأوساط التربوية » .

وإذا كانت دراسات إفادة المعلمين من المعلومات لم تلق حتى الآن اهتماماً لدى الباحثين والهيئات التربوية على مستوى العالم العربى ، إلا أن هذه الدراسات سارت شوطاً بعيداً بدول العالم المتقدم ، ويوجد العديد من البحوث التى وثقتها أدوات الضبط البيليوجرافى المعنية . وتتجه غالبية هذه البحوث إلى قياس وتقييم قدرات ومهارات تناول المعلومات لدى المعلمين واستخدامها ، وإلى التعرف على قنوات تدفقها ووسائل الاتصال التى يستخدمونها للحصول على المعلومات ، فضلاً

عن تحديد احتياجاتهم منها . وسيقتصر هنا على عرض نماذج من هذه البحوث والدراسات .

من الدراسات التى تمت للتعرف على قنوات حصول المعلمين على المعلومات ، دراسة بريتاين Brittain[٦٢] التى أوضحت أن المعلمين يحصلون على المعلومات عن طريق اتصالهم غير الرسمى بالفئات الأخرى بالمجتمع ، أو من زملائهم ، أو عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية ، ونادراً ما يستخدمون خدمات المعلومات المتوافرة لهم ، أو التى أعدت خصيصاً لهم . وتتطابق هذه النتيجة مع النتائج التى توصل إليها الباحثون بالولايات المتحدة[٦٣] .

كُما أجريت دراسة بالنرويج للتعرف على قنوات تدفق المعلومات إلى المعلمين ، والطرق التى يتبعونها للحصول على المعلومات المهنية التى تتعلق بالمشكلات التى تقابلهم فى ميادين تخصصاتهم الموضوعية والمهنية[٦٤] ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المعلمين يستخدمون وسائل الاتصال الجماهيرية ، ومصادر شخصية أخرى للحصول على المعلومات ، هذا فى الوقت الذى تبث فيه المعلومات من السلطات التعليمية إلى أكثر من نصف عدد المعلمين العاملين ، وذلك من خلال قنوات اتصال مخصصة للمعلمين فقط . ويرى الباحث أن هذه النتيجة قد لا تعطى صورة صحيحة ، إذ ربما لجأت السلطات التعليمية المركزية إلى بث المعلومات إلى المعلمين عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية ، أى أنها تعمل كوسيط بينهما .

وفى عرض للمعلمين وقراءاتهم فى دوريات التربية (فى أدب الدوريات)[٦٥] دلت الدراسات المقارنة فى الولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا على أن المعلمين ، ونظار (مديرى) المدارس لا يتابعون ما ينشر فى الدوريات التربوية المتخصصة ، وأن هناك أربعة أسباب رئيسية لهذا القصور :

- عدم وجود الوقت الكافى للقراءة والاهتمام بالمعلومات الجديدة .

- البث غير الكافى للدوريات المهنية والمواد المشابهة فى محيط المدرسة .
- قصور فى التوعية بماذا يقرأون وأين يوجد .
- قلة الوقت المخصص فى جدول المدرسة لمناقشة المعلومات وتطبيقاتها على الواقع .

ويتضح من عرض نتائج هذه الدراسات التى اختيرت كنماذج للدراسات العديدة عن إفادة المعلمين من المعلومات أن المعلمين لا يستخدمون مصادر المعلومات التربوية استخداماً مناسباً ، على الرغم من أن الدول التى أجريت بها هذه الدراسات قد أنشأت ويسرت خدمات المعلومات التربوية لهم ، إلا أن استفادتهم منها محدودة لا تتناسب مع الخدمات المتوافرة فعلاً لهم .

***

هوامش ومراجع الفصل

١ - سيف الإسلام مطر . « البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية » . - **دراسات تربوية** . - ج٢ (مارس ١٩٨٦) . - ص ١٨٧-٢٣١ .

٢ - نفس المصدر .

٣ - فور ، إيدجار ، و [أخ] . **تعلم لتكون** / ترجمة حنفى بن عيسى . - الجزائر : اليونسكو ؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ . - ص ٢٣٥ .

٤ - Fernig, leo R. **The place of information in educational development.** — Paris : Unesco, 1980. — p. 14.

٥ - Timpance, M. «Politics of educational research» in : **The international encyclopedia of education** / ed. by Torston Husen, and T. Neville Postlethwaite. — Oxford : Pergamon Press, 1985. — p. 1600-1603.

٦ - Husen, T. «Educational research and policy making» in : — **The international encyclopedia of education**, Ibid., p. 1582—1588.

٧ - فيل ، جان بيير . « البحوث التربوية وأثرها فى تغيير التعليم » / ترجمة أمين محمود الشريف . - **مستقبل التربية** . - ع٣ (١٩٨١) . - ص ٤٦ - ٦٤ .

٨ - أحمد زكى بدوى . **معجم مصطلحات العلوم الإدارية** . - القاهرة : دار الكتاب المصرى ؛ بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٣ . - ص ٣٠٧ .

٩ - إبراهيم عبد العزيز شيحا . **أصول الإدارة العامة** . - الاسكندرية : منشأة المعارف ، (١٩٨٥) . - ص ١٥٧ .

١٠ – عبد الغنى النورى . « التخطيط التربوى والتعليمى : أهميته ، وتطوره ، وأنواعه ، وأهم العوامل المؤثرة فيه » . – **التربية** . – ع٨٧ (أغسطس ١٩٨٨) . – ص ٣٦ – ٤٣ .

١١ – محمد سيف الدين فهمى . **التخطيط التعليمى : أسسه وأساليبه ومشكلاته/** مراجعة مختار حمزة . – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥ . – ص ١١ – ١٢ .

١٢ – أحمد فتحى سرور . **تطوير التعليم فى مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ، التعليم قبل الجامعى** . – القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٩ . – ص ٦١ – ٦٢ .

١٣ – محمد سيف الدين فهمى ، مصدر سابق ، ص ٤٩ – ٥٣ .

١٤ – **Psacharopulos, George (ed) Information : an essential factor in educational planning and policy.** — Paris : Unisco, 1980. — p. 36.

١٥ – Ibid, p. 103.

١٦ – إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سابق ، ص ٣٤١ .

١٧ – أحمد إبراهيم أحمد . « صناعة القرار التربوى فى الإدارة المدرسية » . – **دراسات تربويـــة** ، مج٢ ، ج٦ (مارس ١٩٨٧) ، – ص ٢٣٦ – ٢٦٨ .

١٨ – إميل فهمى حنا شنودة . **القرار التربوى بين المركزية واللامركزية : دراسة مستقبلية** . – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصريـــة ، ١٩٧٩ . – ص ٣٦ – ٤٠ .

عبد الهادى الجوهرى . **علم اجتماع الإدارة : مفاهيم وقضايا** . – ط٢ . – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . – ص ٨٩ – ٩١ .

إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سابق ، ص ٣٤٥ – ٣٤٦ .

١٩ – إميل فهمى . القرار التربوى ، مصدر سابق ، ص ٣٧ – ٣٨ .

٢٠ – أحمد إبراهيم أحمد . « صناعة القرار التربوى فى الإدارة المدرسية » . مصدر سابق .

٢١ – Psacharopoulos, op. cit., p. 36.

٢٢ – Fernig, Leo R., op. cit., p. 15.

٢٣ – محمد سيف الدين فهمى ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

٢٤ – Psacharopoulos, op. cit., p. 43-46.

٢٥ – إميل فهمى ، القرار التربوى ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

٢٦ – محمد حسن علاوى ، و أسامة كامل راتب . **البحث العلمى فى مجال الرياضة** . – القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧ . – ص ١٩ .

٢٧ – كما جاء فى : لوفيل ، ك . ، ولوسون ، ك. س. **حتى نفهم البحث التربوى** / ترجمة إبراهيم بسيونى عميرة . – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . – ص ٢٩ .

٢٨ – نفس المصدر ، نفس المكان .

٢٩ – سيف الإسلام مطر . « البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية » . – **دراسات تربوية** . – ج٢ (مارس ١٩٨٦) . – ص ١٨٧ – ٢٣١ .

٣٠ – De Landsheere, G. «History of educational research». – in : **The International encyclopedia of education**, op., cit., p. 1588-1596.

٣١ – لاتابى ، بابلو . « تطبيق البحوث التربوية وقياس مدى نجاحها وفاعليتها » / ترجمة حمدى أحمد النحاس . – **مستقبل التربية** . – ع٣ (١٩٨١) . – ص ٣٤ – ٤٥ .

٣٢ – عوض توفيق ، وإحسان ناصف . **التجريب التربوى : دراسة توثيقية** . – القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٧ – ص ١٠ .

٣٣ – فؤاد عبد اللطيف أبو حطب . **دراسة مسحية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات** : تقرير عن البحث من أول أكتوبر ١٩٨٤ – ٣٠

سبتمبر ١٩٨٥ . - القاهرة : فؤاد ، (سبتمبر ١٩٨٥) . - (تقرير بخط اليد غير منشور) .

٣٤ - لاتابى ، بابلو ، مصدر سابق .

٣٥ - نفس المصدر .

٣٦ - أحمد فتحي سرور . **استراتيجية التعليم فى مصر** . - القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧ . - ص ١١٢ .

٣٧ - As cited in : Fernig, op, cit., p. 18.

٣٨ - عبد الغني النورى . « أساسيات البحث التربوى » فى : **محاضرات فى البحث التربوى** . - الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٢ . - ص ٢٩ - ٦١ .

٣٩ - نفس المصدر .

٤٠ - Fernig, op. cit., p. 18.

٤١ - Findlay, M.A, «Information for educational research». in : **The International encyclopedia of education**, op. cit., p. 1569-1600.

٤٢ - محمد منير مرسى . **الإدارة التعليمية وتطبيقاتها** . - ط٢ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٧ . - ص ١١ .

٤٣ - مجيد دمعة « بعض الاتجاهات المعاصرة فى القيادة التربوية » . فى : **الاتجاهات العالمية المعاصرة فى القيادة التربوية** . - الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٧٤ . - ص ٢١ - ٤٨ .

٤٤ - محمد منير مرسى ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

٤٥ - إميل فهمى حنا شنودة ، القرار التربوى ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

٤٦ - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا . « **إعداد وتنمية الكوادر القيادية فى الإدارة التعليمية** ».- **صحيفة المكتبة** - . - مج١٥ ، ع٣ (أكتوبر ١٩٨٣) - ص ٣٣ - ٥٩ .

٤٧ - أنظر : أحمد فتحي سرور . استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .

٤٨ - جابر محمود طلبة . **البحث التربوى فى مصر وعلاقته بالممارسة التربوية فى النظام التعليمى** : دراسة تحليلية للواقع والطموح . - المنصورة : دار الوفاء ، ١٩٩١ . - ص ٣٧ .

٤٩ - عزيز حنا داود . **دراسات وقراءات نفسية وتربوية** (١) . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . - ص ٤١ .

٥٠ - محمد الأحمد الرشيد . « مهام كليات التربية فى المملكة العربية السعودية فى إعداد المعلمين للتعليم العام وتدريبهم أثناء الخدمة وتطوير أعمالهم » . - **المجلة العربية للبحوث التربوية** . - مج٦ ، ع١ (يناير ١٩٨٦) . - ص ٤١ - ١١٤ .

٥١ - فاروق حمدى الفرا . « اتجاهات الكفاءات والدور المستقبلى للمعلم فى الوطن العربى » . - **رسالة الخليج** . - س٥ ، ع١٤ (١٩٨٥) . - ص ٢٨٥ - ٣٠٦ .

٥٢ - محمد سمير حسانين . **التعليم الثانوى : ماضيه وحاضره واتجاهات مستقبله : بحث ميدانى**.- طنطا : مؤسسة سعيد للطباعة ، ١٩٧١ . - ص ١١٩ .

٥٣ - المصدر السابق ، ن . م .

٥٤ - المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

٥٥ - المصدر السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

٥٦ - عبد الرحمن عبد الرخمن النقيب ، واسماعيل محمد دياب . **التأهيل التربوى فى مصر : دراسة تقويمية لإحدى الدورات** . - القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ . - ص ٢٦ .

٥٧ - المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٥٨ – أحمد إبراهيم أحمد . **الإشراف المدرسى : من وجهة نظر العاملين فى الحقل التعليمى** « الموجهين – المديرين – النظار – المعلمين – التلاميذ » . – القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧ . – ص ١٤٤ .

٥٩ – المصدر السابق ، ن . م .

٦٠ – Fering, Leo R., op. cit., p. 12.

٦١ – International Fedration of Free Teacher's Unions; World Confedration of Organizations of the Teaching Profession; World Confedration of Teachers; World Fedration of Teachers Unions. **The Needs of Teachers with regard to Information about Education** — Paris : Unesco, 1977. — p. 15.

٦٢ – Brittain, J.M., **User Studies in Education and the Feasiblity of an International Survey of Information Needs in Education** — Starasbourg. Council of Europe, 1971. — p. 49.

٦٣ – Fering, op. cit., p. 16.

٦٤ – Loc. Cit.

٦٥ – Hall, Noelene, **Teachers, information and school libraries** — IFLA General Confernce, Chicago, 1980. — p. 56.

***



الفصل الرابع

خدمات المعلومات التربوية

- خدمة الإعارة (تداول الأوعية).
- الخدمة المرجعية.
- خدمة المعلومات الرقمية.
- الخدمات الببليوجرافية.
- خدمات الإحاطة الجارية.
- خدمة النشر.
- خدمة الترجمة.
- خدمة التصوير والاستنساخ.
- تدريب المستفيدين.



الخدمات هى المحك الأساسى لفعالية المكتبات ومراكز المعلومات ، إذ أن الغرض الأساسى من وجودها ، وتزويدها بالإمكانات المادية والبشرية ، هو تقديم خدمات وأنشطة تتوافق مع متطلبات المستفيدين ، وتواكب احتياجاتهم من المعلومات . ويوجز فيرنج (Fernig) أنواع الخدمات الرئيسية التى تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات فى المجالات التسعة التالية :

(أ) خدمات الإحالة : وهى الخدمات التى لا تقدم المعلومات جاهزة ومباشرة للمستفيدين ، وإنما تحيلهم إلى المصادر الملائمة التى تتوافر بها المعلومات المطلوبة .

(ب) الخدمات الببليوجرافية : وتقدم معلومات ثانوية للوثائق المنشورة (ويمكن أن تشتمل على مواد غير مطبوعة) ، وهى تيسر على المستفيد اختيار الوثائق التى تلبى احتياجاته وتساعده فى التعرف على محتوياتها . ويمكن لهذه الخدمات أن تركز على حل مشكلة معينة . (الببليوجرافيات المتخصصة) ، أو أن توفر معلومات جديدة فى مجال محدد من مجالات الاهتمامات بصورة دورية (خدمات الإحاطة الجارية) .

(جـ) خدمات تسليم الوثائق : ويقصد بها تقديم الوثيقة كاملة للمستفيد سواء أكانت الأصل أم صورة منه ، أو يعاد إنتاجها بشكل آخر .

(د) خدمات الاستخلاص : وتشكل جزءاً من الخدمات الببليوجرافية عند تناول الوثيقة تناولا وصفيا أو كشفيا . ولكن عندما تحتوى على تفسير أو تأويل

لمحتوى الوثيقة ، فإنها تستخدم كبديل للوثيقة الأصلية ، إذا اشتملت على تقويم ونقد لها .

(هـ) خدمات معلومات البحوث الجارية : وتقدم معلومات مبدئية عن نتائج الدراسات ومشروعات البحوث التى يجرى إعدادها ، قبل نشر وإتاحة وثائق تقاريرها النهائية .

(و) خدمات المعلومات الرقمية : وتقدم معلومات إحصائية مباشرة للمستفيدين .

(ز) خدمات تحليل المعلومات : وتقوم بتلخيص وتقييم المعلومات فى مجال موضوعى محدد ، وتتيح مخرجاتها فى شكل موحد ، أو تعيد حزم ، أو تخليق المعلومات .

(ح) خدمات السؤال والاستجابة (Q&R) : ويمكن أن تسمى أيضاً بخدمات الاستعلام أو الاستفسار . وتقدم ردودا سريعة عن الاستفسارات التى يطرحها المستفيدون كأفراد ، ويقدمها اخصائيو المعلومات المتخصصون ، ويستعينون فى إعداد الردود بمجموعة من مصادر المعلومات الدقيقة والشاملة .

(ط) خدمات موسعة (مميزة) : وهى تقدم حلول لمشكلات المعلومات لدى المستفيدين الذين لا يستخدمون عادة الخدمات السابقة ، حيث تعد حزم المعلومات التى تقابل احتياجاتهم . ويمكن أن يكون الإرشاد والتقييم جزءاً من هذه الخدمات[1] .

ومن جملة هذه الخدمات يمكن التركيز على الخدمات التالية :

١ ـ خدمة الإعارة (تداول أوعية المعلومات) .
٢ ـ الخدمات المرجعية .
٣ ـ خدمة المعلومات الإحصائية .
٤ ـ الخدمات الببليوجرافية .
٥ ـ خدمات الإحاطة الجارية .
٦ ـ خدمات الترجمة .
٧ ـ خدمة التصوير أو الاستنساخ .

ويمكن إضافة خدمة ثامنة ، تزيد من فعالية الخدمات السابقة ، وتوسع من قاعدة المستفيدين بها ، ويقصد بها تدريب المستفيدين على استخدام المكتبات ومصادر المعلومات .

ومما لا شك فيه أن نوعية الخدمات المقدمة ومستواها وفعاليتها تتأثر بالضرورة بثلاثة عناصر مترابطة ، ويؤثر كل عنصر منها فى العنصرين الآخرين ويتأثر بهما . ولقد حدد فتحى عبدالهادى هذه العناصر الثلاث كما يلى :

- خبرة اخصائيى التوثيق والمعلومات القائمين على تقديمها .
- اتساع قاعدة الوثائق أو مصادر المعلومات المتاحة .
- وعى المستفيدين وتفاعلهم مع النظام القائم [٢] .

(أ) خدمة الإعارة (تداول الأوعية) :

تعد خدمة الإعارة الداخلية (الاطلاع داخل المكتبة) ، أو الاستعارات الخارجية من أهم الخدمات التى تقوم بها المكتبات ومراكز المعلومات ، حيث يتم عن طريقها الاستخدام الفعلى لمجموعات المواد المتوافرة ، ومصادر المعلومات المتاحة . وتختلف شروط الإعارة ، سواء أكانت الداخلية أم الخارجية بين كل مكتبة وأخرى ، فلكل مكتبة نظمها الخاصة التى تحدد الإجراءات الإدارية والفنية التى يتم اتباعها . ومن الواجب الإعلان عن هذه الاجراءات ونشرها بين المستفيدين حتى يتسنى لكل منهم الإلمام بها ، للاستفادة من مصادر المكتبة أو مركز المعلومات طبقاً لاحتياجاته .

ومن المعروف أن لائحة الإعارة الخارجية يجب أن تتضمن إجابات واضحة عن التساؤلات التالية :

- من هم المستفيدون الذين يحق لهم الاستعارة من المكتبة ؟
- ما هو عدد الكتب (أوعية المعلومات) التى يسمح بإعارتها ؟ وما هى مدة الإعارة ؟
- ما هى شروط الإعارة ؟

- ما هى الإجراءات والغرامات التى يتخذها قسم الإعارة فى حالة الاخلال بهذه اللائحة ؟
- كيفية إخلاء طرف المستفيدين فى حالة نقلهم أو تركهم العمل فى الجهة التى تتبعها المكتبة ؟

وتعتبر العمليات الإحصائية للإعارات ، سواء أكانت داخلية أم خارجية ، من أهم العمليات التى توضح نشاط وعمل المكتبة أو مركز المعلومات . وتتناول هذه العمليات الجوانب التالية :

عدد الكتب (الوثائق) المعارة طبقاً لموضوعاتها ، عدد المستفيدين وخلفياتهم ومستوياتهم ، عدد الطلبات التى لم تلب لأسباب معينة ، وما إلى ذلك من البيانات التى قد تكون ذات فائدة فى قياس مدى الإفادة من المصادر المتوافرة .

لذلك تحرص المكتبات ومراكز المعلومات على توفير الإحصاءات التى توضح نشاط الاطلاع الداخلى الذى يتم بين جدرانها ، والإعارات الخارجية . وتقوم بتحليلها للتعرف على الاستخدام الفعلى لمجموعات المواد بها ، وعلى مدى الإقبال على كل نوع من أنواع الكتب والمطبوعات والمواد الأخرى ، وإعداد الرسوم البيانية اللازمة .

وتتفق آراء المكتبيين على أن تحليل إحصاءات الاستعارات الداخلية والخارجية بالمكتبة ، يعطى مؤشرات ملموسة عن مدى استخدام المكتبة ومصادرها ، إذ كلما ارتفع عدد الاستعارات وتعددت مجالاتها الموضوعية والنوعية ، دل هذا على فاعلية المكتبة فى تقديم خدماتها للمستفيدين ، وفى هذا يقول حشمت قاسم : « إن تحليل سجلات الإعارة من أقدم الطرق وأكثرها انتشاراً فى دراسات الإفادة من المكتبات ، حيث يمكن بهذا التحليل الكشف عن خصائص المواد المعارة من حيث مجالاتها الموضوعية ولغاتها وتاريخ نشرها »[٣] .

ويمكن وضع نظام للتعاون بين المكتبات أو مراكز المعلومات العاملة بقطاع التعليم، بحيث يتضمن الإعارة بين المكتبات ، التى يمكن أن تتم عن الطريقين التاليين :

١ - الاتفاق بين المكتبات على قبول بطاقات المستعيرين فى مكتبة معينة واعتبارها صالحة للاستعارة فى المكتبة الأخرى والتى هى طرف فى الاتفاق .

٢ - قيام المكتبة التى تنوى الاستعارة بالطلب من المكتبة التى تقتنى المادة المطلوبة بواسطة نماذج معينة ومعدة لمثل هذا الغرض ، وعلى المكتبتين الالتزام بالشروط التى تضعها المكتبة المعيرة على أن يتم تحديد المجالات التالية :

(أ) عدد المواد التى يمكن للمكتبة استعارتها فى المرة الواحدة .

(ب) طريقة ونفقات إرسال المواد وإعادتها .

ومن الطبيعى أن يتطلب الأخذ بأسلوب الإعارة بين المكتبات ، توافر بعض الأدوات المساعدة التى تعين المستفيدين من مكتبة معينة فى التعرف على المصادر المتوافرة بالمكتبة الأخرى الداخلة فى اتفاق التعاون ، ومن هذه الأدوات الببليوجرافيات المتخصصة والعامة ونشرات الإحاطة الجارية .

(ب) الخدمة المرجعية :

الخدمة المرجعية من الخدمات الأساسية فى جميع أنواع المكتبات ومراكز المعلومات ، وتتراوح بين تقديم ردود سريعة وفورية عن أسئلة أو استفسارات المستفيدين ، وبين الردود الأكثر عمقا وشمولا ، والتى يتطلب إعداد الردود عليها استشارة عدد كبير من المصادر ، وعادة ما يستغرق الرد عليها فترة زمنية طويلة نسبيا . كما يمكن أن تقدم المعلومات المطلوبة إلى المستفيد ، أو ترشده إلى المصادر التى يجد فيها المعلومات التى يطلبها ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الخدمة المرجعية يتحدد مجالها فى «تقديم المعلومات المطلوبة أو الإرشاد إلى المصادر الملائمة والتوجيه والمساعدة فى كيفية استخدامها واستخراج المعلومات منها»[٤].

ويتطلب تقديم خدمة مرجعية فعالة مراعاة عدة اعتبارات هى :

- التعرف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستفيدين ، ورصد التغيرات التى يمكن أن تطرأ عليها ، والتنبؤ - قدر الإمكان - باحتياجاتهم المستقبلية من المعلومات .

- اقتناء مجموعة مناسبة وكافية ومتوازنة من كتب المراجع الأساسية ، وتنميتها عن طريق الاستبعاد والإحلال والإضافة للإبقاء على حداثة المعلومات ودقتها وشمولها .

- الربط بين استخدام مجموعة كتب المكتبة ، وبين الإستخدام الشامل لمجموعات المكتبة من المواد فى مختلف الموضوعات .

- التعرف على مصادر المعلومات المتوافرة بالمجتمع ، وتحديد مجالات الاستفادة منها فى الرد على أسئلة واستفسارات المستفيدين .

وتؤدى الخدمة المرجعية دوراً مؤثراً فى الأنشطة اليومية للمكتبة أو مركز المعلومات ، فهى تجمع بين أخصائى المراجع والمستفيد وجهاً لوجه ، حيث تعتمد على الاتصال المباشر بينهما ، وتقديم العون والتوجيه والإرشاد على أسس فردية وإنسانية ، فضلاً عن أنها تحيط أخصائى المراجع بالخدمات الأخرى التى تقدمها المكتبة أو مركز المعلومات ، والتعرف على مدى ملاءمتها لاحتياجات المستفيدين ، وقدرتها على تلبية احتياجاتهم من المعلومات .

ولا تقتصر خدمة المراجع على مجرد تقديم الكتاب أو مادة من المكتبة ، حيث إن هذا يمكن تقديمه من خلال أقسام المكتبة الأخرى ، وإنما تتعدى ذلك إلى تقديم المعلومات المطلوبة فى موضوع معين طبقاً لاحتياجات المستفيدين ، ورداً على استفساراتهم وتساؤلاتهم . وعلى ذلك فإن مسؤوليات أخصائى المراجع تتضمن القيام بالأنشطة التالية :

١ - التعرف على الإمكانات المرجعية المتوافرة بالمكتبة أو مركز المعلومات ، وتنظيمها حتى يمكن الاستفادة الفورية منها فى الرد على استفسارات المستفيدين .

٢ - اقتراح المواد المرجعية التى تضاف إلى مجموعة كتب المراجع لتحديثها .

٣ - تلقى الأسئلة المرجعية التى ترد إلى المكتبة وتولى الإجابة عنها .

٤ - إرشاد الباحثين ورواد المكتبة إلى المواد التى تلبى احتياجاتهم من المعلومات .

٥ - إعداد الببليوجرافيات الموضوعية ، وتجميعها ، وتقديمها للمستفيدين عند الحاجة إليها .

٦ - تدريب الباحثين ورواد المكتبة على استخدام المكتبة ومصادرها .

(جـ) خدمة المعلومات الرقمية :

تشكل خدمة المعلومات الرقمية ، جانبا هاما من جوانب خدمات المعلومات بقطاع التعليم ، حيث إن الكثير من المناشط الوظيفية داخل القطاع يعتمد إلى حد كبير على البيانات الإحصائية الرقمية ، ولقد سبق تناول أهمية الإحصاءات فى التخطيط التعليمى فى الفصل الثالث ، حيث تم التركيز على نوعين من الإحصاءات ، أولهما : يتم إعداده خارج النظام التعليمى ، ويضطلع به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ويتعلق بالجوانب المختلفة للتعداد القومى للسكان ، وثانيهما : يتم إعداده داخل النظام التعليمى ذاته ، وتضطلع به الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى بوزارة التربية والتعليم التى تصدر مجموعة كبيرة من النشرات الإحصائية ، ويتم ايداع نسخ من هذه النشرات بأجهزة المعلومات بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، فضلا عن مكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، إذ ترسل بصفة منتظمة فور صدورها إلى أجهزة الوزارة المركزية والمحلية . وعلى ذلك فإنها متاحة للمستفيدين عند طلبها .

(د) الخدمات الببليوجرافية :

تتضمن الخدمات الببليوجرافية إعداد القوائم البيلوجرافية الشاملة والموضوعية، والكشافات ، والمستخلصات ، وهى من الأدوات المرجعية التى لا يجب أن تخلو منها مكتبة أو مركز معلومات ، ولهذا فإنها تمثل ضرورة يجب توفيرها لزيادة فعالية الخدمات ، واستخدام مصادر المعلومات ذاتها .

١ ـ القوائم الببليوجرافية :

يمكن تعريف القوائم الببليوجرافية بأنها «قوائم تعطى بيانات عن مواد منشورة أو غير منشورة يتم تجميعها وفقا لصلة من نوع ما تربط بين هذه المواد» [٥] ويتبين من هذا التعريف أنه لا بد من وجود صلة تربط بين المواد التى تحتوى علها أية قائمة ببليوجرافية ، وقد تكون هذه الصلة موضوعية ، أو زمانية ، أو مكانية ، أو نوعية .

وبالنسبة لمكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية التى تعد امتدادا لمركز التوثيق التربوى ، الذى كان أول مركز للتوثيق التربوى على مستوى الدول العربية ، وكان له الفضل فى إثارة الاهتمام والوعى بأهمية التوثيق التربوى ودوره فى المجالات التعليمية والتربوية كافة . ويعد هذا المركز الرائد الورشة (Workshop) الذى تدرب بها رواد التوثيق التربوى فى كثير من الدول العربية . ولقد اهتم المركز بإعداد ونشر الببليوجرافيات الموضوعية التى تحصر المواد التربوية المتوافرة لديه ، وبالمكتبات الأخرى ، مثل : مكتبة ديوان عام الوزارة ، ومكتبة كلية التربية بجامعة عين شمس ، فأصدرت « الفهرس العام للمادة التربوية والنفسية فى العالم العربى» عام ١٩٦٤ ، ويتكون من مجلدين :

المجلد الأول : ويتضمن المجموعة العربية للتربية وعلم النفس الموجودة بمكتبة جامعة عين شمس ومكتبة وزارة التربية والتعليم حتى عام ١٩٦١ .

المجلد الثانى : ويتضمن المجموعة العربية للتربية وعلم النفس الموجودة بمركز الوثائق التربوية حتى عام ١٩٦٤ [٦] .

إلى جانب ذلك أصدرت المكتبة بعض الببليوجرافيات ، التى يمكن ذكر بعضا منها فيما يلى :

- دليل الرسائل التربوية والنفسية فى الوطن العربى حتى عام ١٩٧٢ .
- الفهرس الموحد للمادة التربوية والنفسية فى العالم العربى . - ١٩٨٠ .
- التعليم الأساسى : ببليوجرافيا شارحة . ـ ١٩٨١ .

وفى مجال الدوريات أعدت المكتبة الأدلة التالية :

- دليل الدوريات التربوية فى الجمهورية العربية المتحدة . - ١٩٦١ .
- دليل الدوريات التربوية فى الوطن العربى . - ١٩٧٠ .
- الدوريات التربوية العربية : قائمة موحدة بالدوريات المتوافرة فى المكتبات والهيئات التربوية فى العالم العربى . - ١٩٧٣ .
- الدوريات التربوية الأجنبية : قائمة موحدة بالدوريات المتوافرة فى المكتبات والهيئات التربوية فى العالم العربى . - ١٩٧٣ .

كما قام المركز بإعداد مجموعة من القوائم البيليوجرافية العامة أو المتخصصة تلبية لطلب الهيئات المشتغلة بالتربية والتعليم من داخل مصر أو من خارجها ، أو لإثارة الاهتمام بموضوع معين ، ومن أمثلة هذه القوائم ما يلى :

- قائمة ببليوجرافية ببعض تقارير تطور التربية والتعليم فى بعض الدول .
- قائمة ببليوجرافية عن دور المساجد فى التعليم .
- قائمة ببليوجرافية عن مراجع البحث فى موضوع الوسائل التعليمية .
- قائمة ببليوجرافية عن التخطيط التربوى .
- قائمة معرفة بما كتب عن تعليم الفتاة فى السنوات العشر الأخيرة (١٩٥٩ - ١٩٦٩) .
- الدليل البيليوجرافى لمطبوعات وزارة التربية والتعليم (١٩٥٠ - ١٩٦١) . - ١٩٦٢ .

ولقد توقف المركز منذ عام ١٩٨٢ ، عن إصدار المزيد من البيليوجرافيات التربوية والنفسية ، وغيرها ، إلا فيما يتعلق بالمطبوعات التى يصدرها المركز القومى للبحوث والتى تحصر أعمال المركز منذ إنشائه وحتى نقله إلى المركز القومى للبحوث التربوية عام ١٩٧٢ ، ولقد أصدر فى هذا الصدد البيليوجرافيات الثلاث التالية :

ـ أعمال مركز الوثائق والبحوث التربوية من إنشائه عام ١٩٥٥ إلى أن نقلت تبعيته للمركز القومى للبحوث التربوية . ـ د.ت . ـ ٣٠ ص .

ـ دليل أعمال المركز القومى للبحوث التربوية (١٩٧٢ ـ ١٩٨٦) . ـ ١٩٨٧ . ـ ٥٩ ص .

ـ أعمال المركز القومى للبحوث التربوية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧) دليل وتعريف . ـ ١٩٨٨ . ـ ٧٧ ص .

ويشترك جهاز التوثيق والمعلومات التربوية فى إعداد دراسة مسحية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات من هذا القرن ، تحت إشراف أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا حيث يتولى مهمة التوثيق وجمع المعلومات المتصلة بهذه الدراسة ، التى يقوم بها فريق بحث برئاسة الباحث الرئيسى الدكتور فؤاد أبوحطب ، ولقد بدىء فى إعداد هذه الدراسة عام ١٩٨٤ ، وقدرت المدة اللازمة للتوثيق بعام ونصف تبدأ من أول اكتوبر عام ١٩٨٤ ، وحتى آخر مارس عام ١٩٨٦ ، ولقد تم خلال هذه المدة توثيق الرسائل التربوية والنفسية التى أجيزت بكليات التربية منذ عام ١٩٤٦ ، وغيرها من الكليات الجامعية فى مصر حتى عام ١٩٧٣ ، وبلغ عددها ٢٠٣٨ رسالة ماجستير ودكتوراه (٧) .

كما تم الاستعانة فى إطار هذه الدراسة بالكشافات التى سبق أن أعدها جهاز التوثيق والمعلومات التربوية لثلاث دوريات تربوية متخصصة فى مصر ، وهى : صحيفة التربية ، ومجلة التربية الحديثة ، وصحيفة المكتبة .

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تتم حتى الآن ، إلا أن ما تم الانتهاء منه ـ وفقا لتقرير رئيس فريق البحث ـ يعد إنجازا طيبا فى مجال الببليوجرافيات التربوية والنفسية ، ويضاف الى رصيد الببليوجرافيات التى يعدها جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، ولعل تركيز الجهاز على إنجاز هذا العمل وفقا للخطة الزمنية الموضوعة له ، هو السبب الرئيسى فى عدم إصدار ببليوجرافيات خاصة بالجهاز منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن .

٢ ـ الكشــافات :

الكشافات على اختلاف أنواعها أدوات هامة من أدوات العمل المرجعى حيث إنها صممت وأعدت لمعاونة المستفيدين فى الحصول على معلومات عن المصادر التى تتصل بموضوعات بحوثهم واهتماماتهم ، فى أسرع وقت ، وبأقل جهد ممكن ، وتوجد عدة أنواع من الكشافات ، مثل كشافات الكتب والصحف ، والتشريعات ، ولعل أكثرها انتشارا بين أوساط الباحثين والدارسين ، كشافات الدوريات ، وهى «القوائم التى تضبط محتويات الدوريات من المقالات وغيرها ،

سواء أكانت دورية واحدة عبر عمرها كله أو بعضه ، أم مجموعة دوريات عامة أو متخصصة»[٨] . وتقوم بالتحليل الموضوعى والتجميع والضبط البيليوجرافى لمقالات الدوريات ، وتتكون من «سلسلة من المداخل لا ترتب وفق الترتيب الذى تظهر به فى المطبوع وإنما وفق نمط آخر من الترتيب (مثل الترتيب الهجائى) يختار لتمكين المستفيد من ايجادها بسرعة ، مع الوسائل التى تبين موضع أو مكان كل وحدة»[٩] .

ويعتمد مستوى التكشيف على احتياجات وإمكانات وحدات المعلومات ، حيث يمكن أن يغطى الموضوعات الرئيسية فقط ، ويطلق عليه التكشيف العام ، ويمكن أن يغطى جميع الموضوعات التى اشتملت عليها الوثائق ، ولكن يتم تحديدها بمصطلحات عامة ، ويطلق عليه المستوى الوسيط ، ويمكن أن يغطى جميع الموضوعات التى تشتمل عليها الوثيقة ، ويتم تحديدها بمصطلحات متخصصة وبعدد أكبر من الواصفات ويطلق عليه المستوى المتقدم[١٠].

وعلى الرغم من أهمية الكشافات فى المكتبات إلا أن مكتبة ديوان عام الوزارة ومكتبة الوثائق لم يعدا أية كشافات للمواد طوال تاريخهما . أما جهاز التوثيق والمعلومات التربوية فقد أعد الكشافات التالية مرتبة طبقا لتاريخ إصدارها .

- الكشاف التربوى لمقالات الدوريات العربية فى الوطن العربى .
  ويدء فى إصداره عام ١٩٦٩ ، وصدر آخر عدد منه عام ١٩٧٣ .

- فهرس موضوعى لمجلة التربية الحديثة (١٩٤٧ - ١٩٧٣) . - ١٩٨٠ .
- كشاف موضوعى لصحيفة التربية (١٩٥٨ - ١٩٨٠) . - ١٩٨١ .
- كشاف موضوعى لمجلة مستقبل التربية (١٩٧٣ - ١٩٨٠) . - ١٩٨١ .
- كشاف موضوعى لصحيفة المكتبة (١٩٦٩ - ١٩٨٠) . - ١٩٨٤ .

ومما يؤخذ على الكشافات التى أعدتها مكتبة التوثيق والمعلومات التربوية كثرة رؤوس الموضوعات وإدخال المقال الواحد تحت أكثر من رأس موضوع ، مما ضخم الكشافات وزاد من صعوبة استخدامها .

ولأهمية التشريعات فى مجالات البحث فى القطاعات كافة ، حرصت المكتبات ومراكز المعلومات على إعداد كشافات دورية بالتشريعات المتصلة بمجالات اهتماماتها ، حيث أنها تعد «أدوات لا غنى عنها فى توفير وقت وجهد الباحث فى الوصول إلى التشريعات اللازمة»[١١] وقد أصدر جهاز التوثيق والمعلومات التربوية كشافات التشريعات التربوية التالية :

- الفهرس الأبجدى الموضوعى للقوانين والقرارات والمنشورات العامة والكتب الدورية . - ١٩٥٧ .
- التشريع التربوى : مجموعة نصوص القوانين وقرارات رئيس الجمهورية وقرارات رئيس الوزراء والقرارات الوزارية الصادرة فى المدة من أول يناير إلى يونيو ١٩٦٥ . - ١٩٦٦ .
- أهم القوانين والقرارات الوزارية الصادرة فى ميدان التربية والتعليم خلال عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩ . - ١٩٧٠ .
- التشريع التربوى : كشاف موضوعى لمجموعة القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأعمال وزارة التربية والتعليم الصادرة خلال عام ١٩٧٣ . - ١٩٧٣ .

ويلاحظ أن هذه الكشافات غير منتظمة الصدور ، وقد يكون من المناسب إعداد كشاف شامل للتشريعات واللوائح التى تحكم أنشطة العمل بوزارة التربية والتعليم خلال الأربعين عاما الماضية (١٩٥٠ - ١٩٩٠) التى جمعتها وأصدرتها

اللجنة المشكلة بقرار وزير التعليم رقم (٢١٥) لسنة ١٩٨٨ ، فى أغسطس عام ١٩٩٠ . حيث إن التشريعات واللوائح التى احتوى عليها الكتاب رتبت تنازليا وفقا لتواريخ صدورها ، ولم يتم تصنيفها موضوعيا .

٣ ـ المستخلصات :

يعرف المستخلص بأنه «تمثيل مختصر ودقيق لمحتويات الوثيقة دون تفسير أو نقد وبدون تمييز لكاتب المستخلص» [١٢] وتحقق عملية الاستخلاص ثلاثة أغراض هى :

- ـ بث المعلومات .
- ـ اختيار المعلومات بواسطة المستفيد النهائى .
- ـ استرجاع المعلومات وبخاصة فى أنظمة التخزين واسترجاع المعلومات المحسبة [١٣] .

وتحدد المواصفات القياسية العربية فى التوثيق هذه الأغراض بتفصيل أكثر على النحو التالى :

«١ ـ تحديد مدى الصلة بالوثيقة :

إن المستخلص الجيد يمكن القراء من تحديد المحتوى الأساسى للوثيقة بسرعة وبدقة ، ومن تقرير مدى صلة الوثيقة باهتماماتهم ، ومن ثم تقرير مدى الحاجة لقراءة الوثيقة كاملة .

٢ ـ تحاشى قراءة النص الكامل للوثائق الهامشية :

يحصل القراء الذين تمثل الوثيقة اهتماما هامشيا بالنسبة لهم على معلومات كافية من المستخلص مما يجعل قراءتهم للوثيقة بكاملها غير ضرورية .

٣ ـ فائدة البحث عن كامل النص باستخدام الحاسوب .

تعتبر المستخلصات مهمة للبحث عن كامل النص باستخدام الحساب لأغراض الإحاطة واسترجاع المعلومات» [١٤] .

ويوجد نوعان من المستخلصات هما :

١ ـ المستخلصات الكشفية أو الدلالية (Indicative) :

وهى مستخلصات موجزة يتم إعدادها بقصد تيسير مهمة المستفيد فى الحكم على مدى قيمة الوثيقة ، وما إذا كان عليه الاطلاع على الوثائق ذاتها أم لا ، وكثيرا ما يطلق على نشرات استخلاص هذا النوع «التعريف بالوثائق» .

٢ ـ المستخلصات الإعلامية (Informative) :

وهى التى تزود المستفيد بالمعلومات الكمية والنوعية الواردة بالوثائق ، وغالبا ما يستغنى عن الرجوع إلى الوثائق .

وكما تبين من هذا العرض أن المستخلصات لها أهمية قصوى فى المكتبات ، وخاصة المكتبات المتخصصة ، والتى يعتمد عليها الباحثون فى الحصول على احتياجاتهم من المعلومات . وعلى الرغم من الأهمية الجلية لها ، فإن مكتبة ديوان عام وزارة التربية والتعليم ومكتبة الوثائق لم يصدرا أية نشرة مستخلصات ، فضلا عن عدم وجود خطط مستقبلية لإعدادها .

أما جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، فقد اهتم بالمستخلصات منذ نشأته ، وأصدر بعضا منها على فترات متقطعة من تاريخه ، ومن أبرز هذه النشرات ما يلى :

ـ «الاتجاهات التربوية المعاصرة» وبدىء فى إصدارها عام ١٩٦١ ، وكانت تحتوى على مجموعة من الدراسات التربوية وأخبار المؤتمرات التربوية العربية ، ومستخلصات البحوث التربوية فى الدول العربية ، فضلا عن ترجمة هذه المستخلصات إلى اللغة الانجليزية .

ـ «نشرة النقد التربوى» وهى نشرة استحدثت عام ١٩٧٠ وكان الهدف منها عرض مستخلصات لوثائق عربية أو أجنبية ، والتعليق عليها ، ونقد ما جاء بها من بيانات ومعلومات وآراء ، وكان مخططا لها أن تصدر مرة أو مرتين فى العام ، إلا أنها توقفت بعد صدور عدة أعداد منها .

- «نشرة المستخلصات التربوية» وصدر العدد الأول منها عام ١٩٦٨ ، وتحتوى على مجموعة من المستخلصات التربوية باللغة العربية عن مقالات الدوريات الأجنبية المختلفة .

وتعد هذه النشرات من الأدوات الببليوجرافية الرائدة فى مجال التوثيق والإعلام التربوى ، ولكن مما يؤسف له عدم انتظام صدورها ، وتوقفها بعد صدورها ، بعدد من السنوات . ويمكن إرجاع أسباب هذا التوقف عن الصدور إلى عدة معوقات ، من أهمها عدم انتظام ورود الدوريات الأجنبية إلى المكتبة لعدم توافر النقد الأجنبى اللازم للاشتراك بها ، وخلو جهاز التوثيق والمعلومات التربوية من المترجمين ، بعد نقل أو إعارة المترجمين الذين كانوا يعملون به ، فضلا عن قلة المكتبيين المتخصصين العاملين بالمكتبة .

وإلى جانب هذه النشرات ، أصدرت مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية المستخلصات التالية :

- الرسائل التربوية والنفسية : تعريف بالرسائل التربوية والنفسية التى اجازتها جامعات الجمهورية العربية المتحدة لورقتى الماجستير والدكتوراه حتى عام ١٩٦٤ . - ١٩٦٧ .

- الرسائل الجامعية التربوية : دليل وتعريف : وتتكون من ثلاث مجلدات ، يغطى المجلد الأول الأعوام من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ ، ويغطى المجلد الثانى عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، ويغطى المجلد الثالث عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩ . ولقد صدرت المجلدات الثلاثة فى الأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ على الترتيب .

- رعاية المعوقين : توثيق واستخلاص . - ١٩٨٠ .

- العلوم والرياضيات : دليل وتعريف برسائل تربوية أجيزت بكليات التربية . - ١٩٨٠ .

- العلوم والرياضيات : دليل وتعريف بالدراسات والأبحاث وتوصيات مؤتمرات ولجان . - ١٩٨٠ .

- طفل ما قبل سن الالزام : تعريف واستخلاص رسائل جامعية : دراسات وبحوث ومؤتمرات . - ١٩٨٢ .
- محو الأمية وتعليم الكبار جـ ١ : مستخلصات لدراسات وبحوث . - ١٩٨٠ .
- محو الأمية وتعليم الكبار ، جـ ٢ : التشريعات الصادرة فى البلاد العربية . - ١٩٨٠ .
- محو الأمية وتعليم الكبار : جـ ٣: مستخلصات للرسائل الجامعية . - ١٩٨٠ .

ومما لا شك فيه أن الاستمرار فى إصدار هذه المستخلصات ، واستكمال ما بدأ منها ، فضلا عن إعادة إصدار النشرات المتوقفة وتطويرها ، يضيف مصادر ببليوجرافية هامة تزيد من فرص الاستفادة من مصادر المعلومات المتاحة ، ويقتضى هذا وضع خطة لتزويد مكتبة الجهاز بالحديث من مصادر المعلومات المختلفة ، وخاصة الدوريات التربوية والنفسية والبحوث والدراسات التربوية التى تعدها الهيئات ومراكز البحوث ، حتى يمكن تزويد المستفيدين بأحدث الاتجاهات التربوية التى يموج بها الفكر التربوى المعاصر .

(هـ) خدمات الإحاطة الجارية :

تهدف خدمات الإحاطة الجارية إلى إعلام المستفيدين بصورة دورية بالمواد الحديثة التى تقابل اهتماماتهم الموضوعية ، وتلبى احتياجاتهم من المعلومات الحديثة ، وتعرف بأنها «نظم استعراض الوثائق المتاحة حديثا ، واختيار المواد الملائمة لاحتياجات الفرد أو الجماعة ، وتسجيلها حتى يمكن إرسال إخطارات للأفراد أو الجماعات محل الاهتمام»(١٥) ويعنى هذا التعريف التعرف على احتياجات المستفيدين ، وتحديد مجالاتها الموضوعية بدقة ، واختيار المواد الحديثة التى تلبى اهتماماتهم ، ومن ثم إخطارهم بها بصفة دورية . ويمكن أن يتم هذا الإخطار عن طريق نشرات دورية ، أو الاتصال بالمستفيدين بوسائل الاتصال الممكنة .

أما فيما يتعلق بالبث الانتقائى للمعلومات (SDI) فهو صيغة متقدمة ومتطورة للإحاطة الجارية ، وتم تعديلها وتطويرها لمقابلة احتياجات المستفيد الفرد .

ولهذا فإن الوفاء بمتطلباتها على أسس فردية يستلزم التعرف على سمات (Profile) المستفيد لتحديد اهتمامه وكنه المعلومات التى يرغب فى تلقيها عن طريق خدمة بث معلومات منتقاة وثيقة الصلة باهتماماته وأغراضه ، وذلك خلال مدة مناسبة من الزمن (١٦) .

ويمكن القول بأن خدمة الإحاطة الجارية تقتصر فى مكتبة ديوان عام الوزارة ومكتبة الوثائق على إصدار نشرة الإضافات السنوية التى تعدها المكتبتان ، ويتم توزيعها على نطاق ضيق ، أما جهاز التوثيق والمعلومات التربوية فقد كان يصدر «نشرة الإعلام التربوى» منذ عام ١٩٦٥/٦٤ ، وحدد الهدف منها فى الإعلام السريع بالأخبار التربوية ومؤتمراتها ، وعرض مستخلصات لأحدث مقتنيات الجهاز من كتب ووثائق ، وقام بتطويرها عام ١٩٧٢ بحيث تتضمن بعض شئون التربية فى الوطن العربى بلغات أجنبية للإعلام بجهود الدول العربية فى مجال التطوير التربوى ، وقد توقفت هذه النشرة مثل غيرها من النشرات ، بعد إصدار عدة أعداد منها .

أما بالنسبة للبث الانتقائى للمعلومات ، فالأمر أكثر صعوبة ، إذ إضافة للأسباب السابقة ، فإن من الصعب وضع نظام يدوى لتحديد السمات الموضوعية لكل مستفيد على حدة ، كما لا يمكن الاعتماد على ذاكرة الأخصائيين فى تذكر هذه السمات ، حيث إن العقل البشرى لا يتسع لتذكر السمات الموضوعية إلا بعدد محدود من الأفراد . ولذلك فإن تقديم خدمات البث الانتقائى للمعلومات تتطلب استخدام الحاسب الآلى غير المتوافر حاليا بالمكتبات الثلاث .

(و) النشـــر :

يمثل النشر أهمية خاصة بمراكز التوثيق والمعلومات ، خاصة تلك التى تتبع هيئات بحثية ، أو ترتبط بمؤسسات تنتج معلومات ، إذ من المعروف أن المعلومات لا تستهلك ، بل إن استخدامها يؤدى إلى مزيد من المعلومات ، عن طريق إنتاج وتوليد معلومات جديدة . كما أن أجهزة التوثيق والمعلومات ذاتها تقوم بنشر ما تنتجه من أدوات ببليوجرافية بصورة دورية لمتابعة أحدث الاتجاهات والمعلومات والتطورات. ومن أمثلة ذلك ما تنشره الشبكة الدولية للإعلام التربوى

(INED) التابعة لمكتب التربية الدولى (IBE) ، والتى تعنى بالتوثيق والإعلام التربوى فى مختلف دول العالم . وتعمل على «تزويد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عما يجرى فى المجال التربوى وذلك بجلب هذه المعلومات من كل دولة ومن كل مصدر وعلاجها بالصيغ الملائمة ثم توزيعها على كل الأجهزة المنخرطة فى الشبكة»[١٧]. وتصدر هذه الشبكة النشرات الدورية التالية :

- النشرة الببليوجرافية وهى ربع سنوية ، وتصدر عن الحاسب الآلى .
- المجلة الببليوجرافية المتخصصة ، وهى ربع سنوية ، وتصدر فى ثلاث لغات (الانجليزية والفرنسية والأسبانية) ويخصص كل عدد منها لتغطية موضوع معين من الموضوعات التربوية .
- النشرة الداخلية للشبكة الدولية للإعلام والتوثيق التربوى ، وهى ربع سنوية وتتناول أنشطة الشبكة ، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى التى تتصل بالتوثيق والإعلام التربوى .

وإلى جانب هذه النشرات الدورية ، أصدرت الشبكة بالتعاون مع مكتب التربية الدولى عدة مطبوعات فى سلسلة (IBEDATA) منها : دليل مراكز التوثيق والمعلومات التربوية ، ودليل مرافق التوثيق والمعلومات عن تعليم الكبار .

ومن نماذج النشر الأخرى التى تتولاها مراكز التوثيق والمعلومات التربوية ، منشورات مركز مصادر المعلومات التربوية بالولايات المتحدة (ERIC) الذى يصدر كشافين رئيسيين للمادة التربوية ، اكتسبا شهرة عالمية وهما :

- مصادر فى التربية : Resource in Education (RIE) .

ويصدر شهريا منذ عام ١٩٦٦ ، ويقوم باستخلاص وتكشيف أحدث الوثائق التربوية المتميزة ، ويحتوى كل عدد على حوالى ١٢٠٠ مادة .

- الكشاف الجارى للمجلات التربوية : Curent Index to Journals in Education (CIJE) .

وتصدر أعداده شهريا منذ عام ١٩٦٩ ، ويقوم بتكشيف مقالات أكثر من ٧٠٠ دورية تمثل محور الأدب التربوى ، ويتم تكشيف أكثر من ٢٠٠٠٠ مقالة سنويا [١٨] .

أما بالنسبة للنشر فى مكتبات ديوان وزارة التربية ، فإن مكتبة الوزارة ومكتبة الوثائق لم ينشرا أية مطبوعات ، إلا أن الحال يختلف بالنسبة لجهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، حيث تولى نشر الكثير من الدراسات والبحوث والتقارير التى يتم إعدادها بالمركز القومى للبحوث التربوية ، وذلك عن طريق إدارة النشر التى تتبع الجهاز ، كما أنه قام حتى قبل ضمه إلى المركز القومى للبحوث التربوية عام ١٩٧٢ ، وحين كان يشكل أحد أقسام الإدارة العامة للبحوث الفنية والمشروعات بالوزارة ، بنشر ٢٣٠ عملا .

ويبلغ عدد منشورات جهاز التوثيق والمعلومات التربوية فى عهديه ، قبل وبعد تبعيته للمركز القومى للبحوث التربوية ، وعلى مدى إثنتين وثلاثين عاماً (١٩٥٥ - ١٩٨٦) ٤٤٢ عملاً وفقاً للبيان التالى :

- مركز الوثائق والدراسات التربوية (١٩٥٥ - ١٩٧٢) ٢٣٠ عملاً .
- جهاز التوثيق والمعلومات التربوية (١٩٧٢ - ١٩٨٦) ٢١٢ عملاً .[١٩]

ويلاحظ من هذه الأعداد المؤشرات التالية :

- تبلغ النسبة المئوية للأعمال التى أصدرها جهاز التوثيق والمعلومات التربوية قبل تبعيته إلى المركز القومى للبحوث التربوية حوالى (٥٢٪) ، بينما تبلغ نسبة الأعمال التى أصدرها بعد تبعيته له حوالى (٤٨٪) من جملة الأعمال التى أصدرها خلال اثنتين وثلاثين عاماً .
- يبلغ متوسط عدد الأعمال التى تنشر سنوياً حوالى أربعة عشر عملاً خلال هذه المدة .

ولا تتاح مطبوعات المركز القومى للبحوث التربوية عن طريق البيع للأفراد أو الهيئات ، وإنما يتم إرسالها مجانا إلى ٢٤٢ هيئة أدرجت فى قائمة إرسال معتمدة ، وفق البيان التالى :

الهيئات	العدد
ـ أجهزة ديوان عام وزارة التربية والتعليم	٧٥
ـ المديريات والإدارات التعليمة	٥٦
ـ مكتبات الجامعات	١٤
ـ كليات التربية بالجامعات	٢٣
ـ كليات التربية النوعية	١٢
ـ إدارات وأجهزة خارج نطاق التربية والتعليم لها علاقة بعمل المركز	١٧
ـ هيئات ومنظمات تربوية وطنية	١١
ـ هيئات ومنظمات تربوية بالدول العربية	٢٧
ـ هيئات ومنظمات تربوية دولية وإقليمية	٧

(ز) خدمة الترجمة :

تؤدى خدمة الترجمة إلى تيسير الاستفادة من المواد الأجنبية المتوافرة بالمكتبة أو مركز المعلومات ، حيث تسهم فى إزالة الحواجز اللغوية التى قد تحد أو تعوق الاستفادة الكاملة منها نتيجة لعدم إلمام بعض المستفيدين لهذه اللغات . وقد يكون مفيدا ترجمة مستخلصات للوثائق ، خاصة نتائج البحوث ومقالات الدوريات ، والنشرات التربوية ، وأعمال المؤتمرات ، بدلا من ترجمتها ترجمة كاملة ، لعرض أكبر عدد ممكن منها لتوسيع قاعدة الاستفادة بها . كما أنه من المفيد إصدار نشرة مستخلصات دورية بالمواد المتوافرة باللغات الأجنبية لاتاحة الفرص الكافية للمستفيدين للتعرف عليها ، ومن ثم اختيار ما يوافق احتياجاتهم منها .

- ولأهمية تقديم خدمة ترجمة فعالة ومثمرة ، تحرص مراكز المعلومات المتطورة على تعيين مترجمين على الأقل ، أحدهما للغة الانجليزية ، والآخر للغة الفرنسية .

(ح) خدمة التصوير والاستنساخ :

أصبح تصوير المستندات والوثائق من الأمور المألوفة فى حياتنا اليومية ، فقد انتشرت آلات تصوير المستندات الحديثة التى تستخدم الأوراق العادية فى التصوير ، حيث يتم استخراج نسخ واضحة منها تضاهى الأصل . ومن المفيد أن تقتنى المكتبة أو مركز المعلومات آلة تصوير أو أكثر للوفاء باحتياجات المستفيدين فى الحصول على نسخ من المواد التى يرغبون فى الاحتفاظ بها . وغالبا ما تكون هذه الوثائق نشرات أو مقالات الدوريات ، أو تقارير ونتائج البحوث ، أو فصولا مختارة من الكتب . إلا أنه يجب الحرص على عدم تصوير كتب كاملة ، إذ أن هذا يتعارض مع حقوق التأليف والنشر .

ويعتبر التصوير والاستنساخ من الخدمات الهامة التى تحرص المكتبات ومراكز المعلومات على تقديمها للمستفيدين منها « حيث يساهم فى حل الكثير من المشكلات المتعلقة بالتزويد والاختزان والمحافظة على المجموعات وتيسير الاستفادة منها واستخدامها . وهناك من يرى أنه من المنتظر الانتشار السريع لأساليب الاستنساخ الحديثة أن يلعب دوراً فى رفع كفاءة البحث العلمى لا يقل أثراً عما حققه اختراع الطباعة منذ خمسة قرون مضت . وتدخل الجوانب النظرية والتطبيقية لهذه العمليات فى نطاق اختصاص مجال جديد يسمى علم الاستنساخ »[٢٠] .

ويمثل التصوير والاستنساخ وسيلة من وسائل المحافظة على أوعية المعلومات من التلف ، خاصة الوثائق التى يصعب تركها فى متناول المستفيد بشكلها الأصلى ، لندرتها ، أو لقلة نسخها ، أو لضخامة حجمها . كذلك فإن التصوير والاستنساخ قد يكون الوسيلة المثلى لمضاعفة عدد نسخ الوثائق بالمكتبات ومراكز المعلومات ، حيث إنه « يتيح أكثر من نسخة ، ومن ثم يسهل توزيع المصورات أو المنسوخات على أكثر من فرد ، أو أكثر من قسم من أقسام المؤسسة التى يتبعها المركز »[٢١] .

وتتبع المكتبات ومراكز المعلومات طريقتين فى تلبية احتياجات المستفيدين من

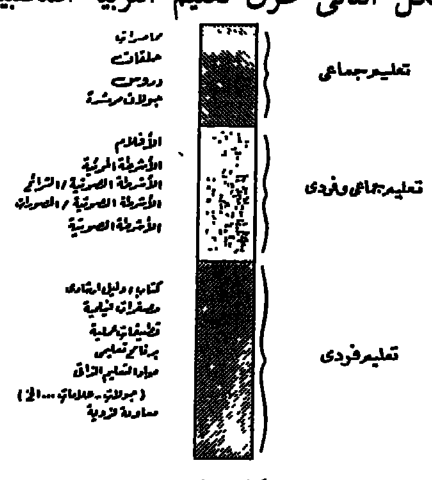
خدمة التصوير والاستنساخ ، وتتمثل الطريقة الأولى فى التصوير والاستنساخ الداخلى للأوعية المعلومات التى تقتنيها المكتبة . وعادة ما تكون فورية عند طلب المستفيد ذلك . أما الطريقة الثانية فإنها أكثر تعقيداً وتتصل بالتصوير والاستنساخ الخارجى لمقتنيات مكتبات أخرى ، ومن الطبيعى أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق اتفاق تعاون بين المكتبة والمكتبات الأخرى ، بحيث يمكن تبادل عمليات التصوير والاستنساخ بما يحقق تلبية احتياجات المستفيدين منها خلال فترة زمنية محددة . ويتطلب هذا التعاون وجود أدوات ببليوجرافية متاحة للمستفيدين لاختيار المواد التى يرغبون فى الحصول على نسخ مصورة منها .

وإذا قررت المكتبة أو مركز المعلومات تقديم خدمة التصوير والاستنساخ ، فإن عليها أن تعد تنظيماً يحدد الاجراءات الواجب اتباعها للتصوير داخل المكتبة وخارجها ، والخدمات التى تقدمها للهيئات العلمية والأفراد ، وتحدد المواد التى يجوز تصويرها ، أو تصوير بعضها ، والمقابل الذى سوف تحصل عليه ، وهل يكون مبادلة أم غير ذلك . كما يشمل تحديد الأسعار لكل صفحة أو لقطة يتم تصويرها .

(ط) تدريب المستفيدين على مهارات استخدام المكتبات :

يستطيع المستفيدون من خدمات المعلومات الوصول إلى المصادر التى يحتاجون إليها بأنفسهم ودون الاستعانة بالمتخصصين بالمكتبات أو مراكز المعلومات ، إذا توافرت لهم الخبرات المكتبية ، واكتسبوا المهارات التى تمكنهم من استخدام المكتبات ومصادرها استخداما صحيحا . وتكتسب هذه المهارات والخبرات عن طريق المحاولة والخطأ عند استخدام المكتبات ، أو عن طريق الاعتماد على النفس فى اكتسابهم لها «التعلم الذاتى» ، أو عن طريق التدريب الرسمى الذى يقدمه أمناء المكتبات للمستفيدين ، وطبقا لاحتياجات كل مستفيد على حدة ، أو عن طريق التعليم المكتبى الرسمى الذى تقدمه المؤسسات التعليمية لتلاميذها وطلابها .

ويعنى التدريب على استخدام المكتبة ، أو ما أصطلح على إطلاق «التربية المكتبية» عليه «إمداد الفرد بالمهارات الأساسية لاستخدام الكتب والمكتبات ومراكز المعلومات استخداما وظيفيا يساعده على الحصول على أية معلومة يتطلبها الموقف سواء للتعليم أو الترفيه أو إتقان العمل»[٢٠] وتتضمن التربية المكتبية ثلاثة مجالات رئيسية ، هى : التعرف على المكتبة وخدماتها ، والتعليم الببليوجرافى ، والتعرف على مصادر المعلومات فى المجتمع ، ويتم تعليمها أو التدريب عليها باتباع عدة طرق تندرج تحت ثلاثة أساليب : التعليم الجماعى ، والتعليم الفردى ، والتعليم الذى يجمع بين هذين الأسلوبين ، وهو التعليم الجماعى والفردى ، ويبين الشكل التالى طرق تعليم التربية المكتبية للجماعة والفرد .



شكل رقم (٥)

طرق تعليم التربية المكتبية (التدريب على استخدام المكتبة) للجماعة والفرد[٢١]

ومما لا شك فيه أن تدريب المستفيدين على استخدام المكتبات ، وعلى تناول المعلومات ، وتعريفهم بالخدمات المكتبية المتاحة فى المجتمع ، أو خدمات المعلومات المتوافرة خصيصا لهم ، يؤدى إلى فعالية خدمات المكتبات والمعلومات واستخدامها استخداما إيجابيا لتحقيق الأغراض التى استهدفت من أنشائها وتوفيرها . وفى هذا يقول حشمت قاسم إن «تدريب المستفيدين أهم ضمانات الإفادة الفعالة من ثروة المعلومات»[٢٢] .

***

هوامش ومراجع الفصل

١ Fernig, Leo R. **The Place of informaiton in educational development.** — Paris : Unesco. — — 1980. — p. 36-37.

٢ – محمد فتحى عبد الهادى . **مقدمة فى علم المعلومات** . – القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ . – ص ١٤٣ .

٣ – حشمت قاسم . **خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها** . – القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٤ . – ص ٤٧٣ .

٤ – محمد فتحى عبد الهادى . **مقدمة فى علم المعلومات** ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

٥ Maureen, Nimon. «Reference work in the school library» in : **School Librarianship**, ed. by – John Cook. — Sedney : Pergamon Press, 1981. — p. 110-131.

٦ – بدر الديب ، ومحمد محمد داود ، وعزرا جورجى . **الفهرس العام للمادة التربوية والنفسية فى العالم العربى** . – القاهرة : مركز التوثيق التربوى ، ١٩٦٣ . – جزآن .

٧ – انظر : فؤاد عبد اللطيف أبو حطب ، **دراسة مسحية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات** : تقرير عن البحث عن الفترة من أول أكتوبر ١٩٨٤ – ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ . – القاهرة : فؤاد ، ١٩٨٥ . (تقرير بخط اليد غير منشور) .

٨ – سعد محمد الهجرسى . **المكتبات وبنوك المعلومات : فى مجمع الخالدين وحديث السهرة** . – القاهرة : البيت العربى للمعلومات ، ١٩٨٦ . – ص ٢٧ .

٩ - محمد فتحى عبد الهادى ، **التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات** .
- جدة : مكتبة العلم ، ١٩٨٢ . - ص ١٠ .

١٠ - Guinchant, Claire and Menou, Michel. **General introduction to the techniques of information and documentation work.** — Paris : Unesco, 1983. — p. 124.

١١ - محمد فتحى عبد الهادى ، **التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات** ، مصدر سابق ، ص ١٨٧ .

١٢ - **مجموعة مواصفات القياسية العربية فى التوثيق** . - تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . - ١٩٨٥ . - ص ٨٤ .

١٣ - Guinchant, Claire and Menou, op. cit., p. 134.

١٤ - مجموعة المواصفات القياسية العربية فى التوثيق ، مصدر سابق ، ص ٨٥ .

١٥ - محمد فتحى عبد الهادى ، **مقدمة فى علم المعلومات** ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

١٦ - Guinchant, Claire and Menou, Michel, op. cit., p. 193-194.

١٧ - الشاذلى الفيتورى ، « الإعلام والتربية والتعاون الدولى » . **التربية الجديدة** . - س٩ ، ع٢٧ (سبتمبر - ديسمبر ١٩٨٢) . - ص ١٨ - ٢٥ .

١٨ - Brown, James W., Sitts, Maxine K., and Varborough, Judith. **ERIC : What it can do for you and how to use it.** — Rev. ed. — Stanford : Stanford Center for Research and Development in Education, 1977. — p. 8.

١٩ - المصدر :
مصر - المركز القومى للبحوث التربوية - الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية . **أعمال مركز الوثائق والبحوث التربوية منذ إنشائه عام ١٩٥٥ إلى أن نقلت تبعيته إلى المركز القومى للبحوث التربوية** . - القاهرة : المركز ، د. ت. - ٣٠ ص .

مصر – المركز القومى للبحوث التربوية – الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية . **دليل أعمال المركز القومى للبحوث التربوية (١٩٧٢ – ١٩٨٦)** . – القاهرة : المركز ، ١٩٨٧ . – ص ٥٩ .

٢٠ – محمد فتحى عبد الهادى ، **مقدمة فى علم المعلومات** ، (مصدر سابق) ، ص ١٤٨ .

٢١ – نفس المصدر ، ص ١٥٥ .

٢٢ – شعبان عبد العزيز خليفة « التربية المكتبية .. أساس ثقافة الشعوب » – **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . – س٧ ، ع١ ، (١٩٨٧) . – ص ١٠٢ – ١٠٤ .

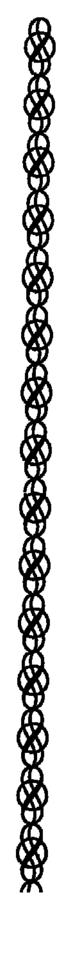
٢٣ – Fjallbrant, Nancy, and Malley, Ian. User education in libraries. — 2nd ed. — London : Clive Bingley, 1984. — p. 44.

٢٤ – حشمت قاسم ، خدمات المعلومات ، (مصدر سابق) ، ص ٤٨٧ .

الفصل الخامس

واقع خدمات المعلومات التربوية فى مصر

- الواقع .
- المستفيدون .



يهدف هذا البحث[1] إلى التعرف على واقع المعلومات التربوية المتوافرة بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ، وتحليل الاحتياجات من المعلومات التربوية ، وأنماط الطلب عليها ، وكيفية تدفقها واختزانها واسترجاعها . والأدوات الببلوجرافية التى تيسر استخدامها ، ومن ثم تقييم خدمات المعلومات القائمة ، وتحديد مدى قدرتها على الوفاء باحتياجات المستفيدين منها .

كما يهدف إلى التعرف على سمات المستفيدين من المعلومات التربوية فى مصر وخصائصهم ، وأشكال مصادر المعلومات التى يفضلون استخدامها ، والمشكلات التى تقابلهم فى الحصول على ما يحتاجونه من معلومات ، والوقوف على مقترحاتهم بشأن توفير المعلومات التربوية ، وتطوير خدماتها . حيث إن أى نظام للمعلومات يعتمد بالدرجة الأولى على قدرته على توفير المعلومات اللازمة للمستفيدين من خدماته ، فضلا عن إمكاناته البشرية والمادية المتوافرة التى تمكنه من مقابلة احتياجات المستفيدين منها بكفاءة .

ويهدف البحث ، إضافة إلى ما تقدم ، إلى وضع خطة لتنمية خدمات المعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر وتطويرها ، مستفيدا من النتائج التى يتم التوصل إليها سواء من الدراسة الميدانية عن واقع الخدمات المتوافرة ، أو من دراسة المستفيدين منها . ومستعينا فى الوقت نفسه بالإمكانات المادية والبشرية المتوافرة ، ومسترشدا بنظم المعلومات التربوية المشهورة سواء على المستوى الوطنى ، أم الإقليمى ، أم الدولى .

أسئلة البحث :

يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية :

١ ـ ما واقع خدمات المعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ؟ وإلى أى مدى تستطيع هذه الخدمات تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات ؟

٢ ـ ما مستوى الإفادة من خدمات المعلومات التربوية المتوافرة بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ؟

٣ ـ ما خصائص المستفيدين من المعلومات التربوية فى مصر ؟ وما أكثر الفئات استخداما للخدمات المتوافرة ؟ وما احتياجاتهم الوظيفية والبحثية من المعلومات ؟

٤ ـ إلى أى مدى يمكن الاستفادة من إمكانات خدمات المعلومات التربوية المتوافرة بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ، فى إنشاء نظام متطور لخدمات المعلومات التربوية ؟

حدود البحث :

يتناول هذا البحث المعلومات عن التعليم «Information about education» وليس المعلومات للتعليم «Infomation for education» كما يحدد خدمات المعلومات بخدمات المعلومات التربوية بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر . وعلى ذلك يركز البحث الحالى على خدمات المعلومات المتوافرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم فى الوقت الراهن والتى يمكن حصرها فى الخدمات الأربع التالية :

١ ـ مكتبة ديوان عام وزارة التربية والتعليم .
٢ ـ مكتبة الوثائق بمتحف التعليم .
٣ ـ الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٤ ـ الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى .

كما تشتمل هذه الخدمات على مكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية ، باعتبارها تقدم خدمات المعلومات للعاملين فى ميدان التربية والتعليم على المستوى المحلى بمحافظات جمهورية مصر العربية .

وتستبعد المكتبات المدرسية بمختلف المراحل التعليمية ، حيث إن الغرض منها تعليمى تربوى وتوفر مصادر المعلومات للتعليم ، بينما البحث الحالى يتناول المعلومات عن التعليم كما سبق القول .

كما تستبعد مكتبات مراكز التدريب الرئيسية التى تقدم خدماتها للدارسين بالبرامج التدريبية ، بما يتفق مع أهداف هذه البرامج ومتطلباتها ، وحكمها فى ذلك حكم المكتبات المدرسية على الرغم من اختلاف المستفيدين فى كل منهما .

وتستبعد مكتبات كليات التربية باعتبارها تهتم أساسا بتلبية احتياجات طلابها وأساتذتها من المواد التى تتصل اتصالا مباشرا بمناهج الدراسة بها . كما تستبعد مكتبات ومراكز المعلومات بقطاع التعليم العالى والجامعى ، حيث إن البحث الحالى يركز على المعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى .

فروض البحث :

يحاول البحث الحالى التأكد من صحة الفروض التالية :

١ ـ الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بخدمات المعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر قاصرة عن تقديم خدمات معلومات تربوية مناسبة لفئات المستفيدين منها .

٢ ـ خدمات المعلومات التربوية المتوافرة بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر لا يتم الاستفادة منها بمستوى مناسب ، كما أنها لا تلبى احتياجات المستفيدين منها .

٣ ـ لا يوجد تنسيق أو تكامل بين مرافق خدمات المعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مما يؤدى إلى تشتيت الجهود والإمكانات ، فضلا عن تكرارها .

٤ ـ توجد فروق فى استخدام مرافق خدمات المعلومات الموجودة بديوان عام وزارة التربية والتعليم تبعا للاختلاف بين فئات المستفيدين .

٥ ـ تطوير خدمات المعلومات التربوية بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ، والإعلام بها ، وتزويد المستفيدين منها بالببليوجرافيات والمستخلصات وما فى حكمها يؤدى إلى حسن الانتفاع بها .

خطة البحث :

تتضمن خطة البحث ثلاثة أنواع من الدراسات : الدراسة النظرية ، والدراسة الميدانية لواقع خدمات المعلومات ، ودراسة المستفيدين منها .

١ ـ الدراسة النظرية :

مسح الدراسات السابقة العربية والأجنبية فى مجال المعلومات التربوية ، للكشف عن مختلف الجوانب التى تناولتها هذه الدراسات ، والوقوف على الجوانب الأخرى التى لم تتناولها ، والتى يمكن أن تكون مجالا لدراسات أخرى فى هذا المجال ، وتم الاعتماد فى ذلك على أصول الدراسات العربية السابقة التى تناولت المعلومات التربوية ، فضلا عن أعمال المؤتمرات والندوات والتقارير التى كانت المعلومات التربوية موضوعها الرئيسى . كما اعتمد على المصادر الأجنبية التى تناولت المعلومات والإعلام التربوى ، بالإضافة إلى الببليوجرافيات الحصرية للدراسات الأجنبية ومستخلصاتها المنشورة ، إذا لم يتمكن من الحصول عليها كاملة .

والهدف من ذلك هو الوقوف على الاتجاهات المتطورة فى مجال المعلومات بعامة ، والمعلومات التربوية والإعلام التربوى بخاصة ، فضلا عن

الاطلاع على أهم النتائج ، التى تم التوصل إليها فى البحوث والدراسات السابقة .

٢ ـ الدراسة الميدانية لواقع خدمات المعلومات التربوية :

تتضمن الدراسة الميدانية مسح خدمات المعلومات التربوية الحالية بديوان وزارة التربية والتعليم ، والمديريات والإدارات التعليمية ، والتى سبق تحديدها فى الفقرة الخاصة بحدود البحث ، وتم جمع بيانات الدراسة الميدانية بالطرق التالية :

(أ) تتبع القرارات الوزارية والنشرات العامة الخاصة بالبنية الإدارية والهيكل التنظيمى واختصاصات ومسئوليات مرافق خدمات المعلومات المتوافرة بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر .

(ب) الزيارات الميدانية لمواقع خدمات المعلومات بديوان وزارة التربية والتعليم لتقييم أوضاعها ومستوى خدماتها عن طريق الملاحظة المباشرة .

(جـ) المقابلات الشخصية مع القائمين بالإدارة والإشراف على خدمات المعلومات بديوان وزارة التربية والتعليم للتعرف على أهم المشكلات التى تواجههم ، ومقترحاتهم للتغلب عليها ، وزيادة فعالية الخدمات وتطويرها .

(د) فحص ودراسة سجلات الاستعارات الخارجية والداخلية ، والمترددين عليها ، فضلا عن التقارير السنوية ، خلال ثلاثة أعوام (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) للتعرف على فئات المستفيدين والمواد التى يكثر الطلب عليها سواء للاستعارة الخارجية أم الداخلية .

(هـ) إعداد قائمة فحص تتضمن عناصر المسح المكتبى التى نصت عليها المصادر التى تناولت المسح المكتبى ، وهى :
- التمويل والإنفاق .
- مجموعات المواد .
- المبنى والتجهيزات .

ـ العمليات الفنية والإدارية والأنشطة .
ـ القوى العاملة .
ـ استخدام المكتبة .
ـ خلفيات المكتبة[٢] .

وتطبيقها على مكتبات ديوان وزارة التربية والتعليم ، ومكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية[٣] . وقد تم استيفاء بيانات قوائم الفحص لمكتبات ديوان عام الوزارة ، خلال زيارة الباحث لها ، أما مكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية ، فقد أرسلت قوائم الفحص بالبريد إلى المديريات والإدارات التعليمية من المستوى الأول فقط ، ويبلغ عددها ثنتان وسبعون مديرية وإدارة تعليمية ، حيث قامت إحدى وأربعون مديرية وإدارة تعليمية بالرد ، بنسبة (٥٦,٩٪) من جملة عدد المديريات والإدارات التعليمية ، وأفادت سبع مديرات وإدارات تعليمية منها بعدم وجود مكتبة بها . وعلى ذلك فإن بيانات قائمة الفحص تشتمل على ردود أربع وثلاثين مديرية وإدارة تعليمية فقط تمثل نسبة (٤٧,٢٢٪) من جملة عدد المديريات والإدارات التعليمية من المستوى الأول فى مصر[٤] .

٣ ـ دراسة المستفيدين من خدمات المعلومات التربوية :

نظرا لأهمية دراسة المستفيدين من خدمات المعلومات التربوية ، وما تمثله من ضرورة فى تقييم خدمات المعلومات المتوافرة ، ومن ثم وضع خطة تطوير هذه الخدمات لتلبية احتياجات المستفيدين منها ، فقد تضمن البحث دراسة للمستفيدين . ويقول حشمت قاسم إن «الهدف الأساسى من دراسة الإفادة من المعلومات هو قياس الأداء والتعرف على مدى الفعالية فى تحقيق الأهداف وتحديد اتجاهات التطوير وأهدافه»[٥] .

وقد تم إعداد استبيان لدراسة المستفيدين من خدمات المعلومات التربوية المتوافرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، للتعرف على سماتهم وخلفياتهم ، وتحديد احتياجاتهم من المعلومات ، وأنماط استخدامهم لها ، والتعرف على المشكلات التى تواجههم عند استخدامهم لها ، ومقترحاتهم لحلها ، فضلا عن

معرفة اتجاهاتهم نحو المكتبات ، وتقييمهم لأنفسهم بالنسبة لمهارات تناول المعلومات واستخدام المكتبات . وأخيراً مدى رضائهم عن الخدمات المقدمة ، ومستوى تقديمها .

وتم الاعتماد على مصادر متنوعة فى تصميم الاستبيان ، ومن أهمها المصادر التالية :

(أ) الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الاستبيان ، وهى دراسات المستفيدين من المعلومات التربوية التى تم عرضها فى الفصل الأول من هذا البحث .

(ب) الإطار النظرى للبحث الحالى والذى تناول طبيعة المعلومات التربوية وبيئتها ، ومجالات الإفادة منها .

(جـ) الخبرة العملية للباحث فى مجال العمل بالمكتبات والمعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى .

(د) الكتابات العلمية المرتبطة بإعداد الاستبيانات وتحديد مفرداتها والتأكد من صدقها وثباتها ، ومن أهمها كتابات فورد (Ford)[٦] ، ولوبانز (Lubans)[٧] ، وعبدالباسط حسن[٨] ، وفؤاد البهى[٩] .

الاستبيان فى صورته النهائية :

فى ضوء ما سبق تم إعداد استبيان مبدئى ، يشتمل على ثلاثة محاور تضم سبعا وثلاثين سؤالا ، وللتأكد من صدقه ، وبأنه يقيس ما وضع لقياسه تم استخدام صدق المحكمين ، حيث عرض فى صورته المبدئية على اثنى عشر محكما من المتخصصين فى المكتبات والتربية ، وذلك فى شهر يوليو عام ١٩٨٨ . وقد طلب منهم إبداء الرأى فى الاستبيان من حيث :

- ارتباط مفردات الاستبيان مع الهدف من إعداده .
- مدى شمول مفردات الاستبيان .
- تعديل المفردات التى لا علاقة لها بالهدف من الاستبيان .

ولقد تم الحصول على استجابات السادة المحكمين ، وتعديل بعض المفردات واختصر عدد الأسئلة من سبع وثلاثين سؤالا إلى ثمانى وعشرين سؤالا فقط صنفت فى ثلاثة محاور ، هى :

المحور الأول : المستفيدون من المعلومات التربوية وخلفياتهم (الأسئلة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) .

المحور الثانى : اتجاه المستفيدين نحو المكتبات وخبراتهم المكتبية (الأسئلة : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧) .

المحور الثالث : تقييم المستفيدين لخدمات المعلومات المتاحة بديوان عام وزارة التربية والتعليم (الأسئلة : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) .

كما تم عرض الاستبيان على السادة المحكمين مرة أخرى بعد تعديله فى ضوء آرائهم السابقة لمعرفة مدى الالتزام بهذه الآراء ، ولتعديله للمرة الثانية إذا استلزم الأمر ، وإقرار الاستبيان قبل تطبيقه . وكان هذا العرض الثانى بعد مضى شهرين من تاريخ العرض الأول ، وقد ذكر المحكمون جميعهم مايلى :

- أن الاستبيان بصورته الراهنة يتضمن مفردات ترتبط ارتباطا جوهريا بالهدف من إعداده .
- أن مفردات الاستبيان بحالتها الراهنة صحيحة ودقيقة وشاملة .
- أن التعديلات التى تم إدخالها على الاستبيان قد أثرته وأكدت سلامته وقدرته على قياس ما وضع لقياسه .

وبهذا كله يعتبر الاستبيان صادقا ، وأنه يمكن تطبيقه لقياس استخدام خدمات المعلومات المتوافرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم .

ثبات الاستبيان :

للتأكد من ثبات الاستبيان تم تطبيقه على ثلاثين مستفيدا من خدمات المعلومات بقطاع التعليم ، وتم حساب ثبات الاستبيان عن طريق استخدام معادلة

الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية والأسئلة الزوجية بتطبيق معادلة سبيرمان وبراون (Spearman & Brown) للتجزئة النصفية ، وذلك كما يتضح من المعادلة التالية [١٠] .

معادلة الارتباط =

$$\frac{\text{ن مجـ س ص} - \text{مجـ س} \times \text{مجـ ص}}{[\text{ن مجـ س}^{2} - (\text{مجـ س})^{2}]\ [\text{ن مجـ ص}^{2} - (\text{مجـ ص}^{2})]}$$

معامل الثبات =

$$\frac{\text{ك ر}}{\text{أ} + \text{ر}}$$

حيث ك = عدد أجزاء الاستبيان ، ر = معامل الثبات .

ومن تطبيق المعادلة السابقة اتضح أن قيمة معامل الثبات ٠,٧٨ وهو ثبات مناسب [١١] .

وبعد أن تم التحقق من صدق الاستبيان وثباته أصبح صالحا للتطبيق [١٢] .

عينة الدراسة :

تمكن الباحث عن طريق مسح الدراسات السابقة فى مجال دراسات المستفيدين من المعلومات التربوية ـ التى تم عرضها فى الفصل الأول ـ وعن طريق ملاحظة استخدام خدمات المعلومات القائمة ، فضلا عن خبرته فى مجال العمل بالمكتبات التابعة لقطاع التعليم ، من تحديد أربع فئات أساسية من المستفيدين من المعلومات التربوية ، وهى :

(أ) القيادات التعليمية .
(ب) الباحثون فى مجال البحوث التربوية .
(جـ) موجهو المواد الدراسية والأنشطة التربوية .
(د) المعلمـــون .

ويكاد هذا التصنيف يتطابق مع ما توصلت إليه الدراسات الأجنبية السابق عرضها ، والتى ميزت بين ثلاث فئات من المستفيدين من المعلومات التربوية ، وهى : المديرون ، والباحثون ، والمعلمون . وأضافت الدراسات التى تمت بالمملكة المتحدة فئة رابعة ، هى فئة معلمى المعلمين [١٣] . وإذا تمت المقابلة بين التصنيفين يتبين عدم وجود تناقض بينهما .

(أ) القيادات التعليمية : وتشتمل على المديرين وصانعى السياسة ، وصانعى القرار ومتخذيه وواضعى الخطط التعليمية ، والقائمين على تنفيذها ومتابعتها .

(ب) الباحثون : وهم العاملون فى مجال البحث التربوى ، وقد يكونون من معلمى المعلمين حيث إن هيئات التدريس بكليات التربية يشكلون نسبة كبيرة من مجتمع البحث التربوى .

(جـ) الموجهون : ويكونون فئة وسطى بين القيادات التعليمية والمعلمين حيث يتولون متابعة تنفيذ القرارات التى يتم اتخاذها على مستوى القيادات التعليمية ، ويقومون فى نفس الوقت بمتابعة العملية التعليمية على المستوى الاجرائى بالمدارس ، ، فضلا عن الاشراف الفنى على المعلمين ، وتوجيههم وتقييم أدائهم . وقد يشتركون فى البحث والتجريب التربوى ، أو فى تعليم المعلمين من خلال البرامج التدريبية والورش الدراسية المختلفة .

(د) المعلمون : وهم الفئة التى تتولى التدريس داخل الفصول ويقع عليها العبء الأكبر فى العملية التعليمية ، وقد يكونون من منتجى المعلومات التربوية عندما يدونون ملاحظاتهم عن المناهج الدراسية ، أو من خلال التقارير ، أو من خلال المقالات التى تتضمن خبراتهم التعليمية التى تكونت لديهم اثناء الممارسة الفعلية لعملية التدريس .

وتتكون عينة الدراسة من (١٢٠) مائة وعشرين من العاملين من الفئات الأربع السابق تحديدها ، وروعى تساوى المفحوصين بكل فئة بشكل يحقق التكافؤ بين الفئات الأربع حتى تعطى نتائج ممثلة لجميع أفراد العينة ، وعلى ذلك

تم اختيار ثلاثين مفحوصا من كل فئة .

منهج البحـــث :

نظرا لطبيعة البحث فى تقصى نشأة وتطور خدمات المعلومات بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ، والتعرف على واقعها ، ودراسة المستفيدين من هذه الخدمات ، تمهيدا لوضع خطة تطويرها وتنميتها ، فإنه تم استخدام منهجى البحث التاليين :

١ ـ المنهج الوصفى التحليلى : وهو المنهج «الذى يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا» [١٤] وذلك بهدف مسح خدمات المعلومات المتوافرة بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر ، والتعرف على إمكاناتها البشرية والمادية ، وتقييم مستوى أدائها ، ولدراسة المستفيدين من هذه الخدمات ، للتعرف على الخصائص الأساسية التى يتميزون بها وتحليل احتياجاتهم من المعلومات وأنماط طلبهم لها .

وذلك لتوفير أوصاف دقيقة لمشكلات خدمات المعلومات التربوية ، والتعرف على سلوك المستفيدين منها . وكأساس لتقييم خدمات المعلومات القائمة ، ومن ثم اقتراح التوصيات الكفيلة بحل هذه المشكلات ، وتخطيط خدمات المعلومات التربوية مستقبلا ويستخدم فى إطار المنهج الوصفى التحليلى الدراسات المسحية .

٢ ـ المنهج التاريخى : لتتبع تاريخ خدمات المعلومات التربوية فى مصر ، وتطور هذه الخدمات منذ إنشائها حتى الآن ، لتحديد علاقتها بالوضع الراهن .

نتـائج البحـــث :

أظهر البحث الحالى عددا من المشكلات التى تواجه خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، وتؤثر سلبيا على فعاليتها وقدرتها على تلبية احتياجات المستفيدين منها ، ويمكن تناول أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج فيما يلى :

(أ) واقع خدمات المعلومات بقطاع التعليم :

توصلت الدراسات الميدانية لواقع خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، إلى بعض النتائج الجديرة بالتسجيل والتعليق سواء أكانت تختص بأجهزة المعلومات بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، والتى تمثلها مكتباتها الثلاث ، أم بمكتبات المديريات والادارات التعليمية ، واللذان يشكلان معا محور خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، أولهما على المستوى المركزى ، وثانيهما على المستوى المحلى بالمحافظات ، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلى :

١ - التبعية والتنظيم الإدارى :

تتبع كل مكتبة من مكتبات ديوان عام الوزارة جهة إدارية مختلفة عن الجهة التى تتبعها المكتبة الأخرى ، ولا يتوافر أى شكل من أشكال التنسيق والتكامل بينها لتقديم برنامج موحد لخدمات المعلومات ، يحقق الأهداف المتوخاة منها ، ولكل مكتبة من هذه المكتبات هيكلها التنظيمى الذى يحدد تقسيمات العمل واختصاصاته ومسئولياته . وبينما يتشابه الهيكل التنظيمى بكل من مكتبة ديوان عام الوزارة ومكتبة الوثائق ، يختلف الهيكل التنظيمى لجهاز التوثيق والمعلومات التربوية عنهما .

ويلاحظ أنه بينما لكل من مكتبة ديوان عام الوزارة ومكتبة الوثائق لائحتها الخاصة بها ، فإن مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية لم توضع لها لائحة ، على الرغم من أهميتها فى تنظيم إجراءات الخدمة بها ، وتحديد شروط الإعارة وما إلى ذلك من مجالات الخدمة المختلفة .

أما بالنسبة لمكتبات دواوين المديريات والادارات التعليمية فتتبع توجيه المكتبات المدرسية بها ، وتطبق عليها لائحة المكتبات المدرسية ، إلا فيما يتصل بنسبة الكتب التى تخصم سنويا كنتيجة للجرد السنوى . كما أن هذه المكتبات لايوجد لها هيكل تنظيمى يحدد الاختصاصات والمسئوليات نظرا إلى أنها مكتبات صغيرة ، لا تعدو أن تكون نماذجا للمكتبة المدرسية زيدت الكتب المهنية فيها .

٢ ـ المبنى والتجهيـــزات :

يعد مبنى مكتبة ديوان عام الوزارة مناسبا من حيث المساحة وجودة الاضاءة والتهوية ، ومناسبته لإسكان المواد ، وتوفر مساحات كافية للعمل الفنى والإدارى ، والإجراءات الفنية والخدمات المكتبية ، أما بالنسبة لمكتبة الوثائق بمتحف التعليم ، ومكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، فإن مبناهما غير مناسبين لتقديم خدمات مناسبة ، حيث إن مساحتهما لا توفران الحيز الكافى سواء لإسكان المواد وتنظيمها ، أم للعمل الإدارى والفنى ، أم لتقديم خدمات المعلومات ذاتها .

وفيما يتعلق بالأثاث المكتبى فى المكتبات الثلاث ، فإن مكتبة الوزارة بمفردها هى التى يمكن اعتبار وحدات الأثاث بها كافية ، بينما تفتقر المكتبتان الأخريان إلى وحدات الأثاث اللازمة لترفيف المواد أو لاحتياجات الاستخدام داخلها ، سواء للمستفيدين أم للعاملين بهما .

أما بالنسبة لأجهزة العروض الصوتية والضوئية اللازمة للاستفادة من المواد السمعية والبصرية فلا تتوافر فى المكتبات الثلاث . كذلك الحال بالنسبة لأجهزة تصوير وقراءة المصغرات الفيلمية ، ويستثنى من ذلك مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية التى يتوافر بها جهاز واحد لتصوير المصغرات الفيلمية ، وعدد من أجهزة قراءتها وإن لم ينتفع بها حتى الآن .

وفيما يتعلق بمبانى وتجهيزات مكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، فهى غير مناسبة بأى حال من الأحوال لتقديم خدمة مرضية . وذلك نتيجة لعدة عوامل ، فى مقدمتها تقسيم المديريات والإدارات التعليمية المتتالى ، واستحداث العديد منها دون توفير المبانى الإدارية اللازمة لإسكانها مما أدى إلى اشتراك أكثر من إدارة تعليمية فى مبنى واحد ، ونقل مكتباتها خارج مبانيها إلى المدارس التى يتوافر بها حجرات لإيواء أثاث ومجموعات هذه المكتبات .

وعلاوة على ذلك فقد كان من نتيجة تقسيم المديريات والإدارات التعليمية ، تقسيم أثاث ومجموعات هذه المكتبات أيضا ، مما أدى إلى نقص

وحدات الأثاث ، وإلى إضعاف مجموعات المواد . كما أن هذه المكتبات لا يتوافر بها أجهزة العروض الصوتية والضوئية ، ويستثنى من ذلك بعض المكتبات التى حصلت بطريقة أو بأخرى على مسجلات صوتية من نوع (الكاسيت) .

٣ ـ التمويل والانفاق :

تتوافر مصادر تمويل محددة من الموازنة العامة للدولة لمكتبة ديوان عام الوزراة ، ومكتبة الوثائق ومكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، بينما مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية لا تتوافر لها موازنة محددة ، ويترك أمر تدبير التمويل اللازم للظروف التى تستدعى شراء مواد جديدة ، حيث يتم استقطاعه من موازنة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

ونظرا إلى ضعف المخصصات المالية المدرجة فى موازنة المديريات والإدارات التعليمية لتمويل مكتباتها ، أصدرت الإدارة العامة للمكتبات بالوزارة توجيهاتها بتخصيص نسبة ٥٪ من نصيب المديرية أو الإدارة التعليمية فى حصيلة رسوم المكتبات المدرسية لشراء المواد لهذه المكتبات .

ويمكن القول بصفة عامة إن المخصصات المالية التى تتوافر لمكتبات ديوان عام الوزارة ، أو لمكتبات المديريات والإدارات التعليمية غير كافية لتزويد هذه المكتبات باحتياجاتها من المواد ، أو لتوفير الحد الأدنى من الإضافات السنوية ، بشكل يضمن التحديث المستمر لمجموعاتها من المواد .

وفيما يتعلق ببنود الإنفاق من المخصصات المالية فتقتصر على بند واحد فقط ، وهو شراء الكتب والاشتراك فى المجلات دون غيرها من المواد ، أما عن صيانة المواد عن طريق التجليد فلا يخصص لها أية مبالغ ، وإنما يتم تجليد الكتب والمجلدات السنوية للمجلات الخاصة بمكتبة ديوان عام الوزارة ومكتبة الوثائق بمطبعة الحروف بالوزارة .

٤ ـ القوى البشرية :

لا يتوافر بمكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، أو بمكتبات المديريات والإدارات التعليمية القوى البشرية التى يتطلبها العمل بهذه المكتبات ، حيث تبلغ

نسبة حملة المؤهلات العليا حوالى (٧٤٪) من جملة عدد العاملين بالمكتبات الثلاث ، وتبلغ نسبة المتخصصين حوالى (٣٧٪) فقط من جملة عدد العاملين . ويعنى هذا أن نصف عدد حملة المؤهلات العليا العاملين بالمكتبات من غير المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، وعلى ذلك فإنه من الضرورى تخطيط برامج تدريبية مكثفة لتنمية مهاراتهم المكتبية ، والعمل فى نفس الوقت على تعيين عدد إضافى من المتخصصين فى المكتبات والمعلومات .

وبالنسبة للقوى العاملة بمكتبات المديريات والإدارات التعليمية فلا تتعدى نسبة المتخصصين منهم (٤٪) ، كما أنهم لا يشكلون فئة متميزة عن الإخصائيين العاملين بالمكتبات المدرسية ، فضلا عن أنهم يتولون أعمالا أخرى لا تدخل فى صميم العمل المكتبى ، إذ يعملون كأعضاء فنيين أو إداريين بتوجيه المكتبات بالمديرية أو الإدارة التعليمية ، الذى يقع مقره غالبا بهذه المكتبات .

٥ ـ مجموعات المواد :

(أ) سياسة وتنمية المجموعات :

لا توجد سياسة مكتوبة لبناء وتنمية المجموعات بمكتبات الوزارة الثلاث تشتمل على عناصر السياسة كما أوردتها المصادر المكتبية . وعلى الرغم من ذلك فإنه من تحليل لائحتى مكتبة ديوان عام الوزارة ، ومكتبة الوثائق ، يمكن استخلاص بعض عناصر السياسة التى جاءت متفرقة باللائحتين ، وتكون فى مجموعها ما يمكن أن يعتبر سياسة ، ابتداء من تحديد فئات المستفيدين ، وحدود المقتنيات ، وإجراءات التزويد ، ومسئولية الاختيار وأدواته ومعاييره ، وانتهاء بصيانة المواد ، أو استبعادها فى عمليات الجرد السنوى .

وفيما يختص بمكتبات المديريات والإدارات التعليمية فإنها تتبع الإجراءات الواردة بلائحة المكتبات المدرسية فيما يتعلق بالتزويد بالمواد واستبعادها . كما تطبق سياسة التزويد للمكتبات المدرسية التى نص عليها القرار الوزارى رقم (١٠٩) لسنة ١٩٨٨ .

(ب) واقع المجموعات :

تقتصر مجموعات المواد بمكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، ومكتبات المديريات والإدارات التعليمية على المواد المطبوعة فقط دون غيرها من المواد . وتشكل الكتب الغالبية العظمى من رصيد هذه المكتبات . وتأتى مكتبة ديوان عام الوزارة فى مقدمة المكتبات من حيث حجم الرصيد ، إذ تبلغ نسبته (٨١,٢٪) من جملة رصيد المكتبات الثلاث ، تليها مكتبة الوثائق بنسبة (١٤,٥٪) ، وأخيرا مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بنسبة (٤,٣٪) فقط .

أما من ناحية النمو السنوى لمجموعات الكتب بالمكتبات الثلاث ، فإنه يتم بمستوى متواضع جدا ، حيث يتراوح معدل النمو السنوى بين (٠,٥٩٪) بمكتبة ديوان عام الوزارة ، و(٠,٤٪) بمكتبة الوثائق . ومن الطبيعى أن هذا المعدل المتدنى لا يوفر حداثة المعلومات بهذه المكتبات لمقابلة التغيرات والتطورات فى ميادين العلوم التربوية ، والعلوم المتصلة بها ، ولا يلبى بالتالى احتياجات المستفيدين من المعلومات الحديثة .

وفيما يختص بالمطبوعات الدورية ، فإن المجلات ، خاصة المتخصصة منها لا تشكل إضافة إلى مصادر المعلومات بهذه المكتبات ، حيث أنها تفتقر إلى العديد من المجلات التربوية العربية التى تصدر على إمتداد الوطن العربى ، ويقتصر رصيدها على عدد محدود من المجلات التربوية المصرية .

كما لا تقتنى هذه المكتبات المجلات التربوية الأجنبية ، ولا توجه إليها اهتماماتها ، ويستثنى من ذلك مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية التى تحتفظ ببعض المجلات الأجنبية غير كاملة الأعداد ، مما يجعلها محدودة الفائدة ، حيث لا تتصف بالاستمرار والتكامل .

أما بالنسبة لمكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، فإن مجموعات الكتب بها ضعيفة جدا ، حيث أن رصيد الكتب فى حوالى (٧٥٪) منها يقل عن ٥٠٠٠ مجلد ، بل إن نسبة تقدر بحوالى (٤٠٪) منها يقل رصيدها عن ٢٠٠٠ مجلد . كما أن معدل النمو السنوى لا يمثل إضافة لها وزنها إلى رصيد هذه المكتبات .

ولا توجه مكتبات المديريات والإدارات التعليمية اهتماما مذكورا إلى اقتناء المجلات التربوية ، حيث تقتنى دورتين فقط ، بالإضافة إلى المجلات المصرية العامة .

٦ ـ الإعداد الببليوجرافى للمواد :

تعد المواد ببليوجرافيا بمكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، ومكتبات المديريات والإدارات التعليمية عن طريق عملتى الفهرسة والتصنيف . ويتبع فى عملية الوصف الببليوجرافى للمواد المستوى الأول من عناصر الوصف المنصوص عليها فى القواعد الأنجلو ـ أمريكية (قاف ٢) .

كما يتم تصنيف المواد طبقا لتعديل خطة تصنيف ديوى العشرى الذى قام به مدحت كاظم . وتنفرد مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بتصنيف خاص يجمع بين تصنيف ديوى العشرى ، وتصنيف العلوم التربوية الذى أعده مكتب التربية الدولى بجنيف .

ولا يوجد فهارس موضوعية بجميع المكتبات ، واستعيض عنها بقائمة الرف التى يطلق عليها تجاوزا الفهرس المصنف .

وبينما يكتمل فهرسا المؤلف والعنوان بمكتبة ديوان الوزارة ، ومكتبة الوثائق ، ومكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، فإنهما غير متكاملين بمكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية .

٧ ـ الخدمات :

تؤدى خدمات الاستعارة الداخلية للمواد بمكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، وإن اختلفت شروطها بين كل مكتبة وأخرى . أما بالنسبة للاستعارة الخارجية فإن مكتبة ديوان عام الوزارة تقصرها على العاملين بديوان الوزارة دون غيرهم ، بينما تسمح مكتبة الوثائق لجميع المستفيدين بها بعد تقديم التعهد اللازم معتمدا من الجهات التابعين لها ، أما مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية فلا

تسمح بالاستعارة الخارجية لموادها . وتحدد لائحة مكتبة ديوان عام الوزارة ومكتبة الوثائق شروط الاستعارة الخارجية وإجراءاتها .

وبالنسبة لمكتبات المديريات والإدارات التعليمية فإن الاستعارة الداخلية مسموح بها للمستفيدين ، بينما الاستعارة الخارجية لا يسمح بها إلا للعاملين بالمديرية أو الإدارة التعليمية فقط . ويطبق عليها الشروط والإجراءات الواردة بلائحة المكتبات المدرسية .

أما عن بقية الخدمات التى تقدمها مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، ومكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، فإنها لا ترقى إلى المستوى المنشود ، لتواضع مستواها الكمى والنوعى ، ولعدم شمولها لمختلف أنواع الخدمات التى يفترض أن تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات .

ففى مجال الخدمة المرجعية تدل المؤشرات على أنها لا تتم بمستوى كفاءة مناسب لعدم توافر المصادر المكتبية والكتب المرجعية الحديثة التى يمكن عن طريقها الإجابة عن أسئلة المستفيدين . كذلك فإن المستوى المهنى للأخصائيين العاملين بهذه المكتبات لا يمكنهم من استخدام المراجع ، فى حالة توافرها ، استخداما صحيحا وفعالا ، حيث أنهم يفتقرون إلى الخبرات والمهارات التى تمكنهم من تقديم خدمة مرجعية فعالة ، تلبى احتياجات المستفيدين وتجيب عن استفسارتهم .

وفيما يختص بالخدمات البيليوجرافية فإنها لا تتعدى النشرات البيليوجرافية التى تحتوى على الإضافات السنوية وبضع نشرات ببليوجرافية موضوعية تعد للاحتفال بمناسبة من المناسبات الدينية والقومية ، وعادة ما تكون مكررة سبق إصدارها فى المناسبات نفسها فى سنوات سابقة . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القوائم لا يتم الإعلام بها ، ونشرها على نطاق واسع ، لعدم توافر إمكانات الطباعة أو النسخ .

أما الخدمات المتطورة التى تحرص على تقديمها المكتبات فى الدول المتقدمة للمستفيدين منها ، مثل خدمات الإحاطة الجارية ، والبث الانتقائى

للمعلومات ، فلم تعرف طريقها بعد إلى هذه المكتبات . كذلك فإن خدمات الاستنساخ لا تتوافر بها ، فضلا عن تدريب المستفيدين على استخدام المكتبات ومصادر المعلومات .

وفى مجال التكشيف والاستخلاص ، فإن هذه المكتبات لم تول عناية بها ، ويستثنى من ذلك مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية التى تكونت لديها خبرات سابقة فى مجال التكشيف والاستخلاص ، وما يرتبط بهما من ترجمة ، إلا أنها لا تصدر حاليا أية كشافات أو مستخلصات بصفة منتظمة ، لعدم وجود المتخصصين الذين تتوافر لديهم الخبرات والكفاءات لإنجازها وفق المعايير المحددة ، أو للافتقار إلى المواد التى يمكن تكشيفها أو إعداد مستخلصات لها .

وتقوم مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، بحكم كونها تقدم خدماتها إلى المركز القومى للبحوث التربوية فى المقام الأول ، بنشر البحوث والدراسات التى ينجزها المركز ، فضلا عن التقارير السنوية التى تعد عن تطور التربية والتعليم فى مصر ، والتى تنشر باللغتين العربية والإنجليزية ، وتقوم المكتبة بإرسالها إلى الجهات المعنية وفق قوائم إرسال ثابتة .

٨ - الاستخدام :

أثبت البحث الميدانى أن مكتبة ديوان الوزارة تأتى فى مقدمة مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث من حيث الاستخدام ، إذ بلغت نسبة المترددين عليها (٧٩,٧٪) من جملة عدد المترددين على مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، يليها مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، ثم مكتبة الوثائق بمتحف التعليم ، كما تزيد نسبة المترددين من داخل الوزارة على هذه المكتبات عن المترددين عليها من خارجها .

كما أن الباحثين هم أكثر فئات المستفيدين استخداما لمكتبات ديوان عام الوزارة ، يليهم الإداريون ، ثم الطلاب ، ثم المعلمون ، ثم القيادات التعليمة ، وأخيراً المهنيون .

وفيما يختص بالاستعارة بنوعيها الخارجية أو الداخلية ، فإنها لا تتناسب مطلقا مع حجم رصيد الكتب بمكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، مع ملاحظة أن مكتبة الوثائق ، ومكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية يقيدان الاطلاع الداخلى بهما ، كما لا يصرح بالإعارة الخارجية بمكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، فضلا عن عدم توافر إحصاءات للإعارة الخارجية فى مكتبة الوثائق . وقد دلت مؤشرات الإعارة الخارجية والداخلية بمكتبة ديوان عام الوزارة ، وهى المكتبة الرئيسية بديوان عام الوزارة ، على أن نسبتها تبلغ (٥٪) سنويا من جملة عدد الكتب بالمكتبة . كما يبلغ متوسط عدد الكتب التى أعيرت داخليا وخارجيا خلال ثلاث سنوات (٨٦ ـ ١٩٨٨) ٢و٢ كتاب لكل مستفيد ، بواقع ٠,٧ من الكتاب لكل مستفيد سنويا .

وبالنسبة لاستخدام مكتبات المديريات والإدارة التعليمية ، فتدل نتائج الدراسة على أنها محدودة جدا ، سواء بالنسبة للمترددين ، أم للإعارات ، حيث لا يزيد متوسط عدد المترددين شهريا على كل مكتبة عن سبعين مترددا ، ويبلغ متوسط عدد الاستعارات خمس وخمسين استعارة شهريا ، أى أقل من استعارتين فى اليوم الواحد .

٩ ـ التعاون والمشاركة فى شبكات المعلومات :

على الرغم من أهمية التعاون بين المكتبات فى سبيل توفير أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات للمستفيدين بكل مكتبة متعاونة ، فإن مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث لم تتعاون مع أية مكتبات أخرى ، بل إن التعاون فيما بينها لم يتحقق بأى شكل من الأشكال . كما لم تشارك هذه المكتبات فى أية شبكة من شبكات المعلومات التربوية الخارجية .

(ب) المستفيدون من خدمات المعلومات التربوية :

فى إطار الأهداف العامة لدراسة المستفيدين من المعلومات التى سبق ذكرها عند تناول الإجراءات المنهجية ، وضع الباحث عدة أسئلة ، حاول الإجابة عنها من خلال دراسة المستفيدين من المعلومات التربوية بقطاع التعليم فى مصر ، وقد

تبين من تحليل النتائج أنها تضمنت الإجابات الوافية عن الأسئلة التى سبق طرحها ، والتى يمكن تناولها فيما يلى :

١ ـ فئات المستفيدين من المعلومات التربوية وخصائصهم :

أظهرت هذه الدراسة أن الفئات الرئيسية التى تتعامل مع المعلومات التربوية تتمثل فى أربع فئات ، هى القيادات التعليمية ، والباحثون فى المجال التربوى ، والموجهون ، والمعلمون . وجميعهم من حملة الشهادة الجامعية ، وما يتلوها من دراسات عليا (دبلوم عامة أو خاصة ، وماجستير ، ودكتوراه) . كما أن غالبيتهم يجيدون اللغة الإنجليزية (٦٦,٦٪) ، والبعض منهم يجيد اللغة الفرنسية (٢١,٤٪) ، وبعض الأفراد منهم يجيد لغات أخرى مثل الألمانية أوالعبرية (٧,٢٪) ، ويعملون فى مجالات وظيفية متعددة فى النظام التعليمى على مختلف مستوياته بدءا من التدريس إلى قمة القيادة التعليمية .

وعلى الرغم من تعدد مجالات عملهم ومواقعهم فإن التدريس يأتى فى الترتيب الأول من مجالات العمل بنسبة (٢٩,٥٪) ، يليه البحث بنسبة (٢١,٧٪) ، ثم التوجيه بنسبة (٢٠,٧٪) ، ثم الإدارة بنسبة (٢٠,٢٪) ، وأخيرا التخطيط بنسبة (٧,٩٪) ، وعلى ذلك فإن احتياجاتهم من المعلومات يغلب عليها التنوع تبعا للأنشطة الوظيفية التى يقومون بها ، والتى تتمثل ، طبقا لترتيب استجابات أفراد العينة فى إعداد التقارير (٢٧,٧٪) ، والتدريس (٢٠٪) ، والتدريب (١٨,٣٪) ، ووضع الخطط والمشروعات (١٦,٧) ، وإعداد البحوث والدراسات (١٤,٧٪) ، فضلا عن نشاطين إضافيين يمثلان نسبة ضئيلة جدا (٢,٦٪) وهما إعداد البرامج التعليمية فى الإذاعة والتليفزيون ، وتجهيز المدارس الصناعية .

٢ ـ طبيعة المعلومات التى يحتاج إليها المستفيدون وأنواعها ، وحداثتها :

تبين من نتائج هذه الدراسة أن المناهج والمقرارات الدراسية تمثل الاحتياجات الأولى من المعلومات (٢٨,٥٪) ، تليها المشكلات التعليمية والتربوية (٢٦,٤٪) والبيانات الإحصائية (١٨,٤٪) ، والأحداث والموضوعات

الجارية (٦ , ١٦٪) ، وبيانات ومعلومات عن القوى العاملة (٣ , ٥٪) ، وأخيرا القوانين واللوائح والقرارات الوزارية والنشرات العامة (التشريعات التربوية) (٨ , ٤٪) .

وكما تنوعت طبيعة المعلومات ، تنوعت أنواع المواد أيضا ، فتأتى فى مقدمتها الكتب (٢ , ١٥٪) ، يليها القرارات الوزارية والنشرات العامة (٤ , ١١٪) ، ثم المعاجم ودوائر المعارف (٩ , ٩٪) ثم الدراسات والبحوث (٤ , ٩٪) ، ثم التقارير الفترية والسنوية (٢ , ٩٪) ، ثم الدوريات المتخصصة (٧ , ٨٪) ، ثم محاضر الاجتماعات (٦ , ٨٪) ، ثم أعمال المؤتمرات (٨٪) ، ثم القوانين والتشريعات (٢ , ٥٪) ، ثم المواد السمعية والبصرية (٦ , ٤٪) ، ثم الحوليات (٢ , ٤٪) ، ثم الأدلة الإجرائية والإرشادية (٩ , ٣٪) ، وأخيرا القصاصات (أرشيف المعلومات) (٧ , ١٪) .

أما فيما يتعلق بحداثة المواد التى يرجعون إليها ، فتدل النتائج على أن غالبيتهم يفضلون المواد التى لم يمض عليها أكثر من خمس سنوات (٥ , ٥٢٪) حيث حصلت استجابات مفردات «من عام إلى ثلاثة أعوام» على نسبة (٨ , ٣٠٪) ، و«أقل من عام» على نسبة (٣ , ١٨٪) ، و«من ثلاثة إلى خمسة أعوام» على نسبة (٤ , ٣٪) . وإلى جانب ذلك دلت الاستجابات على أن أقل قليلا من نصف العينة يرجعون إلى المواد التى تلبى احتياجاتهم من المعلومات بصرف النظر عن حداثتها ، حيث حصلت مفردة «لا يوجد تحديد معين» على نسبة (٧ , ٤٦٪) أما مفردة «من سنة إلى عشرة أعوام» فلم تلق استجابات تذكر ، حيث بلغت نسبتها (٨ , ٠٪) .

٣ - اتجاهات المستفيدين نحو المكتبات واستخدامهم لها :

تدل نتائج هذه الدراسة على أن المستفيدين لديهم إتجاه إيجابى نحو المكتبات ، حيث أن غالبيتهم (٧ , ٧١٪) يستخدمون المكتبات دائما (٢ , ٣٩٪) ، وكثيرا (٥ , ٣٢٪) . أما من يستخدمونها (أحيانا) فقد بلغت نسبتهم (٢ , ٢٤٪) . وفى مقابل ذلك لا يستخدم المكتبات (١ , ٤٪) من أفراد العينة .

وفيما يتعلق بعدد مرات الاستخدام ، فتدل النتائج على أن غالبيتهم (٧٠,٨٪) يستخدمون المكتبات على فترات تتراوح بين أكثر من مرة أسبوعيا ، وبين مرة كل أسبوعين ، حيث دلت استجاباتهم على أنهم يستخدمونها أكثر من مرة أسبوعيا بنسبة (٢٥,٨٪) ، وتتساوى نسبة من يستخدمونها مرة أسبوعيا ، ومرة كل أسبوعين ، حيث بلغت (٢٢,٥٪) لكل منهما . أما من يستخدمونها مرة كل شهر فقد بلغت نسبتهم (٢٤,٢٪) .

٤ - اتجاهات المستفيدين نحو أمناء المكتبات :

للتعرف على اتجاهات المستفيدين نحو أمناء المكتبات تضمن الاستبيان ثلاثة أسئلة عن طلب أو عدم طلب معاونة الأمناء ، والخدمات التى يطلب المستفيدون معاونة الأمناء لأدائها ، فضلا عن الأسباب التى تمنعهم من طلب المعاونة . ولقد دلت النتائج على مايلى :

تكاد نسبة من يطلبون معاونة أمناء المكتبات كثيرا ودائما ، تتساوى مع نسبة من يطلبونها أحيانا ، حيث بلغت نسبة كل منهما (٤٥,٨٪) ، و(٤٦,٧٪) على التوالى . أما من لا يطلبونها فقد بلغت نسبتهم (٧,٥٪) .

وترجع أسباب طلب معاونة الأمناء أحيانا ، أو عدم طلبها مطلقا إلى أن الأمناء غير ملمين بالمواد المتوافرة (٤٠٪) ، أو إلى أن استجاباتهم غير سريعة لطلب المعاونة (٢٨,٦٪) ، أو إلى انشغالهم بأعمال أخرى (٢٧,١٪) ، أو إلى أن استجاباتهم غير ودية وغير مشجعة (٤,٣٪) .

ومن هذا يمكن القول بأن إتجاهات المستفيدين نحو أمناء المكتبات لا ترقى إلى المستوى المنشود الذى يجب أن يبنى على التعاون البناء بين الأمناء والمستفيدين ، من حيث تلبية احتياجاتهم من المواد ، وبذل المشورة لهم ، فضلا عن الإرشاد والتوجيه فى استخدامهم لها والاستفادة منها . وقد يرجع هذا إلى عدم الإعداد المهنى الكافى للأمناء ، وإلى عدم تفهمهم لطبيعة الخدمة المكتبية التى ترتكز على الإسراع فى تقديم المعاونة لمن يطلبها ، وقد يرجع تقاعس الأمناء عن

تقديم المعاونة بالسرعة والدقة الواجبة إلى قلتهم وإلى إثقالهم بعمليات روتينيه وفنية تشغل كل أو جل أوقاتهم .

أما عن الخدمات التى يطلب المستفيدون معاونة أمناء المكتبات فى تأديتها ، فقد دلت الاستجابات على أنها تتعلق بالحصول على المواد المطلوبة (٣٤,٩٪) ، أو الحصول على المواد غير الموجودة على الرفوف (٣٣,٩٪) ، أو الخدمة المرجعية (٢١,١٪) ، أو الحصول على المواد غير الموجودة بالمكتبة (١٠,١٪) .

٥ ـ خبرات المستفيدين المكتبية ووعيهم بضرورة اكتساب مهاراتها :

للتعرف على خبرات المستفيدين المكتبية ، وعلى وعيهم بضرورة اكتساب مهاراتها ، أدرج بالإستبيان أربعة أسئلة عن كيفية حصولهم على المعلومات ، وإذا كانوا يستطيعون الحصول عليها بأنفسهم ، فكيف اكتسبوا هذه المهارات ، ثم مدى ضرورة تدريب المستفيدين على استخدام المكتبات ، وأخيرا ما الطرق التى يرونها مناسبة لهذا التدريب ، وقد دلت استجاباتهم عن هذه الأسئلة على مايلى :ـ

يصل غالبية المستفيدين (٥٨,٩٪) إلى المواد التى يطلبونها عن طريق الأدوات الببليوجرافية التى تعدها المكتبات وهى الفهارس (٣٤,٥٪) ، والقوائم الببليوجرافية الموضوعية (١٣,٧٪) ، والكشافات (٦,٥٪) ، والمستخلصات (٤,٢٪) .

أما الطرق الأخرى التى يتبعها المستفيدون فى الحصول على المعلومات ، فهى : تصفح المواد على الرفوف (٢٠,٨٪) ، والاعتماد على مواد يعرفونها من قبل (١٢,٥٪) ، والتعرف على المواد من الصحف والمجلات (٤,٢٪) ، والبحث فى هوامش الرسائل والبحوث «الاستشهادات المرجعية» (٣,٦٪) .

وعن كيفية إكتسابهم مهارات الوصول إلى المواد ، فتدل استجاباتهم على أنهم إكتسبوها من خلال المحاولة والخطأ فى استخدام المكتبات (٤٣٪) ، والتعلم الذاتى بالاطلاع على الكتيبات والأدلة عن استخدام المكتبات (٣٩,٧٪)

والتدريب غير الرسمى من أمناء المكتبات (١,٩٪) ، والتعليم الرسمى عن مهارات استخدام المكتبات (٨,٢٪) .

أما عن مدى ضرورة تدريب المستفيدين على استخدام المكتبات ، فتدل الاستجابات على أن غالبيتهم يرون أنها ضرورية (٧٠٪) ، وبعضهم يرى أنها ضرورية إلى حد ما (٢٥,٨٪) ، وقلة قليلة منهم (٤,٢٪) أجابت بلا أعرف ، وهى إجابة محايدة . ولم يعترض أحد على ضرورتها .

وعن طرق إكتساب المهارات المكتبية فقد دلت استجاباتهم على أن الأدلة عن كيفية الاستخدام تأتى فى الترتيب الأول (٣٦,٩٪) ، يليها التعليم الرسمى خلال الدراسة بمراحل التعليم المختلفة (٢٤,٥٪) فى الترتيب الثانى . ثم يتساوى فى الترتيب الثالث ، التدريب الرسمى فى مجموعات بالمكتبات ، والإرشاد والتدريب الفردى لكل مستفيد على حدة طبقا لاحتياجاته ، واستخدام الوسائل التعليمية بنسبة (٨,٣٪) لكل منها ، أما حلقات المناقشة والورش الدراسية فقد جاءت فى الترتيب الرابع بنسبة (٧,٥٪) . وجاءت فى الترتيب الخامس والأخير الجولات التوجهية للمستفيدين بنسبة (٦,٢٪) .

ويرى الباحث أن الأخذ بهذه الطرق مجتمعة يعد من أفضل أساليب إكساب المستفيدين مهارات استخدام المكتبات ، ومصادرها ، فضلا عن مهارات تناول المعلومات والاستفادة منها على نحو فعال .

٦ ـ استخدام مكتبات ديوان الوزارة وتقييم المستفيدين لها :

يستخدم غالبية المستفيدين مكتبات ديوان الوزارة (٧٠,٨٪) ، بينما بقيتهم (٢٩,٢٪) لا يستخدمونها ، وترجع أسباب عدم الاستخدام إلى أن المصادر المتوافرة غير حديثة (٦٠٪) ، ومجموعات الكتب غير كافية ، وعدم مناسبة المكان للاطلاع بنسبة (٢٠٪) لكل منهما .

أما من يستخدمون مكتبات الوزارة ، فإن غالبيتهم (٦١,٢٪) يستخدمون ، مكتبة ديوان عام الوزارة أكثر من غيرها ، وبعضهم (٣٧,٦٪) يستخدمون مكتبة

جهاز التوثيق والمعلومات التربوية أكثر من غيرها ، أما من يستخدمون مكتبة الوثائق فى متحف التعليم أكثر من غيرها فقد بلغت نسبتهم (٢,١٪) فقط .

وبالنسبة للأهداف الأساسية من استخدام مكتبات الوزارة فقد دلت الاستجابات على أنهم يستخدمونها للحصول على مواد تتصل بعملهم (٢٥,١٪) ، ولإعداد بحوث وتقارير تتعلق بوظائفهم (٢٣,٢٪) ، وللوقوف على أحدث التطورات والاتجاهات فى ميادين تخصصاتهم (٢٢,٨٪) ، ولإعداد بحوث ومقالات خاصة (١٧,٩٪) ، وللدراسة للحصول على مؤهل أعلى (٥,٧٪) ، ولممارسة هواية القراءة والاطلاع (٥,٣٪) .

وعن مدى تلبية مكتبات الوزارة لاحتياجات المستفيدين من المعلومات ، فقد دلت الاستجابات على أنها تلبيها إلى حد ما (٤٦,٧٪) ، وإلى حد كبير (٢٥٪) ، ولا تلبيها (٤,٢٪) . بينما ما يقرب من ربع العينة اختارت لا أدرى (٢٣,٢٪) . وعلى هذا يمكن القول بأن مكتبات ديوان الوزارة لا تلبى احتياجات المستفيدين منها بمستوى مناسب ، حيث أن ربع العينة فقط هى التى أقرت بأنها تلبيها إلى حد كبير . ولا تعد هذه النسبة مؤشرا كافيا للحكم على فعاليتها فى تلبية احتياجات المستفيدين .

وإلى جانب استخدام مكتبات الوزارة فى الحصول على المعلومات يلجأ المستفيدين الى مصادر أخرى خارجية للحصول عليها . وقد دلت استجابتهم على أنهم يحصلون على المعلومات من مكتباتهم الشخصية (٣٥,٢٪) ، أو من مكتبات أخرى خارج ديوان الوزارة (٣٤,٨٪) ، أو من زملاء فى العمل أو فى مجال التخصص (٢٠٪) ، أو من إخصائيين أو خبراء من جهات حكومية أخرى (٥٪) ، أو من النقابات والجمعيات المهنية (٥٪) .

٧ - الطرق التى يتبعها المستفيدون فى التعرف على المواد واختيارها :

يتبع المستفيدون من خدمات المكتبات بديوان الوزارة عدة طرق للتعرف على المواد واختيارها . أولها الطرق التى تعتمد على الأدوات الببليوجرافية ، وهى فهرس المكتبة (٣٤,٩٪) ، وقائمة الإضافات الجديدة (١٨,٢٪) ، والقوائم

الببليوجرافية الموضوعية (١٦,٥٪) ، ومستخلصات البحوث والرسائل (١٦,١٪) ، وكشافات الدوريات (١٤,٢٪) وثانيها الطرق التى تعتمد على مجهوداتهم الشخصية وهى استشارة الزملاء (٢٧,١٪) ، والاطلاع على الجرائد والمجلات (٢١,٨٪) ، والاعتماد على هيئات البحوث التربوية (١٩,٣٪) ، والاستعانة بأمناء المكتبات (١٥,٧٪) والبحث فى هوامش البحوث والرسائل والمقالات العلمية (١١,٨٪) والاتصال بالجمعيات المهنية (٤,٢٪) .

٨ ـ المشكلات التى تؤثر على فعالية خدمات المعلومات بالوزارة ومقترحات حلها :

أوضح أفراد العينة أن المشكلات التى تحد من خدمات المعلومات بديوان الوزارة ، وتؤثر على فعاليتها تتركز فى سبعة مجالات هى :

(أ) **المجموعات** : عدم كفايتها ، وعدم مناسبتها ، وعدم حداثتها (٣١٪) .

(ب) **تسهيلات المكان والأجهزة** : عدم مناسبة المكان للاطلاع والبحث ، وعدم تطوير الخدمات باستخدام أجهزة المعلومات الحديثة (١٦٪) .

(جـ) **الخدمات** : عدم اتساع الوقت المخصص للقراءة ، وقيود الاستعارة الخارجية (١٤٪) .

(د) **الادارة** : لا توجد رابطة بين المكتبات داخل الوزارة وعدم وجود قنوات اتصال بينها وبين المستفيدين ، ولا يوجد إعلام بالخدمات التى تقدمها ، والبيروقراطية (١٣٪) .

(هـ) **الأدلة الببليوجرافية** : عدم توافر المستخلصات للبحوث التربوية الحديثة ، وعدم وجود قوائم ببليوجرافية موضوعية (١١٪) .

(و) **القوى البشرية** : عدم كفاية القوى البشرية من حيث العدد والإعداد المهنى (١٠٪) .

(ز) **ترتيب المواد** : عدم تنظيم الكتب الأجنبية ، ولا يتم ترتيب الكتب وعرضها بالطريقة الصحيحة (٥٪) .

أما بالنسبة لمقترحات المستفيدين للتغلب على هذه المشكلات والمعوقات فقد تركزت فى ستة مجالات ، هى :

(أ) **الأدلة البيليوجرافية** : إعداد كشافات للدوريات المتخصصة فى التربية ، وإعداد مستخلصات للبحوث والدراسات الجديدة ، وإعداد ببليوجرافيات موضوعية للمواد الجديدة (٢٨٪) .

(ب) **الإدارة** : توفير الاعتمادات المالية الكافية ، والاستماع الى شكاوى القراء ودراستها والرد عليها ، والتنسيق والتكامل بين مكتبات الوزارة ، وتبسيط الإجراءات الروتينية للاستعارات الخارجية ، وإتاحة الوقت الكافى للاستخدام (٢٧٪) .

(جـ) **الخدمات** : تعريف المختصين بالدوريات والإنتاج العلمى الدقيق كل فى مجاله ، وتقديم كل جديد عن طريق البث الإنتقائى للمعلومات ، والاتصال الدورى بالهيئات والمؤسسات التربوية لإعلامها بكل جديد (١٧٪) .

(د) **تكنولوجيا المعلومات** : تخزين المعلومات فى الحاسب الآلى (١٢٪) .

(هـ) **القوى البشرية** : تدريب العاملين بالمكتبات واختيارهم بطريقة علمية وليس عن طريق القوى العاملة (٩٪) .

(ز) **الإعداد البيليوجرافى للمواد** : تصنيف الدراسات والبحوث الموجودة (٧٪) .

وفيما يتعلق بالطرق التى يراها المستفيدون مناسبة للتوعية بخدمات مكتبات الوزارة فتدل استجاباتهم على أن الأدلة والموجزات الإرشادية تأتى فى الترتيب الأول (٢٢٪) . وتليها القوائم البيليوجرافية الموضوعية فى الترتيب الثانى (١٧,٣٪) ، وتليها فى الترتيب الثالث معارض الكتب الجديدة (١٧٪) . وجاء فى الترتيب الرابع الاتصال بالإدارات المختلفة (١٦,٥٪) ، ثم الإعلانات واللافتات فى الترتيب الخامس (٧,٣٪) ، ثم البرامج التدريبية عن استخدام المكتبات فى الترتيب السادس (٦,٨٪) ، ثم البث الانتقائى للمعلومات فى الترتيب السابع (٦,٥٪) ، ثم الإحاطة الجارية فى الترتيب الثامن (٤,٢٪) ، وجاء فى الترتيب التاسع والأخير الاتصال بكل مستفيد على حدة (٢,٤) .

التوصيات :

بناء على النتائج التى أسفرت عنها الدراسة ، فإن الباحث يقترح التوصيات التالية لتطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، والارتقاء بمستواها ، وزيادة فعاليتها ، بحيث تلبى احتياجات مختلف الفئات العاملة بقطاع التعليم ، أو المهتمة به .

١ - تشكيل لجنة عليا للمعلومات التربوية تتولى مسئولية وضع سياسات واستراتيجيات المعلومات التربوية ، وتخطيطها والإشراف عليها ، فضلا عن تطويرها ورفع مستوى خدماتها .

٢ - استحداث جهاز مركزى للمعلومات التربوية يربط مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث (مكتبة ديوان عام الوزارة - مكتبة الوثائق - مكتبة جهاز التوثيق والمعلومات التربوية) ، فضلا عن الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى ، للتنسيق والتكامل فيما بينها ، وتحديد اختصاصات ومسئوليات كل منها فى نطاق متكامل يضمن توحيد الجهود ، وعدم تكرارها فى سبيل تقديم برنامج موحد للمعلومات التربوية .

٣ - إنشاء شبكة للمعلومات التربوية تضم جهاز المعلومات التربوية المقترح ، ومكتبات المديريات ، والإدارات التعليمية ، ومكتبات مراكز التدريب الرئيسية ، ومكتبة الإدارة العامة للوسائل التعليمية ، ومكتبات كليات التربية على اختلاف أنواعها .

٤ - إنشاء قاعدة بيانات تربوية بجهاز المعلومات التربوية المقترح ، وربطها بالشبكة القومية للمعلومات ، على أن تعمل هذه القاعدة كمحور قطاعى من محاور الشبكة .

٥ - الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة فى تخزين واسترجاع المعلومات وبثها ، وتدريب المستفيدين على استخدامها فى الحصول على المعلومات .

٦ ـ التعاون مع شبكات المعلومات التربوية الخارجية ، القومية والإقليمية والدولية ، عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين جهاز المعلومات التربوية المقترح وهذه الشبكات ، لتبادل المعلومات ، والبيانات البيليوجرافية ، والخبرات الفنية .

٧ ـ توفير الإعتمادات المالية الكافية لمقابلة احتياجات مكتبات ديوان عام الوزراة ومكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية من الأثاث والأجهزة والمجموعات ، فضلا عن نفقات الصيانة اللازمة .

٨ ـ توفير القوى البشرية اللازمة للعمل فى هذه المكتبات من مهنيين وفنيين وإداريين ، مع وضع توصيف وظيفى كامل لواجبات كل نوعية منها ، والمؤهلات اللازمة لشغل كل منها ، وإعداد برامج للتعليم المستمر يضمن رفع مستوى العاملين المهنى والفنى .

٩ ـ وضع سياسة لبناء وتنمية المجموعات فى هذه المكتبات ، تحدد نوعية المقتنيات ومعايير اختيارها واستبعادها ، فضلا عن الإجراءات التى تتبع فى تزويدها بالمواد ومسئولية الاختيار . على أن تتسم هذه السياسة بالمرونة ، حتى تتوافق مع المتغيرات التى تطرأ على احتياجات المستفيدين من المعلومات .

١٠ ـ إعداد وإصدار لائحة موحدة تنظم العمل فى هذه المكتبات ، وتحدد الإجراءات الإدارية والتنظيمية التى يتم اتباعها فى مجالات الإدارة والخدمات .

١١ ـ توحيد نظم الإعداد الببليوجرافى للمواد فى هذه المكتبات ، سواء فى الفهرسة ، أم فى التصنيف .

١٢ ـ تطوير الخدمات الببليوجرافية ، وتنويع مجالاتها الموضوعية لتوسيع قاعدة المستفيدين من هذه المكتبات ، ومعاونتهم فى التعرف على المواد التى تلبى احتياجاتهم من المعلومات .

١٣ـ تحديث مجموعات المواد بهذه المكتبات مع العناية بالكتب المرجعية ، والدوريات التربوية المتخصصة العربية والأجنبية .

١٤ ـ العناية بخدمات الترجمة لزيادة الاستفادة من المواد الأجنبية وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من المستفيدين مع وضع معايير للمواد التى يتم ترجمتها وإعداد مستخلصات إعلامية لها .

١٥ ـ الاهتمام بخدمات الإحاطة الجارية للمستفيدين من المعلومات التربوية ، مع الأخذ بأسلوب البث الانتقائى للمعلومات للمستفيدين طبقا لتخصصاتهم واهتماماتهم الموضوعية .

١٦ ـ وضع خطة شاملة لنشر المعلومات التى تنتجها الوزارة وأجهزتها المختلفة ، بما فيها جهاز المعلومات التربوية المقترح ، وتوزيعها على الجهات المعنية ، ومن المفيد إصدار عدد من الدوريات التى تهتم بالتعريف بالمواد التربوية ، والمستخلصات ، والكشافات .

١٧ ـ الإعلان عن خدمات المعلومات التى يقدمها جهاز المعلومات التربوية المقترح ، بطرق الإعلان المختلفة لتوعية المستفيدين بمجالات الخدمة المتنوعة وإجراءاتها .

١٨ ـ وضع معايير موحدة لمكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، تتضمن الحد الأدنى من الإمكانات المادية (المبنى ومساحته ـ الأثاث ـ الأجهزة ـ مجموعات المواد) والعمل على الوصول إليها .

١٩ ـ إعداد هيكل تنظيمى لمكتبات المديريات والإدارات التعليمية يضمن تبعيتها المباشرة لأعلى قيادة تعليمية محلية (رئيس إدارة مركزية ـ مدير عام) واستقلالها عن المكتبات المدرسية ، لاختلاف أهداف واختصاصات ومسئوليات كل منهما .

٢٠ ـ وضع نظام لتزويد المكتبات التابعة لقطاع التعليم ، بكل ما يصدر عن أجهزة الوزارة المختلفة ، من بحوث ودراسات وإحصاءات ، وقرارات وزارية ،

ونشرات عامة وتوجيهية ، لتيسير إطلاع المستفيدين عليها فى أية مكتبة من المكتبات .

دراسات مقترحة :

وجد الباحث أثناء قيامه بهذا البحث أن هناك بعض الجوانب التى تحتاج إلى مزيد من الدراسة ، ويقترح بعض البحوث فيما يلى :

١ ـ استخدام المستفيدين من المعلومات التربوية للشبكة القومية للمعلومات .

٢ ـ دراسة جدوى استخدام تكنولوجيا المعلومات فى اختزان واسترجاع المعلومات التربوية بقطاع التعليم فى مصر .

٣ ـ دراسة ميدانية لمكتبات كليات التربية ، مع بحث إمكانية التنسيق والتعاون بينها وبين المكتبات والأجهزة الأخرى العاملة فى حقل المعلومات التربوية فى مصر .

***

هوامش ومراجع الفصل

١ – حسن محمد عبد الشافى . **خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر : واقعها ومستقبلها** / حسن محمد عبد الشافى ، اشراف محمد فتحى عبد الهادى . – القاهرة : عبد الشافى ، ١٩٩١ . – أ – ع ، ٣٠٧ ص . أطروحة (دكتوراه) . – جامعة القاهرة . كلية الآداب . قسم المكتبات والوثائق .

٢ – Line, Maurice B. **Libray serveys : an introduction to the use, planning procedure and presentation of surveys** / rev. by Sue Stone. — 2nd ed. — London : Clive Bingley, 1982. — p. 11.

٣ – انظر : قائمة الفحص المستخدمة فى مسح مكتبات ديوان عام وزارة التربية والتعليم ، ومكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية (ملحق رقم ١) .

٤ – انظر : بيان بالمديريات والإدارات التعليمية التى بها مكتبات وقامت باستيفاء بيانات قوائم الفحص المرسلة إليها . (ملحق رقم ٢) .

٥ – حشمت قاسم . « دراسات الإفادة من المعلومات : طبيعتها ومناهجها » . – **مكتبة الإدارة** ، مج ١١ ، ع٣ (١٩٨٤) . – ص ٥٣ – ٨٨ .

٦ – Ford, Geoffrey (ed) **Unisist guidelines for the conduct of user studies.** — Unesco : Sheffild Center for Reseasch on User Studies, 1979.

٧ – Lubans, John. jr. «Library user studies». — in : **Encyclopedia of library and information science.** — New York : Marcel Dekker. — Vol. 16. p. 174—160.

٨ – عبد الباسط محمد حسن . **أصول البحث الاجتماعي** . – ط ٦ – القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ .

٩ – فؤاد البهى السيد . **علم النفس الاحصائي وقياس العقل البشرى** . – ط ٣ . – القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .

١٠ – نفس المصدر ، ص ٥٢٤ – ٥٢٥ .

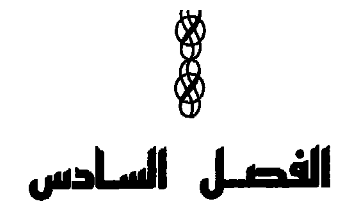
١١ – انظر : طريقة حساب معامل ثبات الاستبيان (ملحق رقم ٣) .

١٢ – انظر : الاستبيات في صورته النهائية (ملحق رقم ٤) .

١٣ – Fernig, R. The place of information in educational development — Paris : Unesco. 1980. p. 11.

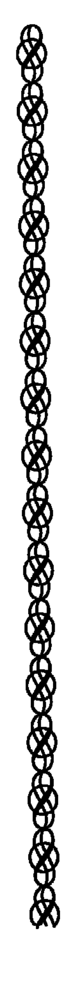
١٤ – عبد الباسط محمد حسن ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ .

***



الفصل السادس

تصور مقترح لتطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر



تجمع آراء المتخصصين فى المعلومات على ضرورة التعرف الدقيق على فئات المستفيدين من خدمات المعلومات واحتياجاتهم منها ، وأنماط طلبهم لها ، قبل البدء فى تخطيط خدمات المعلومات ، أو تطوير الخدمات القائمة وزيادة فعاليتها ، كما تجمع على ضرورة مسح الخدمات المتوافرة ، والتعرف الدقيق على إمكاناتها المادية والبشرية ، وتحديد جوانب القوة أو القصور اللذين يؤثران بالإيجاب أو بالسلب عليها . ولقد سار البحث الحالى وفق هاتين الضرورتين ؛ فبدأ بمسح الخدمات المتوافرة ، سواء على المستوى المركزى بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، أم على المستوى المحلى بدواوين المديريات والإدارات التعليمية بمحافظات مصر . ثم تناول دراسة المستفيدين من خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، وتحديد فئاتهم واحتياجاتهم وأنماط طلبهم للمعلومات ، فضلا عن التعرف على آرائهم وانطباعاتهم عن الخدمات المتوافرة ومقترحاتهم بشأن تطويرها ، ورفع كفاءتها وتحسين مردودها .

ولقد أسفرت الدراسة عن النتائج والمعطيات التالية :

- تشتت خدمات المعلومات بين أكثر من جهاز على مستوى ديوان عام الوزارة ، دون توافر أى نوع من التنسيق والتكامل بينها .
- قصور الخدمات المقدمة نتيجة لافتقارها إلى العديد من المقومات البشرية والمادية وغيرها .

- تدهور أوضاع مكتبات المديريات والإدارات التعليمية ، بما يؤثر على مستوى الخدمات التى تقدمها ، وبعدها عن الهدف الأساسى من إنشائها .
- عدم تلبية مكتبات ديوان عام وزارة التربية والتعليم لاحتياجات المستفيدين ن المعلومات على نحو مرض .
- افتقار المستفيدين إلى الخبرات والمهارات التى تمكنهم من الاستخدام المثمر لمصادر المعلومات المتاحة .

وعلى الرغم من أن تخطيط خدمات المعلومات ، أو تصميم نظام لها ، يعد من الأعمال التى تتطلب جهدا جماعيا ، ينبع من مجموعة عمل من المتخصصين ، ولا يمكن أن يتولى إعدادها فرد واحد ، كما أن التخطيط ـ وفقا لطبيعته ـ يعد عملية مستمرة لا تقف عند حد معين ، فإن الباحث يضع تصوره المستقبلى لخدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، معتمدا على النتائج التى أسفرت عنها الدراسة ، كما يعتمد على خبرته فى مجال المعلومات والتعليم .

أولا - دعائم تطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر :

يعتمد التصور المقترح لتطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر على عدة دعائم من أهمها ما يلى :

١ ـ توحيد أجهزة المعلومات المعنية بتقديم خدمات المعلومات عن التعليم ، والموضوعات المتصلة به ، والتى سبق تحديدها فى مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، فضلا عن الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى فى جهاز واحد للمعلومات التربوية .

٢ ـ استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى معالجة واختزان المعلومات واسترجاعها بما يحقق أهداف المعلومات من ناحية ، ويلبى احتياجات المستفيدين من ناحية أخرى .

٣ ـ التعاون على نطاق واسع مع مراكز المعلومات التربوية على مستوى الوطن

العربى ، وعلى المستوى العالمى ، وبخاصة المراكز التى أقامتها وتديرها المنظمات الإقليمية والدولية .

٤ ـ استحداث شبكة للمعلومات التربوية تربط مكتبات المديريات والادارات التعليمية ومكتبات مراكز التدريب الرئيسية الستة ، ومكتبة الادارة العامة للوسائل التعليمية بجهاز المعلومات التربوية المقترح للاستفادة من امكاناته فى تلبية احتياجات المستفيدين أيا كان موقعهم . ويمكن لهذه الشبكة أن تضم مكتبات كليات التربية بالجامعات المختلفة وكليات رياض الأطفال ، وكليات التربية النوعية .

٥ ـ توثيق الإنتاج الفكرى المصرى فى المجالات النفسية والتربوية ، مع إمكان توسيع عملية التوثيق بحيث تشتمل على الإنتاج الفكرى العربى أيضا إذا توافرت البيانات التى تجعل من هذا التوثيق شاملا ودقيقا .

٦ ـ متابعة الإنتاج الفكرى التربوى العالمى باللغات الأجنبية ، وبخاصة باللغتين الانجليزية والفرنسية ، وتوثيق المواد التى تتناسب مع متطلبات واحتياجات المستفيدين فى مصر ، وتيسير استخدامهم له .

٧ ـ توسيع الاستفادة من خدمات المعلومات المتوافرة ، وإتاحة استخدامها لفئات المستفيدين كافة ، وإقرار التيسيرات اللازمة التى تسمح لهم بالاستفادة الكاملة من المعلومات التربوية دون أية معوقات إدارية .

٨ ـ رفع المستوى المهنى للعاملين فى مجال المعلومات التربوية إلى المستوى الذى يمكنهم من فهم وتقدير قيمة الخدمات التى يضطلعون بتقديمها ، ومن ثم تنمية قدراتهم على معالجة المعلومات وإعدادها فنيا ، وتيسير الاستفادة منها .

٩ ـ تخطيط وتنفيذ برامج التوعية بخدمات المعلومات المتوافرة ، ونوعياتها ، وسبل الاستفادة منها لتوسيع قاعدة المستفيدين ، ولاثارة الاهتمام بها .

ثانيا: سياسة المعلومات التربوية :

من الأولويات الضرورية التى يجب وضعها فى الاعتبار عند تخطيط خدمات المعلومات بقطاع التعلم ، صياغة سياسية للمعلومات التربوية ، ترسم أبعادها وحدودها ، وترشد المسئولين عنها إلى الخطوط العريضة التى يجب الالتزام بها عند وضع استراتيجية المعلومات ، التى تعد الصلة بين السياسة والتخطيط . ومن المهم كذلك أن تشتق هذه السياسة من السياسة القومية للمعلومات من ناحية ، وتوضع ضمن اطار السياسة التعليمية من ناحية أخرى ، ولما كانت السياسة القومية للمعلومات لم تتضح معالمها بعد فى مصر ، ولم يتم صياغتها وفق الصياغة السليمة التى تحدد الاطار العام للمعلومات فى قطاعات الدولة كافة ، فإن صياغة سياسة المعلومات التربوية يمثل ضرورة لا غنى عنها عند البدء فى تخطيط خدمات المعلومات المطورة بقطاع التعليم .

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، التى تم اقرارها خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الذى عقد بالقاهرة خلال شهر يوليو ١٩٨٧ ، قد تضمنت صياغة مبدئية لسياسة المعلومات التربوية واستراتيجياتها ، وإن كانت لم ترد فقرة خاصة بها ، وإنما وردت فى أجزاء متفرقة من الاستراتيجية . واشتملت هذه السياسة على عدة عناصر يمكن إيجازها فيما يلى :

١ ـ استخدام وسائل الاتصال الحديثة لإبلاغ جميع الأطراف المعنية بالنظام التعليمى بالمعلومات التى يحتاجون إليها لتحقيق مختلف الأغراض الوظيفية والبحثية .

٢ ـ توجيه خدمات المعلومات نحو ميادين مثل مضامين التربية ، البرامج التنفيذية التعليمية وأسسها وتطويرها وتنفيذها ، وضع التنمية الشاملة واتجاهاتها وعلاقتها بالتنمية التربوية .

٣ ـ توجيه عنايةخاصة لنشر نتائج البحوث على النحو الملائم بين الجماعات المعنية كافة .

٤ ـ تيسير التدفق الأفقى والرأسى للمعلومات بين المستويات المختلفة ، وبين المؤسسات والهيئات ومجموعات الأفراد المشتغلين فى عملية التعليم أو

المتأثرين بها باعتبارهم مصادر للمعلومات أو منتفعين بها .

٥ ـ الإنتاج الدورى المنظم للأدوات الببليوجرافية ، والنهوض بالدوريات العربية ، وإصدار المواد المرجعية .

٦ ـ العمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، باستخدام الحاسب الآلى لتخزين المعلومات واسترجاعها .

ويمكن لهذه العناصر مجتمعة أن تشكل منطلقا عاما فى سياسة المعلومات التربوية فى اطار تطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، مع إضافة بعض العناصر الضرورية الأخرى ، حتى تصبح سياسة متكاملة ، ومن أهم هذه العناصر ما يلى :

١ ـ تكوين مجموعة واسعة ومتنوعة من المصادر التربوية ، باللغة العربية واللغات الأجنبية ، وبخاصة المجلات التربوية المتخصصة ، والبحوث والرسائل الجامعية التربوية والنفسية ، فضلا عن التشريعات التربوية ، والنشرات والتقارير .

٢ ـ إنشاء قاعدة بيانات تربوية توفر للمستفيدين الحصول على إجابات عن استفساراتهم عن المصادر التربوية المتوافرة فضلا عن تطوير إمكانات الإعلام عنها واسترجاعها .

٣ – التعاون الفعال والمثمر مع مراكز المصادر التربوية الدولية والإقليمية والقومية ، العربية والأجنبية فى مجال تبادل المعلومات التربوية .

٤ – الاستفادة من إمكانات الشبكة القومية للمعلومات فى الحصول على المعلومات التربوية ، عن طريق الخط المباشر أو غير المباشر من مراكز مصادر المعلومات التربوية المتميزة .

ثالثا ـ أهداف جهاز المعلومات التربوية المقترح :

لا تختلف أهداف جهاز المعلومات التربوية المقترح عن أهداف أجهزة المعلومات بعامة ، وأجهزة المعلومات بقطاعات الخدمات بخاصة ، إلا أن التعليم

الذى يتميز بتعدد مجالاته ، واتصالاته بالعديد من مجالات التنمية الشاملة ، وتعدد مستويات العاملين به ، وتباين أنشطتهم الوظيفية ، وتعدد أنماط احتياجاتهم من المعلومات ، يتطلب صياغة أهداف خاصة بجهاز المعلومات المقترح تضع فى اعتبارها تلبية متطلبات واحتياجات فئات المستفيدين المختلفة من المعلومات وسبل توفيرها لهم ، وإعلامهم بها ، واتاحتها لاستخداماتهم لأى غرض من الأغراض الوظيفية أو البحثية ، ومن هذا المنطلق يمكن أن تكون الأهداف التالية أهدافا خاصة بجهاز المعلومات التربوية بقطاع التعليم فى مصر :

١ ـ التعرف الدقيق على احتياجات المستفيدين من المعلومات التربوية على اختلاف فئاتهم ومواقعهم ، والعمل على توفيرها وإعلامهم بها ، وتيسير استخدامها لهم .

٢ ـ توفير خدمات المعلومات الملائمة التى تقابل احتياجات المستفيدين الحالية ، مع تطوير هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات المستقبلية .

٣ ـ معاونة أجهزة وزارة التربية والتعليم ، وغيرها من الأجهزة العاملة أو المتصلة بالحقل التعليمى فيما تطلبه من بيانات ومعلومات .

٤ ـ العمل كأداة وصل بين هيئات البحث التربوى والمستفيدين منه بما فى ذلك نشر البحوث التربوية على نطاق واسع ، وتوثيقها ، والإعلام عنها ، وتقييم مدى الاستفادة منها .

٥ ـ وضع الخطط والاجراءات الكفيلة بتوفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتقديم خدمات معلومات مناسبة .

٦ ـ التنسيق مع أجهزة المعلومات المتواجدة فى مصر ، وبخاصة الأجهزة العاملة فى مجال العلوم الاجتماعية .

٧ ـ التعاون فى تبادل المعلومات والخبرات التربوية على المستويات القومية والإقليمية والدولية .

٨ ـ تنمية الوعى بأهمية المعلومات التربوية ودورها فى رسم السياسات ووضع

الاستراتيجيات ، وصنع القرارات واتخاذها ، فضلا عن البحث ومختلف المتطلبات الوظيفية للعاملين بالتعليم والمهتمين به .

٩ ـ العمل كمركز لشبكة المعلومات التربوية فى مصر .

رابعا ـ وظائف جهاز المعلومات التربوية المقترح :

انطلاقا من الأهداف المذكورة فى الفقرة السابقة يمكن تحديد الوظائف المنوطة بجهاز المعلومات التربوية المقترح على النحو التالى :

١ ـ اقتناء وتجميع مصادر المعلومات التربوية ، عن طريق تتبع إنتاج الفكر التربوى العربى والأجنبى .

٢ ـ تنظيم المعلومات التى يقتنيها الجهاز وإعدادها ببليوجرافيا (الفهرسة ـ التصنيف ـ التكشيف ـ الاستخلاص) طبقا للنظم والقواعد الفنية الموحدة .

٣ ـ تقديم خدمات الإعلام بالمواد عن طريق إعداد وإصدار الأدلة الببليوجرافية (الببليوجرافيات الموضوعية ـ الكشافات ـ المستخلصات) وعن طريق خدمات الاحاطة الجارية ، بما فى ذلك البحث الانتقائى للمعلومات .

٤ ـ تيسير استخدام المستفيدين لمصادر المعلومات المتوافرة بالجهاز ، عن طريق الاطلاع الداخلى والإعارات الخارجية ، وخدمات المراجع والإرشاد وخدمات التصوير والاستنساخ .

٥ ـ إنتاج المعلومات التربوية اللازمة لصانعى السياسة ومتخذى القرارات ، عن طريق تجميع البيانات وتحليلها وإعداد حزم (Packages) متخصصة بنوعيات المعلومات المطلوبة .

٦ ـ تقديم خدمات الترجمة لتخطى الحواجز اللغوية ، وتوسيع نطاق الاستفادة الكاملة من المصادر المتوافرة والتى يتم توفيرها باللغات الأجنبية .

٧ ـ وضع خطط وبرامج تدريب العاملين فى مجال المعلومات بعامة ، والمعلومات التربوية بخاصة .

٨ ـ تخطيط وتنفيذ برامج تدريب المستفيدين على استخدام مصادر المعلومات وتقييمها ، والحصول على المعلومات منها ، وتنمية مهاراتهم على تناول المعلومات والاستفادة منها .

٩ ـ إعداد التقارير والدراسات عن تطور التعليم فى مصر ، والمشاركة فى المؤتمرات والحلقات الدراسية التى تعقد على المستويات القومية والإقليمية والدولية عن المعلومات التربوية .

١٠ ـ عقد صلات وثيقة مع أجهزة المعلومات التربوية المناظرة على المستويين الإقليمى والدولى تحدد مجالات التعاون فى سبيل اتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات التربوية لاستخدامات المستفيدين المتنوعة .

١١ ـ إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير خدمات المعلومات التربوية ، بما فى ذلك مشروعات التطوير والتحديث ودراسات المستفيدين .

خامسا ـ مكونات جهاز المعلومات التربوية المقترح :

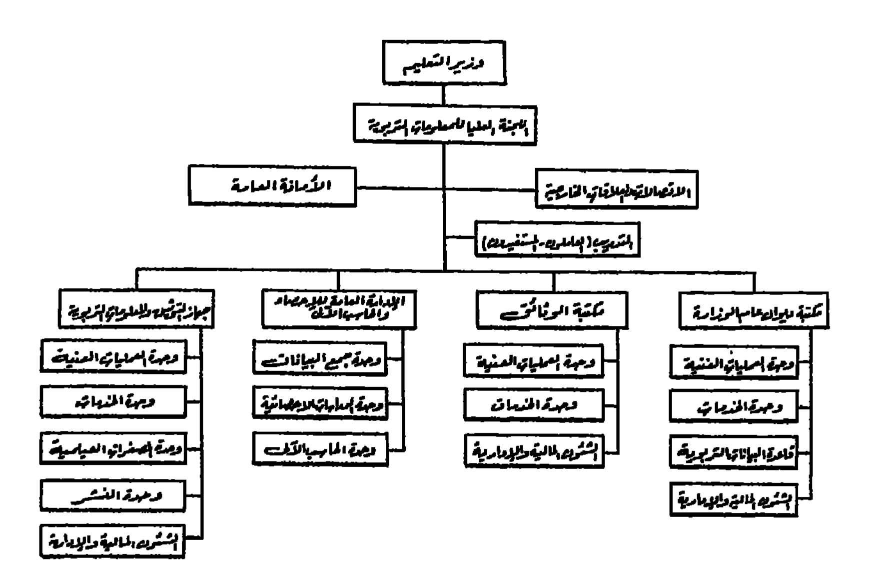
من البدهى أن يعتمد إنشاء جهاز المعلومات التربوية المقترح على الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة لخدمات المعلومات بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، والتى تمثلها مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، مكتبة ديوان عام الوزارة ، ومكتبة الوثائق بمتحف التعليم ، وجهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، فضلا عن الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى .

ونظرا لتبعية المكتبتين الأولتين لأجهزة ديوان عام الوزارة ، فيمكن إدماج مكتبة الوثائق بمكتبة ديوان عام الوزارة لتكون وحدة بها ، وذلك بعد استبعاد المقتنيات التى تغلب عليها صفة المتحفية ، مثل : أوراق إجابات الطلاب الأوائل بالشهادات العامة ، والمجلات المدرسية ، وما إلى ذلك من المقتنيات ، والاحتفاظ بالتشريعات التعليمية والكتب المدرسية فقط .

وعلى الرغم من سهولة ادماج هاتين المكتبتين فى مكتبة واحدة ، لسهولة الربط الإدارى والفنى بينهما ، إذ لا يتطلب الأمر أكثر من قرار وزارى بتعديل تبعية مكتبة الوثائق ، إلا أن الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لإدماج جهاز التوثيق والمعلومات التربوية فى جهاز المعلومات التربوية المقترح . وترجع هذه الصعوبة إلى اختلاف تبعية جهاز التوثيق والمعلومات التربوية عنها فى المكتبتين الأخريان ، وذلك لأنها تتبع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، وهو هيئة عامة تمارس نشاطا علميا تتبع وزير التعليم بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ . وطبقا لهذا القرار فإن المركز يتبع وزير التعليم ، ويتمتع بشخصية اعتبارية ، ولا يدخل ضمن أجهزة وزارة التربية والتعليم .

وقد يكون من المناسب لتخطى عقبة اختلاف التبعية الإدارية ، التركيز على الربط الفنى بين مكونات جهاز المعلومات التربوية المقترح ، عن طريق لجنة عليا للتنسيق والتكامل بين مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، فضلا عن الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى ، وباتباع هذا الأسلوب يمكن تقديم الخدمات من خلال برنامج موحد للمعلومات التربوية . ومن المهم أن تكون قرارات هذه اللجنة ملزمة لكل الأطراف داخل الجهاز المقترح . ويقتضى هذا تشكيل أمانة عامة من مديرى المكتبات الثلاث ، إذا لم يتيسر دمج مكتبة الوثائق مع مكتبة ديوان عام الوزارة ، بالإضافة الى مدير الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى ، وذلك لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة العليا ، واقتراح الحلول للمشكلات التى قد تثار خلال التنفيذ والممارسة الفعلية لأنشطة الجهاز .

ويوضح الشكل التالى الهيكل التنظيمى لجهاز المعلومات التربوية المقترح :



شكل رقم (٦)
الهيكل التنظيمى لجهاز المعلومات التربوية المقترح

ويعتمد هذا الهيكل التنظيمى على وجود أربعة مرافق أساسية للمعلومات التربوية فى نطاق جهاز المعلومات التربوية المقترح ، يتم توزيع الاختصاصات بينها ، بحيث يخصص كل مرفق منها لاقتناء نوعيات معينة من مصادر المعلومات فضلا عن تقديم نوعية خاصة من الخدمات لتجنب التكرار ، ولعل من المناسب توزيع الاختصاصات على النحو التالى :

١ ـ مكتبة ديوان عام الوزارة :

- تجميع واقتناء الكتب والمراجع والتقارير والدراسات التربوية فى كافة أشكالها المطبوعة وغير المطبوعة .
- العمل كقاعدة بيانات تربوية وكمركز لشبكة المعلومات التربوية الوطنية .
- إعداد الفهرس الموحد لمقتنيات المكتبات الداخلية فى نطاق جهاز المعلومات المقترح والمكتبات المشاركة فى شبكة المعلومات التربوية المقترحة .

٢ ـ مكتبة الوثائق :

تجميع واقتناء التشريعات التربوية والكتب المدرسية ، فضلا عن كافة الوثائق التى تؤرخ لمسيرة التعليم فى مصر .

٣ ـ جهاز التوثيق والمعلومات التربوية :

- تجميع واقتناء مصادر المعلومات التى تتفق مع دور وأهداف المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، وبخاصة المصادر التربوية المتميزة ، والدوريات المتخصصة والرسائل الجامعية ، والتقارير والدراسات التربوية ، والمصغرات الفيلمية .
- التبادل مع أجهزة المعلومات التربوية المناظرة على المستويين الإقليمى والدولى .
- نشر وتوزيع المطبوعات التى يصدرها جهاز المعلومات التربوية المقترح .
- القيام بعمليات التصوير والاستنساخ لأشكال المصغرات الفيلمية المختلفة .

٤ ـ الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى :

- إعداد وتصميم النماذج والاستمارات الخاصة بالبيانات الإحصائية التعليمية .
- تجميع البيانات والمعلومات التى تخدم أهداف العملية التعليمية سواء من داخل الوزارة أو من خارجها .
- إعداد الدراسات والبحوث الإحصائية المتعلقة بعدد التلاميذ والفصول ، وكذلك العمالة بما يفيد مجالات التخطيط التربوى ، وتخطيط العمالة المناسبة للعملية التعليمية .
- تزويد مختلف أجهزة الوزارة بالبيانات والمعلومات الإحصائية المطلوبة طبقا للتوقيتات المحددة .
- نشر الإحصائيات التعليمية ، ونتائج البحوث الإحصائية ومؤشراتها .

ونظرا إلى أن المكتبات الثلاث الداخلة فى نطاق جهاز المعلومات التربوية المقترح لها مقتنياتها الخاصة ، طبقا لتوزيع الاختصاصات السابق ، فمن الطبيعى أن تكرر العمليات الفنية والخدمات فى كل منها .

أما بالنسبة للجنة العليا للمعلومات التربوية ، فتقتضى فعالية قراراتها أن تكون تابعة لوزير التعليم ، أو من ينيبه ، كما يجب أن يسند اليها مسئولية

الاتصالات والعلاقات الخارجية ، وتدريب العاملين والمستفيدين لتوحيد الإجراءات لتجنب التكرار ، بالإضافة إلى المسئوليات التالية :

١ ـ وضع الاستراتيجيات العامة للمعلومات التربوية بقطاع التعليم فى مصر .

٢ ـ وضع الخطط والإجراءات الكفيلة بتطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم وزيادة فعاليتها .

٣ ـ وضع أسس التنسيق والتكامل بين مكتبات ديوان عام وزارة التعليم بما يؤدى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون ، فضلا عن رفع كفاءة الخدمات التى تقدمها .

٤ ـ تنشيط تبادل المعلومات بين جهاز المعلومات المقترح ، ومكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية والمكتبات التربوية الأخرى ، من خلال شبكة للمعلومات التربوية تجمع بينها .

٥ ـ توزيع الاختصاصات والمسئوليات ، وفق الخطط التى يتم إقرارها بين مكتبات ديوان عام الوزارة ، فى نطاق التنسيق والتكامل بينها .

٦ ـ وضع التقارير اللازمة عن خدمات المعلومات التربوية ، يتضمن الانجازات والمشكلات ، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب عليها .

ويمكن أن يسند إلى هذه اللجنة العليا مزيدا من المسئوليات والاختصاصات طبقا لما تظهره الممارسة الفعلية لخدمات المعلومات المقدمة ، وما تتطلبه من تطوير وتحسين فضلا عن طلبات وآراء المستفيدين من خدمات المعلومات .

سادسا ـ المقومات المادية لجهاز المعلومات المقترح :

تبين من مسح المقومات المادية لخدمات المعلومات بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، توافر بعض المقومات المادية ، التى لا يمكن إهدارها ، بل من الواجب الاستفادة منها فى توفير المقومات المادية لجهاز المعلومات التربوية

المقترح ، ومما لا شك فيه أن الاستفادة من الإمكانات المتوافرة ، يحقق ميزتين ، أولاهما ترشيد الإنفاق ، وثانيهما الاسراع فى التنفيذ طبقا للخطة التى يتم الاتفاق عليها . وتنحصر هذه الإمكانيات فى ثلاثة مقومات هى : المبنى ، والتجهيزات ، ومجموعات المواد .

(أ) المبنى :

يمكن اختيار مبنى مكتبة ديوان عام الوزارة كمقر رئيسى لجهاز المعلومات التربوية المقترح ، لتوافر عدة مميزات به ، فهو يقع بديوان عام الوزارة ، ويتكون من طابقين تبلغ مساحة كل منهما ٣٥٤ مترا مربعا ، فضلا عن إمكانية التوسع المستقبلى ، حيث يوجد طابق آخر يعلو المكتبة ، تشغله بعض إدارات الوزارة ، يمكن إضافته إلى مبنى المكتبة إذا اقتضت الضرورة ذلك . كما يمكن إعادة تصميم المبنى وتقسيمه بما يتلاءم مع ظروف العمل ، والخدمات التى يعتزم تقديمها وفقا للالتزامات التى تسند إليها .

ويكفل المبنى الحالى لمكتبة ديوان عام الوزارة الراحة للمستفيدين وللعاملين ، حيث يوجد باب خارجى يفضى إلى المكتبة مباشرة دون الدخول إلى ديوان عام الوزارة .

أما المبنى الذى تشغله مكتبة الوثائق بمتحف التعليم ، فإنه غير مناسب إطلاقا سواء لاسكان المواد أم لتقديم الخدمات ، فضلا عن عدم توافر مساحة مناسبة للإجراءات الفنية والإدارية ، وعلى ذلك فإنه يجب توفير مقر آخر للمكتبة تتوافر به الإمكانات المناسبة التى تسمح باسكان المواد ، وتقديم الخدمات فى سهولة ويسر ، وبشكل يكفل الراحة للعاملين والمستفيدين .

ونظرا لتبعية جهاز التوثيق والمعلومات التربوية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، فإنه من الطبيعى أن تبقى فى مكانها الجديد بالمبنى الذى انتقل إليه المركز مؤخرا ، على أن تدخل فى إطار جهاز المعلومات التربوية المقترح ، وفقا للهيكل التنظيمى السابق تناوله .

(ب) التجهيزات :

١ ـ الأثاث المكتبى .

يعد توفير الأثاث المكتبى المناسب وفقا لمواصفات معينة ، ضرورة أساسية للمكتبات الداخلة فى إطار جهاز المعلومات التربوية المقترح ، وبخاصة لمكتبة الوثائق ، ولجهاز التوثيق والمعلومات التربوية . كما تقتضى الضرورة إضافة نوعيات جديدة من وحدات الأثاث غير المتوافرة حاليا ، لمقابلة احتياجات ومجالات الخدمات المستحدثة ، لتيسير استخدام المواد غير التقليدية ، كالمصغرات الفيلمية التى يتطلب الاستفادة منها واستخدامها وجود مقصورات (Carrels) تتيح وضع أجهزة قراءة المصغرات الفيلمية واستخدامها فى سهولة ويسر وانفرادية .

٢ ـ الأجهزة :

تتمثل الأجهزة المطلوب توفيرها لجهاز المعلومات التربوية المقترح فى نوعين أساسيين هما : الحاسبات الآلية ، وأجهزة التصوير والقراءة للمصغرات الفيلمية .

(أ) الحاسبات الآلية :

بناء على الرؤية المستقبلية لخدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، فإنه من الضرورى استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة التى تعتمد على الحاسبات الآلية فى اختزان المعلومات واسترجاعها ، فضلا عن توفير إمكانات الاتصال بمراكز المعلومات التربوية الخارجية التى يتقرر التعاون معها ، أو الاشتراك فى خدماتها ، ويتطلب ذلك وجود حاسب آلى مركزى ، وحاسبات تعمل كنهايات طرفية للاتصال به .

ويفضل أن يكون الحاسب المركزى من الحاسبات الصغيرة (Minicompu-ters) التى يطلق عليها أحيانا الحاسبات المتوسطة ، وهى تعطى كفاءة الحاسبات الكبيرة (Mainframes) على الرغم من قلة تكلفتها وصغر حجمها . ويمكنها أن تقابل حجم البيانات والمعلومات التى يتم تخزينها واسترجاعها ، حيث أن سعتها

يمكن أن تستوعب المواد المخزنة ، أما بالنسبة للمنافذ (النهايات الطرفية) فيفضل اقتناء الحاسبات الدقيقة (Micro- computers) التى توفر عدة مميزات من استخدامها ، مثل سهولة نقلها من مكان إلى آخر ، ورخص ثمنها ، وسهولة التدريب عليها سواء بالنسبة للمستفيدين أم العاملين بالجهاز ، فضلا عن إمكانية استخدامها كحاسبات مستقلة .

(ب) أجهزة تصوير وقراءة المصغرات الفيلمية :

نظرا لتنويع مقتنيات جهاز المعلومات التربوية المقترح ، وضرورة اقتناء المصغرات الفيلمية ، وخاصة الميكروفيلم للحصول على نسخ من الرسائل الجامعية والنشرات والدوريات ، وغير ذلك من المطبوعات والتقارير التى لا يتيسر الحصول عليها بأشكالها الأصلية ، أو التى يخشى عليها من كثرة الاستخدام ، فضلا عن تلبية احتياجات المستفيدين فى الحصول على نسخ من المواد لاستخدامهم الشخصى ، أو لتزويد المكتبات الأخرى كمكتبات المديريات والإدارات التعليمية بنسخ من المطبوعات التى تحتاج إليها ، فإن أجهزة المصغرات الفيلمية التالية تعد ضرورية لجهاز المعلومات التربوية المقترح .

١ ـ جهاز تصوير واستنساخ ميكروفيلمى لأفلام ١٦ مم ، و٣٥ مم من النوع المثبت على منضدة (Desk Mode Camera) ويفضل أن يكون ذاتى التحميض (Camera/ Processor) الذى لا يحتاج إلى أجهزة منفصلة للتحميض ، وذلك لتحاشى الأخطاء التى يمكن أن تنجم نتيجة التحميض فى جهاز منفصل ، فضلا عن سرعة استخراج الميكروفيلم المستنسخ أو المصور .

٢ ـ جهاز قراءة ميكروفيلم (Reader) أو أكثر ، وحبذا إن كان من بينها جهاز قارىء طابع (Reader/ Printer) لإمكان الحصول على نسخ ورقية من الميكروفيلم ويفضل الأجهزة التى تعمل بالورق العادى المتوافر فى الأسواق المحلية لتوسيع الاستفادة منه .

٣ ـ أجهزة قراءة البطاقات المصغرة كالميكروفيش والشرائح المحملة فى حوافظ .

ويفضل الأجهزة الصغيرة التى يمكن حملها من مكان إلى آخر .

(جـ) مجموعـات المـواد :

تتضمن خطة تطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر التوسع فى اقتناء مصادر المعلومات المناسبة واللازمة لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات ، سواء أكانت احتياجات وظيفية أم بحثية ، ومن هذا المنطلق فإن مصادر المعلوات التالية تعد أساسية لجهاز المعلومات التربوية المقترح :

- الكتب الموضوعية التى تتصل بالمناهج والخطط الدراسية بمختلف المراحل التعليمية قبل التعليم العالى والجامعى .
- الكتب التربوية والنفسية .
- الكتب السنوية .
- الإحصاءات التعليمية والحيوية
- الموسوعات ودوائر المعارف العامة والمتخصصة .
- تقارير البحوث التربوية .
- الرسائل الجامعية التربوية والنفسية .
- التشريعات التربوية وغيرها من التشريعات التى تحكم العمل بميدان التربية والتعليم .
- أعمال المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التى يدور موضوعها حول التربية والتعليم أو الموضوعات المتصلة بها .
- أدلة الهيئات والجمعيات والمنظمات الدولية والإقليمية والقومية التربوية ، وغيرها من المؤسسات الحكومية التعليمية .
- الأدوات الببليوجرافية للمواد التربوية والنفسية ، مثل الببلوجرافيات الموضوعية والكشافات والمستخلصات ، وأدلة الدوريات التربوية .
- المصغرات الفيلمية للمواد التى لا يتيسر الحصول عليها فى شكلها الأصلى ، وبخاصة أعداد المجلات المتخصصة والرسائل الجامعية ، وتقارير البحوث ، والمطبوعات الحكومية ، والتقارير ، وغير ذلك من المواد ذات التوزيع المحدود .

والمهم أن يتم التزويد بالمواد وفقا للاختصاصات التى تم تحديدها فى خامسا من هذا الفصل ، حيث أن الالتزام بها يؤدى إلى عدم تكرار المواد ، ويرشد الإنفاق فى نفس الوقت .

وتتطلب الاستفادة المثلى من مجموعات المواد تنقية المجموعات الحالية بمكتبة ديوان عام الوزارة ، وجهاز التوثيق والمعلومات التربوية ، وخاصة الكتب التى تقادمت معلوماتها ، وفقدت قيمتها نتيجة لعدم حداثتها . أما بالنسبة لمكتبة الوثائق فإن الوضع بها يختلف ، حيث إن طبيعة المواد المتوافرة بها حاليا تتلائم مع أهدافها التى تدور حول افتناء مصادر المعلومات التى تؤرخ لمسيرة التعليم فى مصر منذ إنشاء ديوان المدارس (وزارة التربيه والتعليم) فى سبعينات القرن الماضى ، وحتى الوقت الحاضر ، والتى تتمثل فى الكتب الدراسبة والمناهج والخطط التعليمية ، والتشريعات التربوية ، وما إلى ذلك من المصادر التى تلقى الضوء على تطور التربية والتعليم فى مصر ، لذلك فإن الإبقاء على هذه المواد ، على الرغم من تقادم مادتها ، يعد مناسبا للغرض منها ، فضلا عن أهميتها للمستفيدين من المعلومات التربوية على اختلاف فئاتهم .

سابعا ـ المقومات البشرية بجهاز المعلومات المقترح :

يتطلب تطوير خدمات المعلومات وجود أخصائيين للمعلومات على مستوى كفاءة عال حتى يستطيعوا الوفاء بمتطلبات خدمات المعلومات التربوية المتقدمة ، وبمستوى مناسب للخدمات المتطورة . كما أن الأخذ بوسائل تكنولوجيا المعلومات المتقدمة التى تعتمد على الحاسبات الآلية فى اختزان واسترجاع المعلومات ، وتنويع مصادر المعلومات بحيث تشتمل على المصغرات الفيلمية ، يقتضى توافر عدد من الأخصائيين اللازمين لاستخدام هذه الأجهزة ، والتعامل معها بشكل يحقق الاستفادة الفعالة منها . وعلى ذلك فإن القوى البشرية اللازمة للعمل بجهاز المعلومات التربوية المقترح يجب أن تشتمل على الوظائف التالية :

(أ) فئة المؤهلين المتخصصين فى المعلومات :

وتضم هذه الفئة مجموعة من الوظائف التى تعتمد أساسا على التأهيل الفنى فى المكتبات والمعلومات ، والتى يجب أن يكون شاغلوها مؤهلين بمستوى الدرجة الجامعية الأولى فى المكتبات والمعلومات على الأقل ، ومن الطبيعى أن يفضل الحاصلون على مؤهلات أعلى فى التخصص . ويشغل هؤلاء المهنيون الوظائف التالية :

- أخصائى تزويد .
- أخصائى الإعداد الببليوجرافى للمواد (الفهرسة والتصنيف) .
- أخصائى مراجع .
- أخصائى تكشيف (مكشف) .
- أخصائى استخلاص (مستخلص) .

ومن الأفضل بالنسبة للوظيفة الأخيرة أن يتولاها من يتوافر به الإلمام بالنظم والقواعد الفنية بالمكتبات وخاصة الجانب الببليوجرافى منها ، بالإضافة إلى التخصص الموضوعى فى التربية وعلم النفس .

(ب) فئة المؤهلين المتخصصين فى مجالات مساعدة :

وتضم هذه الفئة مجموعة الوظائف التى لا تدخل ضمن وظائف المكتبات والمعلومات ، ولكنها أساسية وضرورية بمراكز المعلومات وأجهزتها ، حيث إنها تساعد على تقديم الخدمات المنوطة بها ، وتحقق الاستفادة من مصادر المعلومات المتوافرة ، سواء أكانت التقليدية أم المصغرات الفيلمية أم المحسبة . ويجب أن يتوافر فى شاغليها قدرات ومهارات معينة تمكنهم من أداء الواجبات الوظيفية بطريقة صحيحة ومستوى مناسب من الكفاءة . كما أن مؤهلاتهم يجب ألا تقل عن الدرجة الجامعية الأولى فى تخصصاتهم . ويشغل أفراد هذه الفئة الوظائف التالية :

- مترجم .
- محلل نظم .
- محلل حاسبات إلكترونية .

ـ أخصائى مصغرات فيلمية .

(جـ) فئة الإداريين :

وهم الفئة التى تتولى الأعمال الإدارية والمالية ، والفنية التى لا تتطلب تأهيلا مكتبيا . ويشغل أفراد هذه الفئة الوظائف التالية :

ـ ناسخ آلة كاتبة .
ـ كاتب .
ـ فنى تصوير .
ـ فنى طباعة .
ـ فنى تجليد .
ـ فنى صيانة أجهزة .

ومن المهم اختيار شاغلى هذه الفئة طبقا لاستعداداتهم وقدراتهم ومهاراتهم الكتابية أو الفنية ، وقد يكون من الأفضل تدريبهم على أداء وظائفهم ، حتى يكتسبوا المهارات اللازمة للعمل فى مجال المكتبات والمعلومات .

ولقد تبين من المسح الميدانى لخدمات المعلومات المتوافرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم وجود قوى بشرية من الفئتين (أ) و(جـ) . ويعتبر إعداد برامج تدريبية مكثفة لهم لتعريفهم بالاتجاهات والأساليب الجديدة فى مجال المعلومات التربوية ، ضرورة أساسية عند بدء عمل جهاز المعلومات المقترح ، حيث إن الأدوار الجديدة لخدمات المعلومات تتطلب رفع المستوى المهنى والوظيفى لدى العاملين لضمان تحقيق التطور المنشود للخدمات المقدمة ، أو التى يعتزم تقديمها فى المستقبل .

أما بالنسبة للقوى البشرية من الفئة (ب) فإنها غير متوافرة حاليا على مستوى مكتبات ديوان عام الوزارة الثلاث ، مما يقضى بضرورة توفيرها وفق المواصفات المهنية المحددة لكل نوعية منها .

ثامنا ـ العمليات الفنية :

لا تختلف العمليات الفنية بجهاز المعلومات التربوية المقترح ، بصفة عامة ، عنها فى أجهزة المعلومات الأخرى التى تهتم بمجالات موضوعية مغايرة . إلا أنه نظرا لطبيعة جهاز المعلومات التربوية ، والتى يمكن تحديدها فى وجود ثلاث مكتبات تتبع كل منها جهة إدارية مختلفة ، فإن الأمر يتطلب وضع دليل عمل يحدد الإجراءات والمعايير التى يجب الالتزام بها ، لتكون فى متناول العاملين المسند إليهم إنجاز هذه العمليات ، لضمان توحيد الإجراءات والمعايير بينها ، ويمكن تقسيم العمليات الفنية إلى قسمين ، هما :

١ ـ الإعداد الببليوجرافى للمواد ، ويتضمن الفهرسة ، والتصنيف والتحليل الموضوعى .

٢ ـ إعداد الأدلة الببليوجرافية ، ويتضمن الببليوجرافيات ، والتكشيف ، والاستخلاص .

وبالنسبة للإعداد الببليوجرافى للمواد فيجب الإلتزام بقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية (قاف٢) ، ووضع تعديل مناسب لموضوعات التربية والتعليم ينبع من التجارب السابقة لجهاز التوثيق والمعلومات التربوية لتصنيف المواد التربوية والنفسية ، مع الاستفادة فى نفس الوقت بخطط التصنيف التى وضعتها المنظمات والمؤسسات التربوية العالمية ، مثل مكتب التربية الدولى . كذلك يجب وضع مكنز تربوى عربى ييسر على العاملين المهنيين اختيار رؤوس الموضوعات أو المصطلحات المناسبة لانجاز التحليل الموضوعى للمواد فى حالة استخدام الحاسب الآلى .

أما بالنسبة لإعداد الأدلة الببليوجرافية ، فإنه من المهم اتباع المواصفات والمعايير التى أقرها وأصدرها مكتب التربية الدولى (IBE) لإعداد الفهارس والمستخلصات التحليلية والكشافات ، وما إلى ذلك من الأدلة الببليوجرافية ، فضلا عن المعايير التى أصدرتها المنظمات والهيئات الأخرى ، مثل ما صدر عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بعنوان (مجموعة المواصفات القياسية

العربية فى التوثيق) . حيث إن الإلتزام بهذه المواصفات يمكّن من الإعداد الفنى المتكامل لهذه الأدلة ، ويؤدى إلى تجنب المفارقات والاختلافات التى من المتوقع ظهورها نتيجة اجتهادات القائمين على أداء هذه العمليات .

ويجب التأكيد فى مجال العمليات الفنية على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمقتنيات لترسيخ عناصر التعاون من ناحية ، ولتيسير المشاركة فى المصادر من ناحية أخرى ، ويقتضى ذلك استخدام الحاسب الآلى فى اختزان واسترجاع المعلومات على الوسائط الإلكترونية (الأشرطة أو الأقراص الممغنطة) لتيسير استرجاعها آليا .

تاسعا ـ الخدمات الرئيسية لجهاز المعلومات التربوية المقترح :

الخدمات هى المحصلة النهائية لأى جهاز معلومات ، حيث إنه أنشىء وزود بالمقومات المادية والبشرية المختلفة ، وأجرى العمليات الفنية لاختزان واسترجاع المعلومات يدويا وآليا ، ليوفر الخدمات المختلفة التى تلبى احتياجات المستفيدين ، لذلك فإن هناك عددا من الخدمات يجب عليه القيام بها وتأديتها بمستوى مناسب يحقق الأغراض التى استهدفت من إنشائه من ناحية ، ويتيح للمستفيدين الحصول على المعلومات التى تقابل احتياجاتهم ومتطلباتهم من ناحية أخرى ، وتعد الخدمات التالية من الخدمات الرئيسية لجهاز المعلومات المقترح :

١ ـ خدمة الاطلاع الداخلى ، والإعارة الخارجية للمواد التى يسمح بإعارتها خارجيا ، وفق الشروط التى يتم وضعها لتيسير الاطلاع على أوعية المعلومات وتناولها .

٢ ـ الخدمة المرجعية للرد على استفسارات المستفيدين وأسئلتهم ، ويقتضى ذلك توفير مجموعة كبيرة من المواد المرجعية التى تمكن أخصائى المراجع من الرد الفورى على هذه الأسئلة والاستفسارات ، وكما يجب تطويرها بحيث يمكن الرد تليفونيا على الأسئلة لتوفير خدمات سريعة عن موضوعات معينة .

٣ ـ الخدمات الببليوجرافية : وهى الخدمات التى تعين المستفيدين على التعرف

على المواد واختيارها طبقا للموضوعات التى يرغبون فى الاطلاع عليها واستخدامها . ومن هذه الخدمات مايلى :
ــ البيليوجرافيات الموضوعية .
ــ الاستخلاص .
ــ التكشيف .
ــ الإحاطة الجارية بما فيها البث الانتقائى للمعلومات .

٤ ـ خدمة التصوير والاستنساخ : وهى الخدمة التى تتيح للمستفيدين الحصول على نسخ مصورة من المواد التى يرغبون فى الحصول على نسخ منها .

٥ ـ خدمة تحليل المعلومات : وهى الخدمة التى تتضمن تحليل البيانات والوصول إلى المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرار ، وإعداد حزم بالمعلومات المعدة لاستخدام القيادات التعليمية بصفة خاصة .

٦ ـ خدمة الترجمة : وهى الخدمة التى تمكن المستفيدين من تخطى الحواجز اللغوية لتحقيق الاستفادة من مختلف المواد الأجنبية المتوافرة ، فضلا عن اسهامها المباشر فى إعداد المستخلصات ، وينبغى وضع معايير مناسبة تحدد الأولية للمواد التى يتم ترجمتها .

٧ ـ خدمة النشر : وهى الخدمة التى توفر للباحثين والهيئات والمؤسسات مطبوعات تمثل مختلف أنشطة الجهاز ، أو أدلة ببليوجرافية ، وبصفة مبدئية يمكن للجهاز نشر وتوزيع المطبوعات التالية :

ــ ملخصات للإحصاءات التعليمية التى تصدرها الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى بوزارة التربية والتعليم .
ــ نشرة التعريف بالوثائق التربوية .
ــ نشرة المستخلصات بالمواد العربية والأجنبية .
ــ كشافات المجلات التربوية والنفسية المتخصصة .
ــ البيليوجرافات الموضوعية .
ــ نشرات الإحاطة الجارية ، ونشرات الإعلام بالبحوث الجارية .

ـ نشرات إعلامية دورية بإنجازات وزارة التربية والتعليم ، والوقائع التعليمية والتربوية من مشروعات ومؤتمرات وندوات . . الخ ، فضلا عن أنشطة الجهاز وخدماته ومشروعاته .

وحتى يمكن الاستفادة من هذه المطبوعات ، وتحقيق أغراضها ، فإنه يجب إعداد قوائم توزيع ، تحدد الجهات والأفراد التى ترسل إليهم ، مع متابعة هذا التوزيع للتأكد من الالتزام به . وعادة ما تكون هذه القوائم مرنة ، بحيث يمكن الإضافة إليها والاستبعاد منها ، طبقا لما تقضى به الظروف القائمة أو المستقبلة .

وتفيد هذه المطبوعات فى عمليات تبادل المطبوعات مع المؤسسات والهيئات والأجهزة المحلية والأجنبية ، القومية والإقليمية والعالمية التى تكون التربية موضع إهتمامها الرئيسى ، أو التى تقوم بأنشطة مماثلة ، قد يستفاد منها فى تبادل الخبرات .

٨ ـ خدمة تدريب المستفيدين : وتتضمن تدريب الباحثين وغيرهم وإرشادهم وتعريفهم بالطرق والأساليب المثلى فى استخدام مصادر المعلومات المتوافرة ، وتقييم المعلومات ، فضلا عن طرق استخدام شبكات المعلومات .

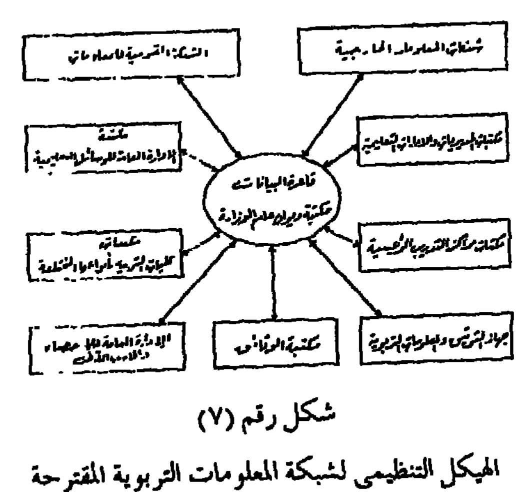
عاشرا ـ شبكة المعلومات التربوية :

يعد إنشاء جهاز المعلومات التربوية بديوان عام وزارة التربية والتعليم ، خطوة أولى نحو ترسيخ أسس التعاون ومجالاته بين جميع المكتبات التربوية فى مصر ، ولذلك تضمنت دعائم تطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر ، والتى تم تحديدها فى أولا من هذا الفصل ، استحداث شبكة معلومات تربوية تربط بين جهاز المعلومات التربوية المقترح والمكتبات التربوية الأخرى أيا كان موقعها ، لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون فيما بينها ، حيث أن النمط السائد على مستوى العالم المتقدم ، هو نمط شبكات المعلومات التى تربط بين عدة مكتبات لتوفير أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات للمستفيدين منها عن طريق المشاركة فى المصادر والخدمات والأدوات أيضا .

ويقتضى إنشاء شبكة للمعلومات التربوية فى مصر ، استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة فى تخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها ، حيث إن التعامل التقليدى مع المعلومات الذى يعتمد على النظم اليدوية لن يوفر الأساس الذى يجب أن تبنى عليه شبكة المعلومات المقترحة ، ولقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات المتقدمة التى تعتمد على الحاسبات الآلية ، ووسائل الاتصال عن بعد ، متوافرة ومألوفة فى مصر ، بحيث أصبح فى الإمكان استخدامها بنفقات تقل كثيرا عن ذى قبل ، وفى هذا نقلة حضارية للحاق بنظم المعلومات المتقدمة ، ومواكبة تكنولوجيا العصر بعامة ، والمعلومات التربوية بخاصة .

ويحقق استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة إمكانية ضم شبكة المعلومات التربوية المقترحة ، كمركز معلومات قطاعى ، إلى الشبكة القومية للمعلومات التى لا تضم قطاع التعليم فى الوقت الحاضر ، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يوفر الأساس الذى يبنى عليه التعاون مع شبكات المعلومات التربوية الخارجية ، التى تمرست منذ وقت طويل فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالى لا يمكن الاستفادة منها ، إلا إذا توافرت تكنولوجيا مقابلة لها .

ويوضح الشكل التالى الهيكل التنظيمى لشبكة المعلومات التربوية المقترحة .



شكل رقم (٧)

الهيكل التنظيمى لشبكة المعلومات التربوية المقترحة

ويلاحظ أن هذا الهيكل التنظيمى قد اعتمد على قاعدة بيانات بمكتبة ديوان عام الوزارة تمثل نقطة واحدة للاتصال لتسهيل الوصول السريع إلى البيانات والمعلومات ، ولضمان التشغيل المناسب للشبكة .

وتضم الشبكة مرافق المعلومات الداخلة فى إطار جهاز المعلومات التربوية المقترح (مكتبة ديوان عام الوزارة ـ مكتبة الوثائق ـ جهاز التوثيق والمعلومات التربوية ـ الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى) بالإضافة إلى المكتبات التابعة لقطاع التعليم ، فيما عدا المكتبات المدرسية ، وهى مكتبات دواوين المديريات والإدارات التعليمية ، ومكتبات ومراكز التدريب الرئيسية ، ومكتبة الإدارة العامة للوسائل التعليمية . كما تضم مكتبات كليات التربية على اختلاف أنواعها .

وترتبط شبكة المعلومات التربوية المقترحة بالشبكة القومية للمعلومات للاستفادة من إمكانات الأخيرة فى توفير خدمات المعلومات المتنوعة ، فضلا عن إمكانية عملها كمركز قطاعى للمعلومات التربوية فى نطاق الشبكة القومية للمعلومات كما سبق القول .

ويمكن إنشاء هذه الشبكة على مراحل ، ووفق خطة محددة ، وطبقا لبرنامج زمنى يضع فى اعتباره الإمكانات المتوافرة والتى يمكن توفيرها فى المستقبل .

حادى عشر ـ التعاون بين جهاز المعلومات التربوية المقترح والأجهزة الخارجية المماثلة :

يمثل التعاون مع أجهزة المعلومات التربوية الوطنية والاقليمية والعالمية الخارجية ، التى اكتسبت شهرة كبيرة فى المجال ، قاعدة أساسية فى تطوير خدمات المعلومات التربوية بقطاع التعليم فى مصر ، ويحقق هذا التعاون مزايا كثيرة من أهمها :

١ ـ توفير أكبر قدر ممكن من البيانات البيليوجرافية عن المصادر التربوية ، فضلا عن المصادر ذاتها ، إذا تطلب الأمر ، وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة المالية .

٢ ـ نقل الخبرة المتقدمة فى مجال المعلومات التربوية من العاملين بهذه الشبكات إلى العاملين بجهاز المعلومات المقترح بما يحقق تنميتهم الذاتية والمهنية .

٣ ـ تبادل المعلومات التربوية بين الجهاز المقترح والأجهزة الخارجية المماثلة ، مما يشكل إعلام غير مباشر بالفكر التربوى المصرى .

٤ ـ تنشيط البحث التربوى فى مصر ، وتزويد العاملين به بأحدث المعلومات التربوية ، فضلا عن تعريفهم بالاتجاهات الحديثة فى مجال الفكر التربوى الأجنبى .

٥ ـ الحصول على المعونة الفنية والعملية من الشبكات التابعة للمنظمات العالمية .

ويتيح التعاون مع شبكات المعلومات التربوية الخارجية ، حصول جهاز المعلومات التربوية المقترح على أحدث البيانات الببليوجرافية عن مصادر المعلومات التربوية بها ، سواء أكان ذلك عن طريق المطبوعات الدورية التى تقوم بنشرها ، أم عن طريق الأشرطة أو الأقراص الممغنطة ، أو غيرها ، لتخزين البيانات الببليوجرافية والمعلومات فى الحاسبات الآلية ، أم عن طريق الاتصال بالخط المباشر ، كذلك يمكن أن تتضمن أسس التعاون الحصول على نسخ من المواد التى يقع عليها الاختيار من الأدلة الببليوجرافية .

ومن أمثلة شبكات المعلومات التربوية التى يمكن التعاون معها شبكات المراكز التالية :

١ ـ الشبكة الدولية للإعلام التربوى (INED) بمكتب التربية الدولى بجنيف .

٢ ـ المركز الأوروبى للتوثيق التربوى : (Documentation Centre for Education in Europe) فى استراسبورج (Strsbourg) بفرنسا التابع للمجلس الأوروبى (Council of Europe) .

٣ ـ شبكة المعلومات التربوية : (Education Information Network) EIN التى أنشأها اتحاد المؤسسات التعليمية (EDECOM) مدينة بوسطن (Boston)

بالولايات المتحدة ، وذلك لتحقيق المشاركة فى المصادر التربوية المحسبة .

٤ ـ مركز مصادر المعلومات التربوية : (Education Resource Information Center) ERIC الذى أسسه مكتب التربية (وزارة التربية والتعليم) بالولايات المتحدة عام ١٩٦٦ لاقتناء واختيار واستخلاص وتكشيف وبث الإنتاج الكبير والسريع والمتغير للأدب التربوى ، مثل :

نتائج البحوث ، ووقائع المؤتمرات ، والأوراق المقدمة فى الاجتماعات المهنية ، ومقالات الدوريات التربوية ، وما إلى ذلك من المواد ، لتنمية البحث التربوى ، والانتقال السريع من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق فى البرامج التعليمية .

٥ ـ نظام اليونسكو لاسترجاع البيانات فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات (DARE)
(Unesco/Data Retrieval System for the Social Sciences and Humanities) .

ولقد أنشىء هذا النظام بمقر منظمة اليونسكو العالمية بباريس لاسترجاع البيانات المخزنة بالحاسب الآلى ، التى تتضمن بيانات ومعلومات ببليوجرافية عن الأبحاث الجارية فى حوالى ٢٠٠٠ مؤسسة للبحوث والدراسات فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات فى مختلف دول العالم ، وعلى الرغم من تخصص هذا النظام فى العلوم الاجتماعية ، إلا أنه يمكن الاستفادة بما يتوافر به من بيانات ومعلومات تربوية ، وانتقاء ما يتصل بالعلوم التربوية ، وما يرتبط بها من موضوعات ، وإذا كان هذا النظام يوفر خدمة الاسترجاع المباشر بالحاسب الآلى بمقر المنظمة ، إلا أنه يوفر أيضا الحصول على نسخ من الأشرطة الممغنطة المتوافرة لديه للمؤسسات التربوية بدول العالم المختلفة لتقديم خدمة مماثلة محليا .

وبالاضافة إلى نظم وشبكات المعلومات السابقة ، التى ذكرت على سبيل المثال لا الحصر ، توجد نظم وشبكات معلومات أخرى على المستويات القومية والإقليمية والدولية ، حيث يمكن أيضا دراسة سبل التعاون معها .

ومن الجدير بالذكر أن وضع أسس التعاون موضع التنفيذ ، والاستفادة من إمكانات هذه الشبكات ، يمكن أن يتم من خلال الاتفاقيات الثنائية التى يتم عقدها بين مصر والمنظمات العالمية ، ودول العالم الخارجى ، بحيث يمكن الحصول على الخدمات المطلوبة ـ التى هى فى الأساس محور ونتاج التعاون ـ بأقل قدر ممكن من التكلفة ، ومن المناسب الاستفادة من اتصالات الشبكة القومية للمعلومات ، وما توافر لها من خبرات فى عقد اتفاقيات التعاون بين جهاز المعلومات التربوية المقترح ، ونظم المعلومات التربوية الخارجية وشبكاتها .

***



قائمة المصادر



أولا ـ المصادر العربية والمعربة :

١ ـ إبراهيم عبدالعزيز شيحا .
أصول الادارة العامة . ـ الاسكندرية : منشأة المعارف ، [١٩٨٥] .

٢ ـ أحمد إبراهيم أحمد .
«صناعة القرار التربوى فى الإدارة المدرسية» . ـ دراسات تربوية ، مج ٢ ، ج ٦ (مارس ١٩٨٧) . ـ ص ٢٣٦ ـ ٢٦٨ .

٣ ـ أحمد زكى بدوى .
معجم مصطلحات العلوم الإدارية : انجليزى ، فرنسى ، عربى . ـ القاهرة : دار الكتاب المصرى ؛ بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٣ .

٤ ـ أحمد فتحى سرور .
استراتيجية تطوير التعليم فى مصر . ـ القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧ .

٥ ـ أحمد فتحى سرور .
تطوير التعليم فى مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه : التعليم قبل الجامعى . ـ القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٩ .

٦ ـ ألتباخ ، فيليب غ .
«البعد الدولى للمجلات المتخصصة» . ـ مستقبليات : مجلة التربية الفصلية . ـ مج ١٨ ، ع ٢ (١٩٨٨) . ـ ص ٢٨١ ـ ٢٩١ .

٧ - إميل فهمى حنا شنوده .
الاتصال التربوى : دراسة ميدانية . – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

٨ - إميل فهمى حنا شنودة .
القرار التربوى بين المركزية واللامركزية ، دراسة مستقبلية . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ .

٩ - جارفى ، وليم د .
الاتصال أساس النشاط العلمى : تيسير سبل تبادل المعلومات بين المكتبيين والباحثين والمهندسين والدارسين/ ترجمة حشمت قاسم . - بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٣ .

١٠ - حشمت قاسم .
خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها . - القاهرة : مكتب غريب ، ١٩٨٤ .

١١ - حشمت قاسم .
«دراسات الإفادة من المعلومات : طبيعتها ومناهجها» . - **مكتبة الإدارة** . - مج ١١ ، ع ٣ (١٩٨٤) . - ص ٥٣ - ٨٨ .

١٢ - حشمت قاسم .
«مراكز المعلومات التربوية» . - **عالم الكتب** . - مج ٥ ، ع ٢ (شوال ١٤٠٤ هـ = يوليو ١٩٨٤) . - ص ٣٣٦ - ٣٥٠ .

١٣ - حشمت قاسم .
مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات . - ط ٢ مزيدة منقحة . - القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٨ .

١٤ - سعد محمد الهجرسى
المكتبات وبنوك المعلومات : فى مجمع الخالدين وحديث السهرة . - القاهرة : البيت العربى للمعلومات ، ١٩٨٦ .

١٥ ـ سيف الإسلام مطر .
«البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية» . ـ دراسات تربوية . ـ ج ٢ (مارس ١٩٨٦) . ـ ص ١٨٧ـ ٢٣١ .

١٦ ـ الشاذلى الفيتورى .
«الإعلام والتربية والتعاون الدولى» . ـ التربية الجديدة . ـ س ٩ ، ع ٢٧ (سبتمبر ـ ديسمبر ١٩٨٢) . ـ ص ١٨ ـ ٢٥ .

١٧ ـ شعبان عبدالعزيز خليفة .
«التربية المكتبية : أساس ثقافة الشعوب» . ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية . ـ س ٧ ، ع ١ (يناير ١٩٨٧) . ـ ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

١٨ ـ صليب روفائيل .
«منظومة المعلومات التربوية ودورها فى تحسين النظام التعليمى وترشيد قرارات تطويره» . ـ التربية الجديدة . ـ س ٩ ، ع ٢٧ (سبتمبر ـ ديسمبر ١٩٨٢) . ـ ص ٢٦ ـ ٣٧ .

١٩ ـ عبدالباسط محمد حسن .
أصول البحث الاجتماعى . ـ ط ٦ . ـ القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ .

٢٠ ـ عبدالعزيز عبيد .
«الإعلام التربوى : اتجاهاته وتقنياته الحديثة وكيفية الافادة منها فى البلدان العربية» . ـ التربية الجديدة . ـ س ٩ ، ع ٢٧ (سبتمبر ـ ديسمبر ١٩٨٢) . ـ ص ٣٨ ـ ٤٩ .

٢١ ـ عبدالغنى النورى .
«أساسيات البحث التربوى» . ـ فى : محاضرات فى البحث التربوى . ـ الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٢ . ـ ص ٢٩ ـ ٦١

٢٢ ـ عبدالغنى النورى .
«التخطيط التربوى والتعليمى : أهميته ، تطوره ، أنواعه ، وأهم العوامل المؤثرة فيه» . ـ التربية . ـ ع ٨٧ (أغسطس ١٩٨٨) . ـ ص ٣٦ ـ ٤٣ .

٢٣ ـ عبدالغنى عبود .
البحث فى التربية . – القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .

٢٤ ـ عبدالهادى الجوهرى .
علم اجتماع الإدارة : مفاهيم وقضايا . –ط ٢ . – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ .

٢٥ ـ عوض توفيق .
تطور نظم وأساليب الإدارة التعليمية من ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر : دراسة توثيقة . ـ القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٥ .

٢٦ ـ فؤاد أبوحطب .
دراسة مسحية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات : تقرير عن البحث من أول أكتوبر ١٩٨٤ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ . ـ القاهرة : فؤاد ، ١٩٨٥ . ـ (تقرير بخط اليد غير منشور) .

٢٧ ـ فؤاد البهى السيد .
علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى . ـ ط ٣ . ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .

٢٨ ـ فور ، إدجار ، وأخ .
تعلم لتكون/ ترجمة حنفى بن عيسى . ـ الجزائر : اليونسكو ؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ .

٢٩ ـ ڤيبل ، جان بيير .
«البحوث التربوية وأثرها فى تغيير التعليم» / ترجمة محمود أمين الشريف . ـ مستقبل التربية . ـ ع ٣ (١٩٨١) . ـ ص ٤٦ ـ ٦٤ .

٣٠ ـ لاتابى ، بابلو .
«تطبيق البحوث التربوية وقياس مدى نجاحها وفاعليتها» / ترجمة حمدى أحمد النحاس . ـ مستقبل التربية . ـ ع ٣ (١٩٨١) . ـ ص ٣٤ ـ ٤٥ .

٣١ ـ لوفيل ، ك . ، ولوسون ك .س .
حتى نفهم البحث التربوى / ترجمة إبراهيم بسيونى عميرة . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ .

٣٢ ـ مجيد دمعة .
«بعض الاتجاهات المعاصرة فى القيادة التربوية» . ـ فى : **الاتجاهات العالمية المعاصرة فى القيادة التربوية** . — الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٤ ـ ص ٢١ ـ ٤٨ .

٣٣ ـ محمد حسن علاوى ، وأسامة كامل راتب .
البحث العلمى فى المجال الرياضى . ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧ .

٣٤ ـ محمد سيف الدين فهمى .
التخطيط التعليمى : أسسه وأساليبه ومشاكله/ مراجعة مختار حمزة . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥ .

٣٥ ـ محمد فتحى عبدالهادى .
التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات . ـ جدة : مكتبة العلم ، ١٩٨٢ .

٣٦ ـ محمد فتحى عبدالهادى .
مقدمة فى علم المعلومات . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .

٣٧ ـ محمد محمد الهادى .
«نحو تطوير/ إنشاء جهاز قومى للمعلومات التربوية فى مصر» . ـ صحيفة المكتبة ، مج ٢٢ ، ع ١ (يناير ١٩٩٠) . ـ ص ٥ ـ ٢٤ : مج ٢٢ ، ع ٣ (ابريل ١٩٩٠) . ـ ص ٢٥ ـ ٣٥ .

٣٨ ـ محمد منير مرسى .
الإدارة التعليمية : أصولها وتطبيقاتها . ـ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٧ .

٣٩ ـ محمود أدهم .
في عالم المجلة ـ القاهرة : محمود ، ١٩٨٦ .

٤٠ ـ مصر ـ المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .
«إعداد وتنمية الكوادر القيادية فى الإدارة التعليمية . ـ صحيفة المكتبة . ـ مج ١٥ ، ع ٣ (اكتوبر ١٩٨٣) . ـ ص ٣٣ ـ ٥٥ .

٤١ ـ مصر ـ المركز القومى للبحوث التربوية ـ الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية
أعمال مركز الوثائق والبحوث التربوية منذ إنشائه عام ١٩٥٥ إلى أن نقلت تبعيته للمركز القومى للبحوث التربوية . ـ القاهرة : المركز ، د . ت .

٤٢ ـ مصر ـ المركز القومى للبحوث التربوية ـ الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية .
دليل أعمال المركز القومى للبحث التربوية (١٩٧٢ ـ ١٩٨٦) . ـ القاهرة : المركز ، ١٩٨٧ .

٤٣ ـ مصر ـ وزارة التربية والتعليم ـ مكتب الوزير .
ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر . ـ القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ .

٤٤ ـ مصطفى أحمد الزعترى .
التجديد التربوى فى الدول العربية : مسح للاتجاهات والممارسات القائمة . ـ بيروت : مكتب اليونسكو الإقليمى فى الدول العربية ، ١٩٨٠ . ـ (أبحاث ودراسات : ١٢) .

٤٥ ـ مصطفى رجب .
الإعلام التربوى فى مصر : واقعه ومشكلاته . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

٤٦ ـ مصطفى رجب .
«مجلة الرائد كما يراها معلمو محافظة سوهاج : دراسة ميدانية» . ـ فى : الإعلام التربوى فى مصر : واقعه ومشكلاته . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

٤٧ ـ مصطفى رجب .
«الواجبات التربوية لوسائل الإعلام العامة كما يراها بعض رجال التعليم فى بعض محافظات الصعيد : دراسة ميدانية » . ـ فى : الإعلام التربوى فى مصر : واقعه ، مشكلاته . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

٤٨ ـ مكتب اليونسكو الإقليمى فى الدول العربية .
شبكة التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية . ـ بيروت : المكتب ، د.ت .

٤٩ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
مجموعة المواصفات العربية فى التوثيق . ـ تونس : المنظمة ، ١٩٨٥ .

***

ثانيا ـ المصادر الأجنبية :

1 - Brown, James W., Sitts, Maxine K. and Yarborough, Judith.
ERIC: what it can do for you and how to use it.- Rev. ed.- Stanford: Stanford Center for Research and Development in Education, 1977.

2 - Buckland, Michael K.
Book availability and the library user.- London: Pergamon Press, 1975.

3 - De Landsheere. G.
«History of educational research» - **in: The international encyclopedia of education.**- Oxford: Pergamon Press, 1985, p. 1588- 1596.

4 - Fernig, Leo R.

The place of information in educational development: a study prepared, for the International Bureau of Education.- Paris: Unesco, 1980.

5 - Findaly, M.A.

«Information for educational research». **In: The international eneyclopedia of education.**- Oxford: Pergamon Press, 1985. .- 1598- 1600.

6 - Fjallbrant, Nancy and Mulley, Ian.

User education in libraries.- : 2nd.-ed.- London: Clive Bingley, 1984.

7 - Ford, Geoffrey (ed).

UNISIST guidelines for the conduct of users studies.- Sheffield: Centre for Research on Users Studies, 1978.

8 - Guinchant, Claire and Menou, Michel.

General introducation to the technique of information and documentation work.- Paris: Unesco, 1983.

9 - Husen, Torsten.

«Education research and policy making»,. **In: The international eneyclopedia of education.**- Oxford: Pergamon Press, 1985. p. 1582 - 1588.

10 - International Bureau of Education.

Directory of educational and documentational and information services.- 4th ed. Paris: Unesco, 1982, (Ibedata series).

11 - Line, Mourice B.

Library serveys: an introduction to the use, planning procedure and presentation of surveys/ rev by Sue Stone.- 2nd. ed.- London: Clive Bingly, 1982.

12 - Lubans, John Jr.
«Library user studies».- **in: Encyclopedia of library and information science.**- New York: Marcel Dekker, 1975. Vol, 16, p. 147 - 160.

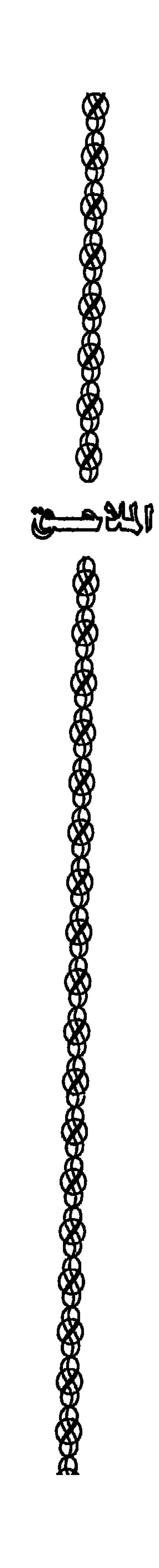
13 - Maureen, William.
«Reference work in the school library», **in: School librarianship.** ed, by John Cook.- Sedney: Pergamon Press, 1981, p 110 - 131.

14 - Psacharopoulos, George (ed).
Information: an essential factor in educational planning and policy.- Paris: Unesco, 1980.

15 - Timpance, M.
«Politics of educational research».- **in: The International encyclopedia of education.**- Oxford: Pergamon Press, 1985.- p. 1600- 1603.

***

الملاحق



ملحق رقم (١)

قائمة فحص

اسم المكتبة :
سنة الإنشاء :
أولا : المبنى والتجهيزات :

١ ـ الموقع
٢ ـ المساحة الكلية
٣ ـ عدد قاعات المطالعة : مساحتها :
٤ ـ عدد حجرات العمل : مساحتها :
٥ ـ الإضاءة والتهوية :
٦ ـ الأثاث :

وحدات الأثاث	العــدد	وحدات الأثاث	العــدد
وحدات رفوف الكتب		منضدة مطالعة	
وحدة رفوف مجلات		مقعد مطالعة	
حامل عرض مجلات		وحدة حفظ المواد غير المطبوعة	
حامل صحف		لوحة إعلانات	

٧ ـ الأجهزة :

جهاز تصوير ميكروفيلم / ميكروفيش
جهاز قراءة ميكروفيلم / ميكروفيش
جهاز عرض الشرائح

جهاز عرض الشرائح الفيليمة (الأفلام الثابتة)
جهاز العرض فوق الرأس
جهاز عرض الأفلام
مسجلات صوتية
آلة تصوير مستندات
جهاز حاسب آلى

ثانيا : التمويل والإنفاق :

١ - مصادر التمويل :

العام المالى	مصادر التمويل				الجملة
	الموازنة العامة	هبات / تبرعات	معونات	مصادر أخرى	
١٩٨٥/٨٤					
١٩٨٦/٨٥					
١٩٨٧/٨٦					
١٩٨٨/٨٧					
١٩٨٩/٨٨					

٢ ـ بنود الإنفاق :

بنود الإنفاق	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
الكتب					
دوريات					
صحف					
نشرات					
أفلام ثابتة					
شرائح					
شفافيات					
مصغرات فيلمية					
تسجيلات صوتية					
أجهزة					
تجليد					
صيانة أجهزة					
جملة الإنفاق					

ثانيا : القوى البشرية :

الوظيفة	مؤهل متخصص	مؤهل غير متخصص	الجملة
مدير المكتبة / المركز			
مدير إدارة			
رئيس قسم			
أمين مكتبة			
مترجم			
العاملون فى الاستخلاص			
العاملون فى النشر			
العاملون فى التصوير			
الإداريون والكتبة			
العاملون فى الصيانة			
خدمات معاونة			
آخرون			

رابعا : مجموعات المواد :

١ ـ الكتب

الموضوع	باللغة العربية	بلغات أخرى
المعارف العامة الفلسفة وعلم النفس الدين العلوم الاجتماعية اللغات العلوم البحتة العلوم التطبيقية الفنون الآداب التاريخ والجغرافيا الكتب الدراسية		
المجموع		

٢ - المراجع :

دوائر معارف عامة :

قواميس موسوعية :

معاجم لغوية :

معاجم متخصصة :

مستخلصات رسائل :

كشافات :

ببليوجرافيات :

٣ - الدوريات :

النوع	باللغة العربية	بلغات أخرى
عامة متخصصة		

عناوين الدوريات المتوافرة :

-
-
-
-
-
-

٤ ـ المواد السمعية والبصرية :

نوع المادة	عدد العناوين
الأفلام المتحركة الشرائح الفيلمية الشـــرائح الشفافيات التسجيلات الصوتية الخرائط	

٥ ـ المصغرات الفيلمية :

الميكروفيلم
الميكروفيش

خامسا : الإعداد البيليوجرافى للمواد :

١ ـ التصنيف :
نظام التصنيف المتبع
٢ ـ التحليل الموضوعى :
الكتب:
الدوريات :
الدراسات والبحوث :
المصغرات الفيلمية :
المواد السمعية والبصرية :

٣ ـ الفهرسة والفهارس :

(أ) أنواع الفهارس المستخدمة :

- فهرس المؤلف - فهرس العنوان
- فهرس الموضوع - فهرس قاموس
- فهرس مصنف - فهارس أخرى

(ب) التقنيات المستخدمة :

سادسا : بناء وتنمية المجموعات :

١ ـ تقويم واختيار المواد :

(أ) مصادر التزويد :

- الشراء
- التبادل
- الإهداء
- مصادر أخرى

(ب) إجراءات التزويد

(جـ) معايير التقييم

(د) مسئولية الاختيار

(هـ) الاعتبارات الخاصة باختيار المواد

(و) أدوات الاختيار

٢ ـ التزويد الجارى (معدل التزويد السنوى)

عدد عناوين الكتب المضافة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة :

العام	شراء	إهداء	تبادل	مصادر أخرى	الجملة
١٩٨٥/٨٤					
١٩٨٦/٨٥					
١٩٨٧/٨٦					
١٩٨٨/٨٧					
١٩٨٩/٨٨					

٣ ـ الاستبعاد :

(أ) عدد الكتب المستبعدة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة :

العام	فاقد	تالف	عدم الملاءمة	الجملة
١٩٨٥/٨٤				
١٩٨٦/٨٥				
١٩٨٧/٨٦				
١٩٨٨/٨٧				
١٩٨٩/٨٨				

(ب) معايير الاستبعاد :

-

-

٤ - الإحلال :

معايير الإحلال

-

-

سابعا : الخدمات :

(أ) خدمات المعلومات :

- خدمة المراجع :
- الخدمات الببليوجرافية
- خدمة الإحاطة الجارية
- خدمة الترجمة
- تدريب المستفيدين على استخدام المكتبات .

(ب) هل تقدم هذه الخدمات للمستفيد الداخلى فقط ؟

نعم لا

(جـ) المعلومات التى تتم لها عمليات استخلاص :

(١) ما يرد من معلومات على هيئة :

كتب دوريات

بحوث أعمال مؤتمرات

(٢) ما يصدر عن المكتبة على هيئة :

كتب دوريات

بحوث أعمال مؤتمرات

(٣) هل تصدر نشرة مستخلصات ؟

نعم　　　　لا

(٤) اللغات التى تنشر بها المستخلصات :

العربية　　　　الانجليزية

الفرنسية　　　　أخـــرى

(د) خدمات الترجمة :

(١) لإنتاج المكتبة

(٢) لإنتاج الغير

(٣) نشر الترجمات

(٤) اللغات التى يتم التعامل بها فى الترجمة

(هـ) خدمات الإعارة :

ـ تنظيم الإعارة

ـ الإعارة بين المكتبات

ـ سجلات الإعارة / طرق الإعارة

(و) المطبوعات :

نشرات　　　　تقارير ودراسات

دوريات　　　　أدلة إعلامية

قوائم ببليوجرافية　　　　تقارير سنوية

كتب　　　　أخـــرى

(ز) الإعلام بالمكتبة وخدماتها :

ـ وسائل الإعلام

ثامنا : استخدام المكتبة :

١ ـ المترددون :

العام	من داخل الوزارة	من خارج الوزارة	الجملة
١٩٨٦			
١٩٨٧			
١٩٨٨			

٢ ـ احصاءات الاستعارات الخارجية

الموضوع	عام ١٩٨٦		عام ١٩٨٧		عام ١٩٨٨	
	باللغة العربية	بلغات أخرى	باللغة العربية	بلغات أخرى	باللغة العربية	بلغات أخرى
المعارف العامة						
الفلسفة وعلم النفس						
الدين						
العلوم الاجتماعية						
اللغات						
العلوم البحتة						
العلوم التطبيقية						
الفنون						
الآداب						
التاريخ والجغرافيا						
الكتب الدراسية						

٣ ـ احصاءات الاستعارات الداخلية

الموضوع	عام ١٩٨٦		عام ١٩٨٧		عام ١٩٨٨	
	باللغة العربية	بلغات أخرى	باللغة العربية	بلغات أخرى	باللغة العربية	بلغات أخرى
المعارف العامة						
الفلسفة وعلم النفس						
الدين						
العلوم الاجتماعية						
اللغات						
العلوم البحتة						
العلوم التطبيقية						
الفنون						
الآداب						
التاريخ والجغرافيا						
الكتب الدراسية						

٤ ـ شروط الاستعارة الخارجية :

ـ

ـ

ـ

٥ ـ أسئلة المراجع والاستشارة :

أ ـ استخدام المراجع

ـــ

ـــ

ـــ

ب ـ الاستشارات والاستفسارات

ـــ طبيعة الاستشارات

ـــ نوعية الاستشارات

تاسعا : التعاون وشبكات المعلومات :

١ ـ هل هناك تعاون أو صلة مع مكتبة أو مكتبات أخرى ؟

نعم　　　　　　لا

إذا كانت الإجابة بنعم فما هى هذه المكتبات ؟

ـــ

ـــ

ـــ

ملحق رقم (٢)

بيان بالمديريات والإدارات التعليمية التى قامت باستيفاء بيانات قائمة الفحص

م	المديرية / الإدارة	م	المديرية / الإدارة
١	إدارة شمال القاهرة	٢٢	إدارة أشمون
٢	إدارة وسط القاهرة	٢٣	إدارة الزقازيق
٣	إدارة جنوب القاهرة	٢٤	إدارة منيا القمح
٤	إدارة غرب القاهرة	٢٥	إدارة المنصورة
٥	إدارة مصر الجديدة	٢٦	إدارة ميت غمر
٦	إدارة مصر القديمة	٢٧	إدارة السنبلاوين
٧	إدارة الوايلى	٢٨	إدارة طلخا
٨	إدارة شبرا	٢٩	إدارة شبرا الخيمة
٩	إدارة الزيتون	٣٠	مديرية بورسعيد
١٠	إدارة حلوان	٣١	مديرية الاسماعيلية
١١	إدارة عابدين	٣٢	مديرية السويس
١٢	إدارة شرق اسكندرية	٣٣	مديرية دمياط
١٣	إدارة وسط اسكندرية	٣٤	إدارة شمال الجيزة
١٤	إدارة غرب اسكندرية	٣٥	إدارة جنوب الجيزة
١٥	إدارة الجمرك	٣٦	مديرية الفيوم
١٦	إدارة العامرية	٣٧	مديرية بنى سويف
١٧	إدارة كوم حمادة	٣٨	مديرية أسيوط
١٨	مديرية البحيرة	٣٩	مديرية شمال سيناء
١٩	إدارة طنطا	٤٠	مديرية مرسى مطروح
٢٠	إدارة المحلة الكبرى	٤١	مديرية البحر الأحمر
٢١	إدارة شبين الكوم		

ملحق رقم (٣)

جدول (ر)

طريقة حساب معامل ثبات الاستبيان باستخدام معادلة (سيبرمان وبراون) للتجزئة النصفية

م	س الفردية	ص الزوجية	س٢	ص٢	س ص
١	٥٥	٣١	٣٠٢٥	٩٦١	١٧٠٥
٢	٣٢	٢٠	١٠٢٤	٤٠٠	٦٤٠
٣	٤٣	٢٧	١٨٤٩	٧٢٩	١١٦١
٤	٣١	١٨	٩٦١	٣٢٤	٥٥٨
٥	٤١	١٨	١٦٨١	٣٢٤	٧٣٨
٦	٢٧	١٦	٧٢٩	٢٥٦	٤٣٢
٧	٢٩	١٤	٨٤١	١٩٦	٤٠٦
٨	٣٣	١٨	١٠٨٩	٣٢٤	٥٩٤
٩	٣٦	٢١	١٢٩٦	٤٤١	٧٥٦
١٠	٤٠	٢٥	١٦٠٠	٦٢٥	١٠٠٠
١١	٤٣	١٦	١٨٤٩	٢٥٦	٦٨٨
١٢	٣٢	١٧	١٠٢٤	٢٨٩	٥٤٤
١٣	٤٦	٢٢	٢١١٦	٤٨٤	١٠١٢
١٤	٤١	٢٢	١٦٨١	٤٨٤	٩٠٢
١٥	٣٠	١١	٩٠٠	١٢١	٣٣٠
١٦	٢١	١٩	٤٤١	٣٦١	٣٩٩
١٧	٢٤	١٧	٥٧٦	٢٨٩	٤٠٨
١٨	٢٤	١٣	٥٧٦	١٦٩	٣١٢
١٩	٤٦	١٨	٢١١٦	٣٢٤	٨٢٨
٢٠	٤٠	٢٩	١٦٠٠	٨٤١	١١٦٠
٢١	٢٩	٢٠	٨٤١	٤٠٠	٥٨٠
٢٢	١٧	١٧	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩
٢٣	٣٧	١٩	١٣٦٩	٣٦١	٧٠٣
٢٤	٢٧	٢١	٧٢٩	٤٤١	٥٦٧
٢٥	٢٦	١٦	٦٧٦	٢٥٦	٤١٦
٢٦	٣٤	٢٠	١١٥٦	٤٠٠	٦٨٠
٢٧	٣٣	٢٥	١٠٨٩	٦٢٥	٨٢٥
٢٨	١٣	١٣	١٦٩	١٦٩	١٦٩
٢٩	٤٥	٢١	٢٠٢٥	٤٤١	٩٤٥
٣٠	٢٢	١٤	٤٨٤	١٩٦	٣٠٨
	٩٩٧	٥٧٨	٣٥٨٠١	١١٧٧٦	٢٠٠٥٥

ملحق رقم «٤»

استبيان

استخدام مكتبات ديوان عام وزارة التربية والتعليم

السيد الأستاذ /

تحية طيبة وبعـــد .../

فيهدف الباحث من هذا الاستبيان التعرف على الاستخدام الفعلى لخدمات المعلومات المتوافرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم بالقاهرة ، وهى :

١ ـ مكتبة ديوان الوزارة .
٢ ـ مكتبة الوثائق بمتحف التعليم .
٣ ـ جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية .

وتحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات ، ومدى قدرة الخدمات المتوافرة على تلبية هذه الاحتياجات .

ويلاحظ أن هذا الاستبيان أحد أدوات بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى الآداب بعنوان «خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر : واقعها ومستقبلها» بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمد فتحى عبدالهادى .

لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالمشاركة فى الرأى فى ضوء خبراتكم التعليمية والتربوية والمكتبية ، للاستفادة من آرائكم فى تحديد الاحتياجات من المعلومات ، وتقييم الخدمات المتاحة ، وذلك باستيفاء أسئلة هذا الاستبيان بالدقة والوضوح ، لما يترتب من نتائج هامة يمكن الاسترشاد بها فى تطوير خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر .

برجاء وضع علامة صح (✓) أمام الفقرة التى توافقون عليها أو تدوين الرأى بإيجاز ووضوح فى حالة طلب ذلك ، مع التأكيد بأن السرية مكفولة لإجاباتكم ولن يطلع عليها أى شخص ، ويستفاد بها فى غرض البحث العلمى فقط .

وإنى إذ أشكر لكم تعاونكم المثمر لأرجو أن تتقبلوا وافر التقدير والاحترام .

الباحـــث

أولا : بيانات شخصية

الاسم : (اختيارى) الوظيفة :

١ ـ مكان العمل : وزارة التربية والتعليم

خارج وزارة التربية والتعليم (يرجى تحديده)

٢ ـ المؤهل الدراسى وتاريخه : تخصص المؤهل :

٣ ـ اللغات الأجنبية التى تجيدها :

اللغة الانجليزية :

اللغة الفرنسية :

لغات أخرى : (يرجى ذكرها)

٤ ـ مجال العمل :

أ ـ الإدارة :

ب ـ التخطيط :

جـ ـ البحوث :

د ـ التدريس :

هـ ـ التوجيه :

و ـ مجالات أخرى : (يرجى ذكرها)

٥ - تفضل بوضع علامة (✓) أمام النشاط أو الأنشطة التى يتطلبها عملك مما يلى :

أ - إعداد التقارير :

ب - إعداد البحوث والدراسات :

جـ - وضع الخطط والمشروعات :

د - التدريـــس :

هـ - التدريـب :

و - أنشطة أخرى : (يرجى ذكرها) .

٦ - ما طبيعة المعلومات التى تحتاج إليها غالبا فى أداء عملك ؟

أ - بيانات إحصائية :

ب - مناهج ومقررات دراسية :

جـ - معلومات قانونية :

د - القـــوى العاملـــة :

هـ - مشكلات تعلمية وتربوية :

و - أحداث وموضوعات جارية :

ز - معلومات أخرى (يرجى ذكرها) :

٧ - فى أى شكل من أشكال المواد تجد عادة المعلومات التى تحتاج إليها لإنجاز عملك ؟

أ - الكتب :

ب - المعاجم دوائر المعارف :

جـ - قوانين وتشريعات :

د - الدوريات المتخصصة :

هـ - قرارات وزارية ونشرات عامة :

و - تقارير فترية وسنوية :

ز - محاضر اجتماعات :

ح - دراسات وبحوث :

ط ـ حوليــات :

ى ـ أعمال ومؤتمرات :

ك ـ أدلة (إجرائية ـ إرشادية) :

ل ـ قصاصات (أرشيف معلومات) :

م ـ مواد سمعية وبصرية :

ن ـ أشكال أخرى : (يرجى ذكرها) :

٨ ـ حدد من فضلك حداثة المواد التى ترجع إليها عادة (يرجى التأشير على إجابة واحدة فقط) :

أ ـ أقل من عام :

ب ـ من ١ ـ ٣ أعوام :

جـ ـ من ٣ ـ ٥ أعوام :

د ـ من ٦ ـ ١٠ أعوام :

هـ ـ أكثر من عشرة أعوام :

و ـ لا يوجد تحديد معين :

ثانيا : استخدام المكتبات

٩ ـ ما مدى استخدامك للمكتبات ؟

دائما كثيرا أحيانا لا أستخدمها

١٠ ـ ما عدد مرات استخدامك (بالتقريب) :

أ ـ أكثر من مرة أسبوعيا :

ب ـ مرة أسبوعيا :

جـ ـ مرة كل أسبوعين :

د ـ مرة كل شهر :

هـ ـ لا أستخدمها بالمرة :

١١ ـ هل تطلب معاونة أمناء المكتبات ؟

دائما كثيرا أحيانا لا أطلبها

١٢ ـ إذا لم تكن تطلب معاونة أمناء المكتبات ، فما أسباب ذلك ؟
أ ـ استجابتهم غير سريعة لطلب المعونة :
ب ـ استجابتهم غير ودية وغير مشجعة :
جـ ـ انشغالهم بأعمال أخرى :
د ـ الأمناء غير ملمين بالمواد المتوافرة :

١٣ ـ إذا لم تكن تطلب معاونة أمناء المكتبات ، فكيف تحصل على المواد التى تلبى احتياجاتك من المعلومات ؟
أ ـ البحث فى الفهرس :
ب ـ البحث فى الكشافات :
جـ ـ استخدام المستخلصات :
د ـ البحث فى هوامش المؤلفات والبحوث :
هـ ـ البحث فى الببليوجرافيات الموضوعية :
و ـ التعرف على المواد من خلال الصحف والمجلات :
ز ـ تصفح المواد على الرفوف فى الموضوع الذى أريده :
ح ـ الاعتماد على مواد أعرفها من قبل :
ط ـ طرق أخرى : (يرجى ذكرها) :

١٤ ـ إذا كنت تطلب معاونة أمناء المكتبات فما الخدمات التى تطلب الاستعانة بهم للحصول عليها ؟
أ ـ المعاونة فى الحصول على المواد المطلوبة :
ب ـ الخدمة المرجعية : مثل الإجابة عن استفسارات محددة ، أو التى تسهم فى حل المشكلات التى تتصل بعملك :
جـ ـ المعاونة فى الحصول على المواد غير الموجودة على الرفوف :
د ـ المعاونة فى الحصول على المواد غير الموجودة بالمكتبة :
هـ ـ خدمات أخرى : (يرجى ذكرها) :

١٥ ـ إذا كنت تستطيع الوصول إلى المواد بنفسك ، فكيف اكتسبت هذه المهارة ؟
أ ـ من خلال المحاولة والخطأ عند استخدام المكتبات :
ب ـ التعلم الذاتى ، بالاطلاع على الكتيبات والأدلة عن استخدام المكتبات :
جـ ـ تدريب غير رسمى من أمناء المكتبات :
د ـ تعليم رسمى عن مهارات استخدام المكتبات :
هـ ـ طرق أخرى : (يرجى ذكرها) :

١٦ ـ هل تعتقد أن تدريب المستفيدين على استخدام المكتبة يؤثر على فعالية استفادتهم من خدمات المعلومات المتوافرة ؟

نعم لا أعرف إلى حد ما لا

١٧ ـ ما الطرق التى تراها مناسبة للتدريب على استخدام المكتبة ؟
أ ـ تعليم رسمى من خلال الدراسة بمراحل التعليم المختلفة :
ب ـ تدريب رسمى بالمكتبة فى مجموعات من المستفيدين :
جـ ـ الإرشاد والتدريب الفردى لكل مستفيد على حدة طبقا لاحتياجاته :
د ـ إعداد أدلة عن كيفية الاستخدام :
هـ ـ استخدام الوسائل السمعية والبصرية :
و ـ تنظيم جولات توجيهية للمستفيدين من المكتبات :
ز ـ عقد حلقات مناقشة وورش دراسية :
ح ـ طرق أخرى : (يرجى ذكرها) :

ثالثا : تقييم خدمات المعلومات بديوان عام الوزارة

١٨ ـ هل تستخدم مكتبات ديوان وزارة التربية فى الحصول على المعلومات :

نعم لا

١٩ ـ إذا كانت الاجابة بنعم ، فما المكتبة التى تستخدمها أكثر من غيرها ؟
أ ـ مكتبة ديوان عام الوزارة :
ب ـ مكتبة الوثائق بمتحف التعليم :
جـ ـ جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية :

٢٠ ـ إذا كانت إجابتك بلا عن السؤال رقم (١٨) ، بين السبب فى عدم الاستخدام :
أ ـ لأن مجموعات المواد غير كافية :
ب ـ لأن مجموعات المواد غير منظمة جيدا :
جـ ـ لأن المصادر المتوافرة غير حديثة :
د ـ عدم توافر الفهارس والكشافات :
هـ ـ عدم مناسبة المكان للاطلاع :
و ـ عدم معاونة الأمناء :
ز ـ أسباب أخرى : (يرجى ذكرها) :

٢١ ـ إذا كنت تستخدم مكتبات ديوان الوزارة ، فما الهدف الأساسى لذلك ؟
أ ـ الحصول على معلومات تتصل بعملى :
ب ـ إعداد بحوث وتقارير تتعلق بوظيفتى :
جـ ـ الوقوف على أحدث التطورات والاتجاهات فى ميدان تخصصى :
د ـ الدراسة للحصول على مؤهل أعلى :
هـ ـ إعداد بحوث ومقالات خاصة :
و ـ ممارسة هواية القراءة والاطلاع :
ز ـ أهداف اخرى : (يرجى ذكرها) :

٢٢ ـ إلى أى مدى تلبى مكتبات ديوان الوزارة احتياجاتك من المعلومات ؟
ا ـ إلى حد كبير :
ب ـ إلى حد ما :

جـ - لا تلبى حاجتى :

د - لا أدرى :

٢٣ - ما المصادر الأخرى ، عدا مكتبات ديوان الوزارة ، التى تستخدمها للحصول على المعلومات التى تحتاج إليها ؟

أ - مراجع ومطبوعات متوافرة بمكتبتك الشخصية :

ب - مكتبات أخرى خارج ديوان الوزارة :

جـ - زملاء فى العمل أو فى مجال التخصص :

د - أخصائيون أو خبراء من جهات حكومية أخرى :

هـ - النقابات والجمعيات المهنية :

و - مصادر أخرى : (يرجى ذكرها) :

٢٤ - إذا كنت تستخدم مكتبات ديوان الوزارة ، فعلم من فضلك على الأدلة والكشافات التى تستعين بها فى التعرف على المواد :

أ - فهرس المكتبة :

ب - قائمة الإضافات الجديدة :

جـ - القوائم الببليوجرافية الموضوعية :

د - كشافات الدوريات :

هـ - مستخلصات البحوث والرسائل :

و - أدلة أخرى : (يرجى ذكرها) :

٢٥ - بالاضافة الي الأدلة والكشافات المبينة فى السؤال رقم (٢٤) فهل تختار المواد المطلوبة باتباع طريقة أو أكثر من الطرق التالية ؟

أ - الاطلاع على الجرائد والمجلات :

ب - الاتصال بالجمعيات المهنية :

جـ - الاعتماد على هيئات البحوث التربوية :

د - البحث فى هوامش البحوث والرسائل والمقالات العلمية :

هـ - استشارة الزملاء :

و ـ الاستعانة بأمناء المكتبة :
ز ـ طرق أخرى : (يرجى ذكرها) :

٢٦ ـ ما المعوقات التى تعتقد أنها تؤثر فى فعالية خدمات المعلومات بديوان عام الوزارة ؟

أ ـ
ب ـ
جـ ـ
د ـ
هـ ـ
و ـ

٢٧ ـ ما الطرق التى تراها مناسبة للتوعية بخدمات مكتبات ديوان عام الوزارة ؟

أ ـ إعداد أدلة وموجزات إرشادية :
ب ـ إعداد معارض بالكتب الجديدة :
جـ ـ إعداد قوائم ببليوجرافية موضوعية :
د ـ إعداد برامج تدريبية عن استخدام المكتبات :
هـ ـ وضع إعلانات ولافتات :
و ـ الاتصال بكل مستفيد على حدة :
ز ـ الاتصال بالإدارات المختلفة :
ح ـ تقديم خدمات البث الانتقائى للمعلومات :
ط ـ تقديم خدمات الاحاطة الجارية :
ى ـ طرق أخرى : (يرجى ذكرها) :

٢٨ ـ ما مقترحاتك بشأن تطوير خدمات المعلومات بديوان الوزارة ؟

أ -

ب -

جـ -

د -

هـ -

***

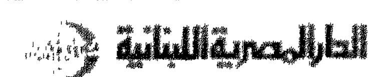
المعلومات التربوية

المعلومات من أهم متطلبات البحث العلمى ، ووضع السياسات والاستراتيجيات، واتخاذ القرارات ، ورسم الخطط وتنفيذها فى مختلف جوانب النشاط الإنسانى . ولقد حظيت المعلومات التربوية ، التى يقصد بها المعلومات عن التعليم ، والتى تستعين بها السلطات التعليمية فى وضع خطط وبرامج تطوير التعليم وتحديثه ، باهتمام كبير على المستويات كافة . وإذا كانت المعلومات التربوية ضرورية على مستوى التخطيط والتنفيذ ، فإنها ضرورية كذلك على مستوى البحث والدراسة .

ومؤلف هذا الكتاب « الدكتور حسن محمد عبد الشافى » من الخبراء المتميزين فى حقل المكتبات والمعلومات ، فقد اكتسب خبرة عميقة فيهما من خلال دراساته وعمله المتصل أكثر من ثلاثين عامًا فى هذا المجال الحيوى ، وله العديد من المؤلفات التى اكتسبت شهرة كبيرة بين العاملين فى هذا المجال . ولقد تخطت خبرته حدود جمهورية مصر العربية ، حيث عمل لفترة طويلة كخبيراً للمكتبات بالدول العربية الشقيقة ، فضلاً عن اختياره مستشارًا للمكتبات والمعلومات بمنظمة اليونسكو العالمية .

وإن الدار المصرية اللبنانية لتعتز بتقديم هذا الكتاب القيم الذى يضم إضافات لاشك فى قيمتها إلى الفكر العربى فى ميدان المكتبات والمعلومات .

الناشر



١٦ عبد الخالق ثروت ـ تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥

٣٩٣٦٧٤٣ ـ فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ ص . ب ٢٠٢٢

برقيا دار شادو ـ القاهرة .